تراث المسلمين العلمي
في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية

تأليف
الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي
أستاذ مساعد بكلية أصول الدين
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشر

دار الأثر
للنشر والتوزيع
بالرياض

دار الدعوة
لال گوپال گنج
اله آباد- (الهند)

ح دار الآثر للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
الفريوائي، عبدالرحمن بن عبدالجبار.
تراث المسلمين العلمي.
٢٥٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٦ - ٤ - ٩٠١٢ - ٩٩٦٠
١- الإسلام والمجتمع ٢- الإسلام - دفع مطاعن
٣- الحضارة الإسلامية أ- العنوان
ديوي ٢١٩ ١٥/١٥٨٨

رقم الإيداع: ١٥/١٥٨٨
ردمك: ٦ - ٤ - ٩٠١٢ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٤١٤هـ
الطبعة الثانية ١٤١٥هـ
(مزيدة ومنقحة)

الناشر

دار الأثر للنشر والتوزيع
الرياض - السويدي هاتف: ٤٢٤٠٣٠٨
ص.ب ٥٩٥٩٦ الرياض ١١٥٣٥

دار الدعوة
لال گوپال گنج
اله آباد - (الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم الدكتور مقتدى حسن الأزهري

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن العلم أساس كل فلاح ونهضة، ومفتاح كل خير وسعادة. وهذه الفائدة لاتتحقق من العلم إلا إذا كان مبنيا على كتاب الله عزوجل، وسنة رسوله ﷺ. ومن هنا بذل العلماء أقصى جهدهم في سبيل تحصيل العلم، ونشره، وتعميمه بين الناس، وهذا العصر الذي نعيش فيه هو عصر الصحوة الإسلامية، والعلماء، والكتاب الأفاضل يتكلمون عن ترشيد هذه الصحوة، وتوعية المنتمين إليها. وهذا أمر واجب بالنظر إلى المسلمين، وتاريخهم العلمي المجيد، فإن المسلمين ضربوا مثالا رائعا في سبيل احتضان الحركة العلمية في كل عصر، أضافوا إلى الثروة العلمية الموجودة إضافات نافعة سليمة، ونفوا عن العلم، والثقافة كل ما يشينه من الزيغ، والضلال، والتخبط، والانحراف.

وفي بعض العصور، والبلدان ضعفت هيمنة المسلمين العلمية، وقل تمييزهم بين الغث والسمين، ووجد التساهل سبيله إلى طبائعهم؛ فانتشر بين صفوف المسلمين باسم العلم كثير من الضلال، والانحراف، وانشغل الناس بهذه التوافه، عن ينابيع العلم الصافية الأصيلة، وتعلقت بها قلوبهم بإغواء من الشيطان.

ونظرة إلى أحوال المسلمين في الهند ترينا كيف أن أغلبية الشباب المثقفين، زهدوا في الثقافة الإسلامية النافعة، ومالوا إلى الأدب الهابط، والثقافة الداعية إلى الفسق، والمجون باسم التسلية، والتفريج عن النفس.

والذين يعتنون منهم بالثقافة الإسلامية، لايقعون إلا على الكتب المحسوبة على الإسلام، فيقرأون كتباً تدعو إلي البدع، والخرافات، وتزلزل عقيدة التوحيد، وتوقع في الأوهام، وتحمل على المغالاة في المواقف والشخصيات، فالإنسان يتضرر بها أكثر مما ينتفع، وهذا الوضع يتطلب من العلماء، والكتاب أن يقوموا بترغيب الناس في الثقافة الإسلامية الصحيحة، وبتوجيههم إلي المواد النافعة للقراءة، والمطالعة، وبتحذيرهم من الكتب المضللة التي تفسد العقيدة، والأخلاق، وتقضي على الروح الدينية في النفوس، وتوقع الإنسان في الأوهام، والشبهات، وتوهن صلته بالقيم الإسلامية الرفيعة.

ونقدم بهذه السطور كتاباً تم تأليفه للهدف المذكور، ألفه فضيلة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. والكتاب محاولة ناجحة لترشيد الراغبين في الثقافة الإسلامية، وتأتي أهميته من أن المؤلف متخصص في الدراسات الخاصة بشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد حاول في هذا الكتاب عرض أفكار ابن تيمية عن تراث المسلمين العلمي، وشرح حكمه عليه. والإمام ابن تيمية بعلمه الغزير، وبصيرته النافذة، وتجاربه الواسعة، هو خير من يستنير به المسلمون في هذا الموضوع،

ويطمئنون إلى حكمه على الشخصيات، وآثارهم.

والمؤلف بتوطنه في الهند قد شاهد أنواعاً من الضلال والانحراف في عقيدة المسلمين، وسلوكهم، وجرب إفلاسهم في العلم، والثقافة، فأعمال الشرك، والبدع تنتشر بين صفوف المسلمين، والأقلام المستأجرة تدافع عن هذه الأعمال، والعقول الضعيفة تبتلى بعلماء السوء، والوثنية المتطرفة تؤثر في الجهال من المسلمين، وليس شيء يبدد هذا الظلام الحالك إلا العلم الصحيح النابع من الكتاب، والسنة، والإيمان القوي الثابت الذي يتجلى في حياة الرسول الله ﷺ، وصحابته -رضي الله عنهم-.

والجامعة السلفية إذ تنشر هذا الكتاب تسأل المولى -جل شأنه- أن ينفع به العلماء، والطلاب، وعامة القراء، وأن يحسن الجزاء للمؤلف، ويوفق الجميع لما يحب، ويرضى، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

د/ مقتدى حسن بن محمد ياسين الأزهري

وكيل الجامعة السلفية، ببنارس (الهند)

١٠/ ٥/ ١٤١٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أمابعد:

فهذه فصول في تقويم شيخ الإسلام للمؤلفين، ومؤلفاتهم في التفسير، والحديث، والفضائل، والمناقب، والزهد، والتصوف، والعقيدة، والكلام، قيدت آراءه من مؤلفاته المتنوعة، والكثيرة، وجعلتها في عناوين مختلفة.

ومن المعلوم أن شيخ الإسلام صاحب خبرة تامة بالرجال، وجرحهم، وتعديلهم، وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، والصحيح، والسقيم.

وقد درس داء المسلمين، وهو وقوعهم في فتنة تأويل نصوص الكتاب، والسنة، متأثرين بالفلسفة، والكلام، والمنطق، والتصوف، ودرس أحوال الفرق الضالة، والمبتدعة، وساعده على ذلك اهتمامه بعلوم الكتاب، والسنة، ومنهج السلف، واستيعابه ذلك، فتوجه إلى نقض المنطق، والفلسفة، والكلام، والتصوف، ولخص داء أهل الأهواء في فهم الشريعة أنهم إما يستدلون بأدلة عامة، أو بنقل باطل، أو بقياس فاسد.

وقال: "وكل من اعتقد نفي ما أثبته الرسول حصل في نوع الإلحاد

وبحسب ذلك، وهؤلاء كثيرون في المتأخرين، قليلون في السلف، ومن تدبر كلام كثير من مفسري القرآن، وشارحي الحديث، ومصنفي العقائد النافية، والكلام، وجد فيه من هذا ما يتبين له به حقيقة الأمر "[١].

وهو من أئمة الإسلام الذين أكثروا من التأليف، والتصنيف، وتحرير الفتاوى، وترك ثروة علمية عظمية، وقد تميز من بين أهل العلم باعتنائه الشديد بالنصوص الشرعية، والآثار السلفية، والاستدلال بها مع مراعاة قواعد الرواية، والدراية، ومناهج المحدثين في اختيار الأدلة الصحيحة، والتنبيه على صحيح الحديث، وسقيمه.

وقد اضطر في سبيل تفسير آي القرآن الكريم، وشرح الأحاديث النبوية على منهج المحدثين إلى أن يوجه الانتقاد الصريح إلى جملة كبيرة من أهل العلم، ومؤلفاتهم، والتنبيه على ما فيها من بدع، ومنكرات، وضلالات، وضعاف، وموضوعات.

كما نبه على أخطاء المؤولين من مفسري القرآن، وشراح الحديث في فهم النصوص، وتأويلها على غير مذهب السلف، وبين فساد أقوال القائلين برد الأحاديث الموهمة بأنها خلاف للعقل، أو القياس بلاحجة، وبرهان، فتكلم في رسالته المسماة: " مقدمة في أصول التفسير " على أخطاء بعض المفسرين الذين حرفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فقال: " **وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث، وتفسيره من المتأخرين من جنس**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٠/٢٧٠)

ماوقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره"[١].

إن هذه الملاحظات القيمة التي جمعتها من مؤلفات شيخ الإسلام على المؤلفين، وعلى مؤلفاتهم المتداولة في الحديث، والتفسير، والكلام، والعقيدة، والفضائل، والزهد، والرقاق، والتصوف جديرة بأن يطلع عليها طلبة العلم، ويستضيئوا بضوئها، لأن هذه المراجع التي تناولها شيخ الإسلام بالنقد، والتقويم لازالت مراجع الناس على أصنافهم، وهي مليئة بالمذاهب الكلامية، والبدع، والخرافات، والضلالات، والأحاديث الضعيفة، والموضوعة.

وإني أرى أن نشر هذه الإفادات العلمية في الوقت الحاضر فيه فائدة عظيمة لمحبي الثقافة الإسلامية، عسى الله أن ينفع بها المسلمين لينهلوا من مناهل شيخ الإسلام، ويتوجهوا إلى علوم السلف، ويبتعدوا عن غيرهم حماية لدينهم، وعقيدتهم، وخدمة لتراثهم الأصيل. وبالله التوفيق.

١/ ٥/ ١٤٠٧ هـ — المؤلف

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٢)

الفصل الأول

في ذكر دواوين الإسلام المشهورة

١- كتابة الحديث الشريف من عهد النبي ﷺ إلى عصر الإمام مالك

٢- الموطأ للإمام مالك بن أنس

٣- الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري

٤- الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري



الفصل الأول
في ذكر دواوين الإسلام المشهورة

١- كتابة الحديث الشريف من عهد النبي ﷺ إلى عصر الإمام مالك، ومنزلة كتاب الموطأ بين الكتب المصنفة قبل وجود الصحيحين

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- فضل علماء أهل المدينة وصحة أصولهم، وقال: "لاريب عند أحد أن مالكا -رضي الله عنه- أقوم الناس بمذهب أهل المدينة روايةً ورأياً، فإنه لم يكن في عصره، ولا بعده أقوم بذلك منه، كان له من المكانة عند أهل الإسلام -الخاص منهم والعام- وما لا يخفى على مَنْ له بالعلم أدنى إلمام، وقد جمع الحافظ أبوبكر الخطيب أخبار الرواة عن مالك، فبلغوا ألفا وسبعمئة أو نحوها[1]، وهؤلاء الذين اتصل إلى الخطيب حديثهم بعد قريب من ثلاثمئة سنة، فكيف بمن انقطعت أخبارهم، أوْلم يصل إليه خبرهم، فإن الخطيب توفي سنة ثلاث وستين وأربعمئة، وعصره، وعصر ابن عبدالبر، والبيهقي، والقاضي أبي يعلى، وأمثال هؤلاء واحد، ومالك توفي سنة تسع وسبعين ومئة، وتوفي أبوحنيفة سنة خمسين ومئة، وتوفي الشافعي سنة أربع ومائتين، وتوفي

(١) قال الذهبي في السير: وقد جمع الخطيب كتابا كبيرا في الرواة عن مالك وشيء من روايتهم عنه (٨/٤٧) ومنه "مجرد أسماء الرواة للإمام مالك" لأبي الحسين يحيى بن عبدالله بن علي القرشي (ت٦٦٢هـ (انظر: تاريخ التراث ١/١٣٠)

أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين، ولهذا قال الشافعي -رحمه الله- :

" ما تحت أديم السماء كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من موطأ مالك" ، وهو كما قال الشافعي -رضي الله عنه-[١] .

وهذا لايعارض ما عليه أئمة الإسلام من أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من صحيح البخاري ومسلم، مع أن الأئمة على أن البخاري أصح من مسلم، ومن رجح مسلما، فإنه رجحه بجمعه ألفاظ الحديث في مكان واحد، فإن ذلك أيسر على من يريد جمع ألفاظ الحديث.

وأما من زعم أن الأحاديث التي انفرد بها مسلم، أو الرجال الذين انفرد بهم، أصح من الأحاديث التي انفرد بها البخاري، ومن الرجال الذين انفرد بهم، فهذا غلط لايشك فيه عالم.

كما لايشك أحد أن البخاري أعلم من مسلم بالحديث، والعلل، والتأريخ، وأنه أفقه منه، إذ البخاري وأبوداود أفقه أهل الصحيح، والسنن المشهورة، وإن كان قد يتفق لبعض ما انفرد به مسلم أن يرجح على بعض ما انفرد به البخاري؛ فهذا قليل، والغالب بخلاف ذلك، فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم.

وإنما كان هذان الكتابان كذلك، لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة، والتابعين، ولاسائر الحديث من الحسن، والمرسل، وشبه ذلك، ولاريب أن ما جرد فيه الحديث الصحيح المسند عن رسول الله ﷺ فهو أصح الكتب، لأنه أصح منقولا عن

(١) هذا قاله قبل أن يؤلف الصحيحان. وانظر السير (٨/٩٩)، والباعث الحثيث (٢٨)، وتدريب الراوي (١/٩١)

المعصوم من الكتب المصنفة.

وأما الموطأ ونحوه فإنه صنف على طريقة العلماء المصنفين إذ ذاك، فإن الناس على عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون القرآن، وكان النبي ﷺ قد نهاهم أن يكتبوا عنه غير القرآن وقال:

"من كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه"

ثم نسخ ذلك عند جمهور العلماء، حيث أذن في الكتابة لعبدالله بن عمرو، وقال: "**اكتبوا لأبي شاه**"، وكتب لعمرو بن حزم كتابا.

قالوا: وكان النهي أولاً خوفاً من اشتباه القرآن بغيره، ثم أذن لما أمن ذلك، فكان الناس يكتبون من حديث رسول الله ﷺ ما يكتبون، وكتبوا أيضا غيره.

ولم يكونوا يصنفون ذلك في كتب مصنفة إلى زمن تبع التابعين، فصنف العلم، فأول مَنْ صنف ابن جريج شيئاً في التفسير، وشيئاً في الأموات، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وأمثال هؤلاء يصنفون ما في الباب عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين.

وهذه هي كانت كتب الفقه، والعلم، والأصول، والفروع بعد القرآن، فصنف مالك الموطأ على هذه الطريقة.

وصنف بعد: عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق، وسعيد بن منصور، وغير

هؤلاء[١].

فهذه الكتب التي كانوا يعدونها في ذلك الزمان هي التي أشار إليها الشافعي -رحمه الله- فقال: "ليس بعد القرآن كتاب أكثر صواباً من موطأ مالك"، فإن حديثه أصح من حديث نظرائه.

وكذلك الإمام أحمد لما سئل عن حديث مالك، ورأيه، وحديث غيره، ورأيهم؟ رجح حديث مالك ورأيه على أولئك ورأيهم.

وهذا يصدق الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: "**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة**" فقد روى عن غير واحد كابن جريج، وابن عيينة وغيرهما أنهم قالوا: هو مالك"[٢].

مكانة الصحيحين ومنزلتهما في كتب الإسلام

اتفق أهل العلم على أن صحيحي البخاري ومسلم أصح ما ألف في الإسلام، ثم صحيح البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد.

ونَوّه شيخُ الإسلام بالصحيحين وبيَّن مكانتهما، وشروطهما، وأهميتَهما في كتب الإسلام غير مرة، وخلاصة ما تقدم، وسيأتي أن متون الصحيحين معلومة متيقنة، قد تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول،

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (صـ ٦١١-٦١٢)، وقد ألفت كتب كثيرة في تدوين الحديث النبوي منها: السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب، ودرسات في الحديث وتدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٢٠-٣٢٣)

والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وأن هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تتواتر، أو تستفيض عند بعض دون بعض، وقد يحصل العلم بصحتها لبعض لعلمه بصفات المخبرين، وما اقترن بالخبر من القرائن التي تفيد العلم دون بعض لعلمه بذلك.

وقال في موضع إجابة عن سؤال: فيمن نسخ بيده الصحيحين، والقرآن، وهو ينوي كتابة الحديث وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع هل يؤجر؟

فقال -رحمه الله-:

" وأما كتب الحديث المعروفة: مثل البخاري، ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري، ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما مثل "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، ولعبدالحق الأشبيلي، وبعد ذلك كتب السنن: كسنن أبي داود، والنسائي، وجامع الترمذي، والمساند كمسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد.

وموطأ مالك فيه الأحاديث، والآثار، وغير ذلك، وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعي: "ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك".

يعني بذلك ما صنف على طريقته، فإن المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، ولم تكن وضعت كتب الرأي التي تسمى "كتب الفقه".

وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع الصحيح للبخاري ومسلم،

والكتب التي تُحَبُّ، ويُؤْجَرُ الإنسانُ على كتابتها، سواء كتبها لنفسه، أو كتبها ليبيعها، كما قال النبي ﷺ: "**إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامي به، والممد به**"، فالكتابة به كذلك، لينتفع به غيره، كلاهما يثاب عليه"[1].

شرط البخاري ومسلم في الصحيحين

لم ينقل عن أحد من أئمة الحديث الذين جمعوا، وألفوا مؤلفات في الحديث أنه شرح في كتابه شرطه في تأليف هذا الكتاب، لا أصحاب الكتب الستة، ولا غيرهم ممن جردوا الأحاديث الصحيحة، أو ألفوا المسانيد، والجوامع، فقام العلماء في ضوء بعض الإشارات الموجودة في هذه الكتب، وفي ضوء دراساتهم الخاصة حول هذه المؤلفات، وبينوا شروط أئمة الحديث في كتبهم.

فأما الذين سموا كتبهم **بالصحيح**، فيعرف شرطهم بهذه التسمية منهم أنهم اشترطوا الصحة، ومن المعلوم أن الحديث الصحيح هو: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابي، أومن دونه، ولايكون شاذاً، ولا مردوداً، ولامعللاً بعلة قادحة.

وقد حاول عدد من أهل العلم أن يسلطوا الضوء على شروط الأئمة، وأول من ألف في هذه المسألة هو الإمام الحافظ أبوعبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (ت٣٩٥هـ)، وذكر طبقات الرواة من التابعين

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٧٤-٧٥)

إلى عصر الإمام أحمد، وأصحابهم، وتلاميذهم، وقال:

"ثم انتهى علم جميع مَنْ ذكرناهم من المتقدمين إلى هؤلاء الأئمة وهم:

١- أحمد بن محمد بن حنبل أبوعبدالله

٢- ويحيى بن معين أبوزكريا

٣- وعلي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني أبوالحسن

٤- وأبوبكر

٥- وعثمان ابنا أبي شيبة

٦- وأبوخيثمة زهير بن حرب

٧- ومحمد بن عبدالله بن نمير

ومن بعدهم: انتهى علم جميع مَنْ ذكرناهم مِنْ أهل الأمصار، وأئمة البلدان إلى هؤلاء النفر:

١- وهم أهل المعرفة، والصحيح، وهم هؤلاء:

١- محمد بن إسماعيل البخاري، أبوعبدالله

٢- والحسن بن علي الحلواني

٣- ومحمد بن يحيى الذهلي

٤- وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي (الدارمي)

٥- وأبو زرعة

٦- وأبو حاتم الرازيان

٧- ومسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين

٨- وأبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني

٩- وأبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي

فهؤلاء الطبقة المقبولة بالاتفاق، وبعلمهم يحتج على سائر الناس.

وقال: والطبقة الثانية: وهم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة، والتمييز، ورَدَّهم آخرون. ثم ذكر بعضهم، وقال:

قد أخرج عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، وتركهم مسلم بن الحجاج، أوأخرج عنهم مسلم، وتركهم البخاري لكلامٍ في حديثه، أوغلوٍّ في مذهبه.

وتبعهم في ذلك أبوداود السجستاني، وأبوعبدالرحمن النسائي، وجميع مَنْ أخذ طريقتهم في الحديث.

وقال: "وكل هؤلاء مقبولون على مذهب أبي داود، والنسائي إلا نفر...".

وذكر ابن منده كلام **علي بن المديني** في الرواة الذين يدور الإسناد عليهم على طبقاتهم من عصر الزهري إلى طبقة عصره، وقال: فهذا ما ذكر

علي بن المديني من معرفة مَنْ دار عليه علم الأسانيد من وقت الزهري، وطبقته إلي عصره، وكان أحد الأئمة الذي يرجع إلى قوله في علم الحديث.

ثم قال: " وكان أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل -رحمة الله عليه- أعلى دينا وعلما منه، وكان أبوزكريا يحيى بن معين، وأبوبكر ابن أبي شيبة، وطبقتهم لاينكرون فضل معرفته بهذا الشأن، وكذلك من تقدمهم مثل سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي.

وكذلك مَنْ بعدهم ممن صحبه مثل محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وأقرانهم ممن لحقوه، وأخذوا هذا العلم عنه -رحمة الله عليهم.

وأنا ذاكر -إن شاء الله- مع هذه الطبقة التي ذكرها علي بن المديني، ونسب هذا العلم إليهم جماعةً من الأئمة كانوا في أزمنتهم ممن قُبِلَ انفرادهم، وجُعِلُوْا حجةً على مَنْ خالفهم، وإن كانوا دون مَنْ ذكرهم علي بن المديني في الرَواية واللقي، فهم في عصرهم أئمة، وقُبِلَ انفرادهم، **واحتج بهم الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح**، وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب:

١ - أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

٢ - وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وبعدهما:

٣ - أبوداود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني

٤ - وأبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي

ومن بعدهم ممن أخذوا طريقتهم، وقصدوا قصدهم، وإن كانوا دونهم في الفهم:

٥ - عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي

٦ - وأبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

٧ - ومحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري

٨ - وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل -رحمة الله عليهم أجمعين.

وقال أيضا: سمعتُ أبا علي الحسين بن علي النيسابوري يقول:

"ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج".

وسمعت محمد بن يعقوب الأخرم -وذكر كلاما معناه هذا-: "قل ما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث".

وسمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول: "كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

وكان أبوداود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال.

والطبقة الثالثة: وهي المتروكة باتفاق من محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وغيرهما لأحوال شتى.

وهذه الطبقة متروكة، إما لكثرة الوهم في حديثهم، أولسوء حفظهم،

أولعلة دخلت عليهم، فاضطربوا في الروايات، أولجهالة فيهم، أوللتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب، ثم ذكر أمثلة لهم، ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون[١].

وقال الإمام الحافظ أبوالفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت٥٠٧هـ): اعلم أن البخاري ومسلماً، ومَنْ ذكرنا بعدهم -يريد أصحاب السنن الأربعة- لم ينقل عن واحد منهم أنه قال:

شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل[٢].

هكذا قال الأئمة أنهم لم يشترطوا شرطاً، وليعلم أن الشيخين اشترطا صحة الحديث كما يدل لذلك تسميتهم لكتابهما بـ "الصحيح" وما نقل عنهما أنهما أخرجا الصحيح من الحديث فقط، فقد ذكر الحازمي عن أبي بكر الإسماعيلي، قال: سمعت من يحكي عن البخاري أنه قال: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثر[٣]".

وأورد ابنُ الصلاح في المقدمة قولَ البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول".

وأطلق مسلم على كتابه كلمة "الصحيح" وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: "هو صحاح"، ولم أقل: "إن مالم أخرجه من الحديث

---

(١) شروط الأئمة (٤٠-٤٣ و ٦٧-٧٤)

(٢) شروط الأئمة (صـ ١)

(٣) شروط الأئمة (صـ ٤٩)، وتدريب الراوي (٩٩/١)

في هذا الكتاب ضعيف، ولكن إنما أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند مَنْ يكتبه عني، ولا يرتاب في صحتها، ولم أقل: إن ما سواها ضعيف "[١].

وقد استدل أبوالعباس القرطبي في كتاب المفهم في شرح تلخيصه لصحيح مسلم بنصوص الشيخين فقال: فهذه نصوصهما على أن شرطهما إنما هو الصحيح فقط[٢].

وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ثلاثة أصناف من الرواة الذين يعتمد على أحاديثهم، على الأول، ثم على الثاني، ولا يعرج على تخريج الطائفة الثالثة.

ويستثنى من اشتراط البخاري اللقي في الحديث المعنعن في كتابه الصحيح الجامع أي إثباته بصيغ السماع المعروفة كحدثنا، وأخبرنا، وسمعت، وأمثالها، والاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم في الحديث المعنعن مع البراءة عن وصمة التدليس كما صرح في مقدمة صحيحه[٣].

فإذا روى الراوي بصيغة "عن" وقد ثبتت المعاصرة بينهما فهو محمول على السماع عند الإمام مسلم مع البراءة عن وصمة التدليس، والإمام البخاري يوجب التصريح بصيغ اللقاء، والسماع المعروفة.

أما شرط الشيخين: فقال السخاوي: حاصل ما ذكره الحازمي:

---

(١) شروط الأئمة (صـ ٦٣)

(٢) المفهم (ق٥/ب) كما في "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" (٥٨)

(٣)(١/٢٩ وما بعده)

١- شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمةً طويلةً سفراً وحضراً، وأنه قد يخرج أحياناً ما يعتمده عن أعيان الطبقة التي يلي هذه في الإتقان، والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلازموه إلا ملازمة يسيرة.

أما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على الاستيعاب، وقد يخرج حديثَ مَنْ لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويلَ الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني، فإن لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه صارتْ صحيفةُ ثابت على ذكره، وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبله، وعمل مسلم في هذه كعمل البخاري في الثانية، ثم قال: ولا يمنع من هذا اكتفاء مسلم في المسند المعنعن بالمعاصرة، والبخاري باللقاء ولو مرة لمزيد تحريهما في صحيحيهما[1].

وقد سئل شيخ الإسلام: ماهو شرط البخاري ومسلم، فإنهم فرقوا بين شرط البخاري ومسلم فقالوا: على شرط البخاري ومسلم؟.

فأجاب: "وأما شرط البخاري ومسلم: فلهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين.

وهؤلاء الذين اتفقا عليهم، عليهم مدار الحديث المتفق عليه. وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات، والشواهد دون الأصل.

وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره، ولا يروي ما انفرد به.

---

(١) فتح المغيث (١/٤٦-٤٧) راجع هدي الساري (٩-١٠)

وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن مَنْ لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحابُ الصحيح، وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري صاحب الصحيح، والدارقطني، وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها، والله أعلم"[1].

وقد وضح شيخ الإسلام هذه المسألة في أثناء كلامه على حديث: "**ما من أحد سلّم عليّ إلا رد الله روحي**" فقال:

"ومسلم، قد يروي الرجل في المتابعات مالا يرويه فيما انفرد به، وهذا معروف منه في عدة رجال يفرق بين مَنْ يروي عنه ما هو معروف مِنْ رواية

---

(١) أفردت كتب كثيرة حول رجال الصحيحين، ذكر "فؤاد سزكين" أربعة عشر كتاباً، وراجع كشف الظنون (٥٤٥-٥٥٤)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/١٦٧-١٧٤)، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/ ٢٠٢)، ومقدمة المدخل إلى الصحيح للحاكم (١٩)، ومقدمة ذكر أسماءالتابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم لدارقطني (٣٣-٣٤).

وقد طبع منها قديما: كتاب الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) بدائرة المعارف العثمانية بالهند عام (١٣٢٣هـ)

ومنها كتاب " ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم" للدارقطني بتحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافة ببيروت عام (١٤٠٦هـ)

وقد اعتنت جميع المصادر المؤلفة في رجال الكتب الستة كتهذيب الكمال ومختصراته ببيان رجال الصحيحين مع التنبيه على ما أخرجاه في الأصول أو في المتابعات أو تعليقا في صحيح البخاري أو في المقدمة كما في صحيح مسلم، أو في مؤلفات أخرى لهما.

وأحسن كتاب لمعرفة الأسانيد التي تنطبق عليها شروط الصحيحين أو أحدهما تحفة الأشراف للحافظ المزي.

هذا، وذكر الدارقطني في كتابه المذكور (١٣٨٧) راو من الرواة الموجودين من التابعين ومن بعدهم في صحيح البخاري و(١٥١٧) راو في صحيح مسلم، مع الإشارة في تراجم رواة البخاري إلى من اتفقا عليه.

وبلغ عددهم في كتاب المقدسي (٢٤٠٥) شخص.

غيره، وبين مَنْ يعتمد عليه فيما ينفرد به.

ولهذا كثير من أهل العلم يمنعون أن يقولوا في مثل ذلك: "هو على شرط مسلم، أو البخاري" كما بسط هذا في موضعه"[١].

متون الصحيحين

وتكلم على متون الصحيحين أكثر من مرة فقال:

"أكثر متون الصحيحين معلومة متقنة تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ.

ولوأجمع الفقهاء على حكم، كان إجماعهم حجةً، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد، أوقياس، أو عموم.

فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ لكن إجماعهم معصوم من الخطأ"[٢].

وقال أيضا: "كثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر.

ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن

---

(١) وقد خرجت الحديث في كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (رقم ٦٩٢)

(٢) الفتاوى (٤٩/١٨)

النبي ﷺ قاله، تارةً لتواتره عندهم، وتارةً لتلقي الأمة له بالقبول "[١].

وقال: " إنَّ جمهورَ ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله لأن غالبه من هذا، ولأنه تلقاه أهل العلم بالقبول، والتصديق، والأمة لاتجتمع على خطأ، فلوكان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له، قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ، أوالكذب على الخبر، فهو كتجوزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر، أو قياس ظن، أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابتٌ باطناً، وظاهراً "[٢].

تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم

إن مدار الحديث الصحيح على الاتصال، وإتقان الرجال، وعدم العلل، وصحيح البخاري أتقن رجالاً، وأشد اتصالاً من وجوه:

أما مايتعلق بإتقان الرواة فهو على أربعة أوجه:

١- إن عدد الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري ثمانون رجلاً، وعددهم في صحيح مسلم مئة وستون رجلاً.

٢- ثم الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها، أو أكثرها، إلا

(١) الفتاوى (١٨/٤٠-٤١)، وانظر الفتاوى (١/٢٥٦-٢٥٧)، ومنهاج السنة (٣/٢٥)

(٢) مقدمة أصول التفسير (الفتاوى ١٣/٣٥٠-٣٥١)

ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم، فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر. وسهيل، عن أبيه. والعلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه. وحماد بن سلمة، عن ثابت. وغير ذلك.

٣- إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإن أكثرَ مَنْ تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين، ومَنْ بعدهم.

٤- إن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءً، ومسلم يخرجها أصولاً.

٥- وأما مايتعلق بالاتصال فشرط البخاري أوضح في الاتصال حيث يشترط في الإسناد المعنعن ثبوت اللقاء مع المعاصرة، ولو مرة، ومسلم يكتفي بالمعاصرة.

٦- وأما مايتعلق بعدم العلة فالأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري ومسلم بلغت مئتي حديث، وعشرة أحاديث، واختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولاشك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح[1].

---

(١) هدي الساري بالاختصار (١١-١٢) وأما الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري فقد أفرد لها الحافظ في مقدمته هذه فصلا خاصا، وأجاب عن كل حديث فلينظر هناك.

وأما ما يتعلق بأحاديث صحيح مسلم فقد درسها فضيلة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في رسالته القيمة: "بين الإمامين مسلم والدارقطني، (ط. الجامعة السلفية، بالهند) ثم حقق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي كتاب التتبع، وكتاب الإلزامات للدارقطني، (ط. المكتبة السلفية بالمدينة)

٧ - ثم يتميز صحيح البخاري من الناحية الفقهية التي أشار إليها شيخ الإسلام بقوله: إنه أنفع الكتب المبوبة في وصيته التي كتبها لأبي القاسم التجيبي.

وقال شيخ الإسلام في مسألة تفضيل البخاري وكتابه على الإمام مسلم وصحيحه:

"صحيح البخاري أجلّ ما صُنِّفَ في الحديث، ولايبلغ تصحيحُ مسلم مبلغَ تصحيح البخاري، كما لايبلغ تصحيحَ مسلم مَنْ يصحح الحديث من المحدثين كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، وابن منده، وأمثالهم.

والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث، وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحداً أعلمَ بالعلل منه.

ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثاً اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلايغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقروناً بالاختلاف فيه.

ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول مَنْ نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج، فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجَها، وكان الصواب فيها مع مَنْ نازعه، ثم ذكر حديث الكسوف، وحديث التربة، وحديث أم حبيبة مثالاً لما وقع في صحيح مسلم، ونازعه الحفاظ، والصواب معهم".

ثم قال: "ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة

الحديث تلقوها بالقبول، وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبي ﷺ قالها، وبسط الكلام في هذا له موضع آخر"[١].

وقال: "والبخاري أحذق، وأخبر بهذا الفن من مسلم، ولهذا لايتفقان على حديث إلا يكون صحيحاً لاريب فيه، قد اتفق أهل العلم على صحته، ثم ينفرد مسلم فيه بألفاظ يعرض عنها البخاري، ويقول بعض أهل الحديث: إنها ضعيفة، ثم يكون الصواب مع مَنْ ضعفها، كمثل صلاة الكسوف بثلاث ركوعات، وأربع، وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا أكثر مثل قوله في حديث أبي موسى: "**إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر، فكبروا، وإذا قرأ، فأنصتوا**".

فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد بن حنبل، وغيره، وضعفها البخاري، وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلو لم يرد لها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن"[٢].

إجماع أهل العلم قبل البخاري ومسلم وبعدهما على تصحيح جمهور ما في الصحيحين من الأحاديث

وتكلم على جهل الرافضة بالسنة، وكتبها فقال: "ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري، ومسلم إنما أخذت عن البخاري، ومسلم، كما يظن مثل ابن الخطيب، ونحوه ممن لايعرف حقيقة الحال، وأن البخاريَّ، ومسلماً كان الغلط يروج عليهما، أوكانا يتعمدان الكذب،

(١) الفتاوى (١/٢٥٦-٢٥٨)

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٤٢)

ولا يعلمون أن قولنا:

"رواه البخاري ومسلم"، علامة لنا على صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري، ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء، والمحدثين مَنْ لا يُحصي عَدَدَه إلا اللهُ، ولم ينفرد واحدٌ منهما بحديث، بل مامن حديث إلا وقد رواه قبل زمانه، وفي زمانه، وبعد زمانه طوائف، **ولو لم يخلق البخاري، ومسلم لم ينقص من الدين شرع**، وكانت تلك الأسانيد موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود فوق المقصود.

وإنما قولنا: "رواه البخاري، ومسلم" كقولنا: "رواه القراء السبعة"، والقرآن منقول بالتواتر لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه.

وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري، ومسلم، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً، متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على صحة ما صححاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً غالبها في صحيح مسلم، انتقد عليهما طائفة من الحفاظ.

وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفةٌ لهما فيها، وطائفةٌ قَرَّرَتْ قول المنتقد، والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب:

١- مثل حديث أم حبيبة[1].

(١) قال شيخ الإسلام: روى مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط مثل قول أبي سفيان لما أسلم: أريد أن أزوجك أم

٢- وحديث خلق الله التربة يوم السبت[(١)].

حبيبة.

ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان (مجموع الفتاوى ١٧/٢٣٦)، وانظر أيضا (١/٢٥٦-٢٥٧)، ومنهاج السنة (٤/٥٨-٥٩) ومجموع الفتاوى (١٨/٧٣)

قلت: الحديث أخرجه مسلم في الفضائل ٤/١٩٤٥ رقم ٢٥٠١ من حديث عكرمة بن عمار حدثنا أبو زميل، حدثني ابن عباس قال: (كان المسلمون لاينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه، فقال للنبي ص : يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن، قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب، وأجمله: " أم حبيبة " بنت أبي سفيان، أزوجكها، قال: نعم، قال: ومعاوية، تجعله كاتبا بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار، كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم.)

قال أبوزميل: ولو لا أنه طلب من النبي ص ما أعطاه ذلك، لأنه لم يكن يسئل شيئا إلا قال: نعم.

قال ابن حزم: موضوع بلا شك. وقد توسع الإمام ابن القيم في الكلام على الحديث في زاد المعاد (١/١٠٩-١١٣)، وجلاء الأفهام (١٣٧-١٤٥)، وقال في الزاد: الحديث غلط لاخفاء فيه. وقال في جلاء الأفهام: الصواب أن الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخليط.

وقد ذكرت هذا الحديث في كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (رقم ٤٦٧)

(١) قال الإمام مسلم: حدثني سريج بن يونس، وهارون بن عبدالله قالا: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا: إن الله خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة. وقال: قال إبراهيم : حدثنا البسطامي (وهو الحسين بن علي)، وسهل بن عمار، وإبراهيم ابن بنت حفص وغيرهم، عن حجاج بهذا الحديث.(صفات المنافقين باب، ابتداء الخلق، وخلق آدم عليه السلام ٤/٢١٤٩) (رقم ٢٧٨٩)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما. والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب، لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أخر، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في أيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث. (مجموع الفتاوى ١٨/١٨-١٩)، وانظر أيضا: مجموع الفتاوى ١٧/٢٣٥ -٢٣٧)، و(١٨/٧٣ ، ١/٢٥٦)

قلت: والحديث أخرجه أيضا: ابن معين في تاريخه (برواية الدوري عنه ٣/٥٢)، وابن منده في التوحيد (رقم ٥٨)، والدولابي في الكنى (١/١٧٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٨٣) من طريق ابن جريج به.

وشيخ الإسلام طعن في صحة الحديث لمخالفته ما ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة. ولأنه طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، والبخاري.

٣- وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر[1].

وقد خرجه الألباني في الصحيحة (١٨٣٣) وتكلم عليه في تخريج المشكاة (٥٧٣٥)، ومختصر العلو (٧١) وصحح الحديث، وجمع بين النصين، فليراجع للتفصيل، كما ألف الشيخ عبدالقادر حبيب الله السندي رسالة في الموضوع وهي مطبوعة. وأثبت صحة الحديث.

وقد ذكرت هذا الحديث في كتابي شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (رقم الحديث ١٢٧/ب)

(١) روى مسلم أن النبي ص صلى الكسوف ثلاث ركوعات، وأربع ركوعات. قال شيخ الإسلام: انفرد بذلك عن البخاري، فإن هذا ضعفه حذاق أهل العلم، وقالوا: إن النبي ص لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة، يوم مات ابنه إبراهيم، وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات، وأربع ركوعات أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين، ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صلى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة، كما روى ذلك عائشة، وابن عباس، وابن عمرو، وغيرهم، فلهذا لم يرو البخاري إلا هذه الأحاديث. وهذا حذف من مسلم، ولذا ضعف الشافعي وغيره أحاديث الثلاثة، والأربعة، ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروي عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث. (مجموع ١٨/٧١-١٨ و ١/٢٥٦ ، ومنهاج السنة (٤/٥٨-٥٩)

الحديث أخرجه الإمام مسلم في الكسوف، باب صلاة الكسوف (٢/٦٢٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وجابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات، ومن حديث ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركعات.

وقد تكلم ابن القيم على هذه الأحاديث نحو كلام شيخ الإسلام في زاد المعاد (١/٤٥٢-٤٥٦)، ونقل كلام أهل العلم وقال: المنصوص عن أحمد أيضا أخذه بحديث عائشة وحده في كل ركعة ركوعات وسجودات. وقال: وهذا اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، وكان يضعف كل ما خالفه من الأحاديث، ويقول: هي غلط، وإنما صلى النبي ص الكسوف مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم. والله أعلم. (١/٤٥٦) =

= ونقل الحافظ ابن حجر عن زاد المعاد كلام ابن القيم في الفتح (٢/٥٣٢)

وحديث عائشة: أخرجه البخاري في الكسوف (رقم ١٠٤٤ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٩ و ١٠٥٥ و ١٠٥٨ و ١٠٦٤ و ١٠٦٦)

وحديث ابن عباس: أخرجه البخاري (١٠٥٢)

وحديث عبدالله بن عمرو: أخرجه البخاري (١٠٥١)

وحديث أسماء بنت أبي بكر: أخرجه مسلم (رقم ٩٠٥)

وحديث جابر: عند مسلم: (رقم ٩٠٤)

وحديث علي: عند أحمد (رقم ١٢١٥ بتحقيق أحمد شاكر)

وحديث أبي هريرة: عند النسائي: (١/١٧٥ رقم ١٤٨٢)

وحديث ابن عمر: عند البزار: (كشف الأستار ١/٣٢١)

وعن أم سفيان: عند الطبراني. ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح.

وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولايكاد يروي لفظاً فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه مايبين أنه منتقد.

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث، وكسر.

والمقصود أن أحاديثهما نقدها الأئمة الجهابذة قبلهم، وبعدهم، ورواها خلائق لايُحْصي عَدَدَهم إلا اللهُ، فلم ينفردا، لا برواية، ولابتصحيح، والله سبحانه وتعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين كما قال تعالى: ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون** ﴾[1].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذاهب الأئمة: مثل القدوري، والتنبيه، والخرقي، والجلاب، غالب ما فيها، إذا قيل: ذكره فلان، علم أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر، وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أصحاب المذهب، وفيها نزاع بينهم، لكن غالبها هو قول أهل المذهب.

أما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم أشد عنايةً بألفاظ الرسول، وضبطاً لها، ومعرفةً بها من أتباع

وأحاديث صلاة الكسوف من الأحاديث المتواترة. انظر: نظم المتناثر (رقم ٨٧، ومجمع الزوائد (٢/٢٠٧-٢٠٨)
وراجع: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (رقم الحديث ٦٣١-٦٣٢

(١) الحجر الآية/٩.

الأئمة لألفاظ أئمتهم، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم، والنزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم "[١].

وذكر بعض الأمثلة لأحاديث البخاري التي تنازع الناس في صحتها مثل حديث أبي بكرة عن النبي ﷺ أنه قال عن الحسن:

" **إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين** ".

فقال: " فقد نازعه طائفة منهم أبوالوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، لكن الصواب مع البخاري، وأن الحسن سمعه من أبي بكرة، كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع "[٢].

وقال في أثناء ذكره الحديث الصحيح المتفق عليه من حديث أبي هريرة، وأنس أن النبي ﷺ قال: " **لايزال يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد**، وفي آخره: **وأما الجنة فينشيء الله لها خلقا، فيسكنهم**

(١) منهاج السنة (٤/٥٨-٥٩)، وطبعة جامعة الإمام (٧/٢١٤-٢١٧)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلح (٥/٣٠٦-٣٠٧) رقم (٢٤٠٧) عن عبدالله بن محمد ثنا سفيان، عن أبي موسى قال: سمعت الحسن وذكره، وفيه: فقال الحسن: ولقد سمعت أبابكرة.

وقال البخاري أيضا: قال لي علي بن عبدالله (بن المديني): إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث.
وأخرجه في كتاب الفتن (١٣/٦١، ٦٢، رقم ٧١٠٩) عن ابن المديني قال حدثنا سفيان، عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن، وفيه: قال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة.

وأخرجه في المناقب (٦/١٢٨ رقم ٣٦٢٩) وفيه: " الحسن عن أبي بكرة " .

وأخرجه في فضائل الصحابة (٧/٦٤ رقم ٣٧٤٦) وفيه: " عن الحسن سمع أبابكرة" .

فضول الجنة ".

قال: "هكذا روي في الصحاح من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري غلط، قال فيه: "**وأما النار فيبقى فيها فضل**"، والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب؛ليبين غلط هذا الراوي **كما جرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب.**

وما علمت وقع فيه غلط إلا وقد بين فيه الصواب، وبخلاف مسلم، فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث غلط، أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم.

والبخاري قد أنكر عليه بعضُ الناس تخريجَ أحاديث، لكن الصواب فيها مع البخاري.

والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جداً، وأماسائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها، وتصديقها، وتلقيها بالقبول، لايستريبون في ذلك"[1].

وقال: "وأجل ما يوجد في الصحة "كتاب البخاري" وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، **وقد بين البخاري في نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوي، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر.**

وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط، كما فيه عن ابن عباس: **أن**

---

(١) منهاج السنة (٣/٢٤-٢٥) وراجع أيضا للأمثلة الأخرى مجموع الفتاوى (١٨/٧٣ و١٧/٢٣٥)

رسول الله ﷺ **تزوج ميمونة وهو محرم**، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً.

وفيه عن أسامة: **أن النبي ﷺ لم يصل في البيت**.

وفيه عن بلال: **أنه صلى فيه**، وهذا أصح عند العلماء.

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه: «**خلق الله التربة يوم السبت**»، وقد بين البخاري أنه هذا غلط، وأن هذا من كلام كعب.

وفيه: **أن النبي ﷺ صلى الكسوف بثلاث ركوعات في كل ركعة**، والصواب: أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة.

وفيه: **أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة**، وهذا غلط[1].

الرواية عن المبتدعة في الصحيحين

أخرج الشيخان من رواية المبتدعة من الخوارج، والشيعة، والقدرية الذين لم يكونوا من الدعاة إلى بدعهم، أوقبلا من مروياتهم في المتابعات والشواهد، أوفيما لامجال للدعوة إلى البدعة.

وأما الروافض، والشيعة فاتفق أهل العلم أنهم أكثر الطوائف كذباً إذ أصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله ﷺ، وتكذيب الأحاديث الصحيحة، ولهذا لايوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم، بخلاف الخوارج، فإنه لايعرف فيهم مَنْ يكذب، والشيعة لايكاد يوثق

(١) مجموع الفتاوى (٧٣/١٨)

بروایة أحد من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح، فلايروي البخاري، ومسلم أحاديثَ عليّ إلا عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن، والحسين، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه: عبيدالله بن أبي رافع، أوأصحاب عبدالله بن مسعود، وغيرهم: عَبيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد، وأمثالهم، إذهؤلاء صادقون فيما يروونه عن عليّ، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم"[1].

التعليقات في صحيح البخاري

التعليق هو حذف راو أوأكثر من أول السند، ولو إلى آخر الإسناد، وهو كثير في صحيح البخاري، بخلاف صحيح مسلم، فإنه فيه قليل جداً.

فأكثر ما في صحيح البخاري من ذلك موصولٌ في موضع آخر، وإنما أورده معلقاً اختصاراً، أومجانبةً للتكرار، والذي لم يوصله في موضع آخر مئة وستون حديثا.

وقد ألف الحافظ ابن حجر في وصل تعليقات البخاري كتابه المشهور: "تغليق التعليق" وهو مطبوع، واختصره بلاأسانيد، وسماه "التشويق إلى وصل المهم من التعليق"، كما اختصره في مقدمة فتح الباري في فصل طويل، وفي تأليف آخر سماه "التوفيق".

ثم هذه الأحاديث المعلقة التي لم يوصلها في موضع آخر على نوعين:

١ - ما رواه بصيغة الجزم كقال، وفعل، وأمر.

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (١/٢٣) وراجع: منهاج السنة(١/١٨) وهدي الساري(٤٥٩)

٢ - وما رواه بصيغة التمريض كيقال، ويروى، ويذكر.

وأما مارواه بصيغة الجزم، فهو صحيح إلى من علقه عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك، وما كان منها بصيغة التمريض، لايحكم بصحته ولابنفيه.

وهذه الأحاديث التي لم يوصلها في موضع، وذكرها بصيغة الجزم على أقسام:

١- منها مايلتحق بشرطه، والسبب في عدم إيصاله: إما الاستغناء بغيره عنه مع إفادة الإشارة إليه، وعدم إهماله بإيزاده معلقاً اختصاراً، وإما كونه لم يسمعه من شيخه، أوسمعه في المذاكرة، أو شك في سماعه فما رأى أن يسوقه مساق الأصول.

٢- والثاني: مالايلتحق بشرطه، ولكنه صحيح على شرط غيره.

٣- والثالث: ماهو حسن صالح للحجة.

٤- والرابع: ماهو ضعيف، لامن جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

والصيغة الثانية، وهي صيغة التمريض لاتستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ماليس بصحيح[1].

وتكلم شيخ الإسلام في تعليقات البخاري على نوعيها فقال:

" عرفه في الأحاديث المعلقة إذا قال: " قال فلان كذا " فهو من

---

(١) انظر: هدي الساري (١٧-١٩) وتغليق التعليق (٢/٧-٩) والنكت على ابن الصلاح (١/٣٢٥)، وتدريب الراوي (١/٢١٨)، والباعث الحثيث (٣٢)

الصحيح المشروط، وإنما لم يسنده لأنه قد يكون عنده نازلاً، أو لايذكر مَنْ سمعه منه مع علمه باشتهار الحديث عن ذلك الرجل، أو لغير ذلك، ولهذا نظائر في الصحيح.

وإذا قال: "روي عن فلان، أويذكر" لم يكن من شرط كتابه، لكن يكون من الحسن ونحوه.

قلت: ذكر هذا الكلام في ذكر حديث الملاهي الذي قال فيه البخاري: "وقال هشام بن عمار" وقد ردّه ابن حزم.

قال ابن الصلاح: أخطأ ابن حزم من وجوه، فإنه ثابت من حديث هشام بن عمار[1].

وقال في كتاب الاستقامة في هذا الحديث: رواه البخاري في صحيحه تعليقاً مجزوماً به داخلاً في شرطه[2] وذكره في موضع آخر بقوله: رواه تعليقاً مجزوماً[3].

---

(١) انظر: فتح المغيث (٥٦/١)، وتدريب الراوي (٢١٨/١)، والباعث الحثيث (٣٢)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٩١)

(٢) (٢٩٤/١-٢٩٥و١٨٧/٢)

(٣) الفتاوى الكبرى (١٢٧/٣)



الفصل الثاني

في مؤلفات الإمام أحمد

١- كتاب فضائل الصحابة ومنهجه فيه

٢- وجود زيادات عبدالله والقطيعي في الفضائل بكثرة كاثرة

٣- المسند وشرطه فيه

٤- وجود زيادات عبدالله بالكثرة

٥- وجود زيادات يسيرة لأبي بكر القطيعي في المسند، وعددها أربعة أحاديث

٦- تحقيق القول فيما نسب إلى شيخ الإسلام حول زيادات القطيعي في المسند



الفصل الثاني

في مؤلفات الإمام أحمد بن حنبل

كتاب فضائل الصحابة [١] وزيادات ابنه: عبدالله، والقطيعي فيه

قال في منهاج السنة رداً على ابن مطهر الحلي الرافضي مؤلف منهاج الكرامة الذي رد عليه شيخ الإسلام في المنهاج حيث ذكر ابن مطهر حديثا، وعزاه للمسند، وهو من زيادات القطيعي:

" صنف الإمام أحمد كتاباً في فضائل الصحابة، ذكر فيه فضل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ماروي في ذلك من صحيح، وضعيف للتعريف بذلك، وليس كل مارواه يكون صحيحاً.

ثم إن في هذا الكتاب زيادات من رواية ابنه: عبدالله، وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله[٢].

وشيوخ القطيعي يروون عمن في طبقة أحمد، وهؤلاء الرافضة جهال، إذا رأوا فيه حديثاً؛ ظنوا أنَّ القائل لذلك أحمد بن حنبل.

---

(١) طبع الكتاب عام ١٤٠٣هـ من مركز البحث العلمي بمكة المكرمة بتحقيق صديقنا وأخينا الفاضل الدكتور وصي الله محمد عباس، والكتاب يحتوي بزيادات عبدالله والقطيعي على (١٩٦٢) نصا.

(٢) انظر المنهاج (٤/٢٧-٢٨و ٦١و ٧٥و ١٠٦)

يكون القائل لذاك هو القطيعي، وذلك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد.

وكذلك في المسند زيادات زادها ابنه: عبدالله لاسيما في مسند علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فإنه زاد زيادات كثيرة"(١).

وقال: "صنف أحمد كتاباً في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وقد يروي في هذا الكتاب ماليس في المسند، وليس كل مارواه أحمد في المسند وغيره يكون حجةً عنده، بل يروي مارواه أهل العلم.

وشرطه في المسند: أن لايروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ماهو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل(٢) من شرط أبي داود.

وأما كتب الفضائل، فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لايروي في ذلك إلا ما ثبت عنده، **ثم زاد ابن أحمد زيادات ،وزاد أبوبكر القطيعي زيادات.**

وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة(٣). فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند، وهذا خطأ قبيح، فإن

---

(١) المنهاج ٣/٦-٧) والمنتقى للذهبي (٣٠٧-٣٠٨)

(٢) ورد في الأصل "مثل" وصوابه "أمثل".

(٣) هذا النص بكامله أورده الشيخ عبدالحي اللكنوي في الأجوبة الفاضلة (٩٨) وتصرف في نقل هذه الفقرة فجاء عنده: "**ثم زاد ابنه عبدالله على مسند أحمد زيادات، وزاد أبوبكر القطيعي زيادات**، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة"، وقد نبه محققه ومعلقه الأستاذ عبدالفتاح أبوغدة على تصرفات اللكنوي في نقل عبارة شيخ الإسلام، وسكت في هذا الموضع مع حاجة ماسة إلي التنبيه وبيان ماوقع من زيادة في العبارة، ولايخفى فساد هذه العبارة حيث يفهم منها أن شيخ الإسلام صرح بوجود زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد، وليس الأمر كما يظن كما سيأتي تحقيقه.

الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي كلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد، لاممن يروي أحمد عنه.

وهذا مسند أحمد، وكتاب الزهد له، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب التفسير، وغير ذلك من كتبه، يقول: "حدثنا وكيع"، و"حدثنا عبدالرحمن بن مهدي"، و"حدثنا سفيان"، و"حدثنا عبدالرزاق"، فهذا أحمد.

وتارة يقول: "حدثنا أبومعمر القطيعي"، "حدثنا علي بن الجعد"، "حدثنا أبونصر التمار"، فهذا عبدالله.

وكتابه في فضائل الصحابة له فيه هذا، وهذا، وفيه من زيادات القطيعي، يقول: "حدثنا أحمد بن عبدالجبار الصوفي"، وأمثاله ممن هو مثل عبدالله بن أحمد في الطبقة، وهو ممن غايته أن يروي عن أحمد، فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه، ويحدث ابنه، ويقيم عنده، فخاف على نفسه من فتنة الدنيا، فامتنع من الحديث مطلقاً، ليسلم من ذلك، لأنه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك، فكان يذكر الحديثَ بإسناده بعد شيوخه، ولايقول: "حدثنا فلان"، فكان مَنْ يسمعون منه ذلك يفرحون بروايتهم عنه.

فهذا القطيعي يروي عن شيوخه زيادات، وكثير منها كذب موضوع، وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب، ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة، بل غرض ذلك علي (كذا)، وكلما زاد حديثاً ظنوا أن القائل ذلك هو أحمد بن حنبل، فإنهم لايعرفون الرجال، وطبقاتهم، وأن شيوخ

القطيعي يمتنع أن يروي أحمد عنهم شيئاً، ثم إنهم لفرط جهلهم ما سمعوا كتاباً إلا المسند، فلما ظنوا أن أحمد رواه، وأنه إنما يروي في المسند، صاروا يقولون لما رواه القطيعي: "رواه أحمد في المسند"، هذا إن لم يزيدوا على القطيعي مالم يروه، فإن الكذب عندهم غير مأمون، ولهذا يعزو "صاحب الطرائف"، و"صاحب العمدة" أحاديث إلى أحمد، لم يروها أحمد، لافي هذا، ولافي هذا، ولاسمعها أحمد قط، وأحسن حال هؤلاء أن تكون تلك مما رواه القطيعي، ومارواه القطيعي فيه من الموضوعات القبيحة مالايخفى على عالم"[1].

وقال: "وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، روى فيه أحاديث لايرويها في المسند؛ لما فيها من الضعف؛ لكونها لاتصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل، أو ضعافاً بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه: عبدالله زيادات، ثم إن القطيعي الذي رواه عن ابنه: عبدالله، زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة.

وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال فهم ينقلون من هذا المصنف، فيظنون أن كل مارواه القطيعي، أوعبدالله، قد رواه أحمد بنفسه، ولايميزون بين شيوخ أحمد، وشيوخ القطيعي، ثم يظنون أن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند، فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط كما فعل ابن البطريق، وصاحب الطرائف منهم وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم، وهذا غير ما يفترونه من الكذب، فإن

(١) منهاج السنة (٤/٢٧-٢٨) وذكر وجود زيادات القطيعي وهو في فضائل الصحابة (المنهاج ٤/٧٥)

الكذب كثير منهم[١].

تحقيق وجود زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد

هذه النصوص التي نقلناها في مبحث فضائل الصحابة في زيادات عبدالله بن أحمد، والقطيعي تفيدنا بوجود زياداتهما في الفضائل، ووجود زيادات عبدالله بن أحمد في المسند فقط.

وقد نقل بعض أهل العلم وجود زيادات القطيعي في المسند[٢]، وعزاه بعضهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية.

١- فأول من عرفنا منهم "رجلا حنبليا معاصرا" للعراقي.

قال العراقي: " لما قرأتُ المسندَ سنةَ ستين وسبعمئة على الشيخ المسند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي، وقع في أثناء السماع كلام: هل في المسند أحاديث ضعيفة؟ أو كله صحيح؟ فقلت: إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة، فبلغني بعد ذلك أن بعضَ مَنْ ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً من أن فيه شيئاً موضوعاً، وعاتب قائلَ هذا.

---

(١) المنهاج (٤/١٠٦)، والمنتقى (٤٧٦)

(٢) قال الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس في قسم المسانيد: وفيه من زيادات ولده عبدالله، وشيء يسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبدالله.

وقال الروداني: مسند أحمد: وفيه من زيادات ولده عبدالله، ويسير من زيادات أبي بكر الراوي عن عبدالله (صلة الخلف بموصول السلف (ص ٤٢)

وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة في ترجمة موسى بن عيسى بن موسى الحافظ: لعله موسى بن هارون وهو من أقران عبدالله ولعل ذلك من زيادات القطيعي فليحرر (٤١٦)

ونقل عن الشيخ ابن تيمية أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي، لا من رواية الإمام أحمد، ولا من رواية ابنه: عبدالله عنه، فحرضني قول هذا القائل على أن جمعت في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنه: عبدالله مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن: إنه موضوع"، ثم ذكر تسعة أحاديث من أحاديث المسند.

ثم ذكر الحافظ ابن حجر زيادة عليه خمسة عشر حديثا كلها من المسند إلا الحديث الخامس، والسابع، فهما من زوائد عبدالله بن أحمد في المسند، وذكر المدراسي في ذيله على القول المسدد اثنين وعشرين حديثاً زائدة على ما ذكره العراقي، وابن حجر، وكلها من مسند الإمام أحمد، إلا الحديث التاسع، فهو من زيادات عبدالله بن أحمد، وقال: إنما أدرجنا أحاديث زوائد المسند من جملة أحاديث المسند تبعاً للحافظ العسقلاني، فإنه عده من جملة أحاديث المسند، وكذا هو أورد أحاديث الزوائد في أطراف المسند[1].

وخلاصة القول أن هؤلاء لم يذكروا مثالاً من زيادات القطيعي بينما ذكر الحافظ ابن حجر، والمدراسي بعض الأحاديث من زيادات عبدالله.

٢- نقل الشيخ عبدالحي اللكنوي في "الأجوبة الفاضلة" كلام شيخ الإسلام من المنهاج (٤/ ٢٧) كما مرت الإشارة إليه، وتصرف في نقل عبارته فقال: ثم زاد ابنه: عبدالله (**على مسند أحمد**) زيادات، وزاد أبوبكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة، فظن ذلك الجهال أنه من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند، وهذا خطأ

---

(١) القول المسدد في الذب عن المسند (٩٠-٩١)

قبيح، انتهى.

ثم قال: "وخالفه العراقي، وادعى أن في مسند أحمد موضوعات"، ثم ذكر ماتقدم نقله عن العراقي.

ولاأدري كيف حصل هذا التصرف في العبارة الذي أفسد معناها، وجعل كلام الإمام ابن تيمية في "الفضائل" على "المسند" ثم لم ينبه عليه معلقه الأستاذ عبدالفتاح أبوغدة الذي نبه على تصرفات المؤلف أكثر من مرة، وحتى في هذه الفقرة، ثم لم يعلق على مسألة وجود زيادات القطيعي في المسند، لاعلى كلام أبي الحسنات عبدالحي اللكنوي، ولا على كلام العراقي الذي بلغه هذا الكلام من حنبلي معاصر.

٣- وثالثهم الشيخ العلامة الساعاتي مؤلف الفتح الرباني الذي نص في مقدمة كتابه على وجود أحاديث القطيعي الزائدة على المسند في المسند ورمز له بـ "قط"[1].

وقد تصفحت بعض أجزاء الفتح الرباني للكتأكد من هذه "الزيادات" فوجدتها في بعض الأماكن، قد صرح الشيخ الساعاتي أنها من زيادات القطيعي كما سيأتي.

وحينما بحثت عن هذه الأحاديث في المسند، وجدت في مسند أنس ثلاثة عشر حديثا، اغتر الشيخ الساعاتي بطريقة ورودها في المسند المطبوع أنها من زيادات القطيعي حيث وردت هذه الأحاديث بدون قوله: "حدثنا أبي" أو "حدثنا عبدالله" إذ يعرف بهما ما هو من المسند، وما هو من

(١) الفتح الرباني (٢١/١)

زيادات عبدالله في باديء الأمر.

وأما إذا ورد الحديث مصدرا بقوله:

١- "حدثنا أبوعبدالله السلمي".

٢- و"حدثنا عبيدالله بن عمر القواريري".

٣- و"حدثنا عبيدالله بن معاذ".

٤- و"حدثنا عبيدالله بن سعد بن إبراهيم الزهري أبوالقاسم".

٥- و"حدثنا محمد بن أحمد الجنيدي".

٦- و"حدثنا يعقوب بن إبراهيم".

فلا يفهم في باديء الأمر إلا أن هذه الأحاديث من زيادات القطيعي حيث لم يرد ذكر (حدثنا أبي) ولا (حدثنا عبدالله) قبل هذه الأحاديث، إلا أن الدارس لهذه الأسانيد لايخفى عليه أن هذا خطأ، إذ طبقة هؤلاء طبقة شيوخ عبدالله بن أحمد، بل هم شيوخ عبدالله كما سيأتي، وطبقة القطيعي متأخرة عن هؤلاء إذهو يروي عن عبدالله بن أحمد وطبقته.

وقد جاء في هامش المسند على قوله: "حدثنا أبوعبدالله السلمي" قوله: **حدثنا (أبو) عبدالله السلمي إلى قوله: حدثنا عفان "من زوائد عبدالله بن الإمام إلا حديثي روح**. ا. هـ. من هامش.

ثم نص الحافظ ابن حجرفي أطراف المسند على جميع هذه الأحاديث المذكورة في مسند أنس أنها من زيادات عبدالله على مسند أبيه.

ويتحقق هذا عند البحث في هذه الأسانيد، فقد ورد ذكر ستة شيوخ ظن الشيخ الساعاتي بعضهم "شيوخ القطيعي" ورمز لكون هذه المرويات من زيادات القطيعي، ويتضح هذا بالأمثلة الآتية:

١- أبوعبدالله السلمي: وهو البصري، قال الذهبي بعد أن ذكره في شيوخ عبدالله بن أحمد: "كأنه محمد بن عبدالرحمن". (السير ١٣/ ٥٢٠)

وله ستة أحاديث في مسند أنس من المسند[(١)].

- حديث: ورد سنده هكذا "حدثنا عبدالله، ثنا أبوعبدالله السلمي، ثنا أبوداود، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس".

وهذا مما يؤكد على أن أباعبدالله السلمي من شيوخ الإمام عبدالله بن أحمد كما صرح به الذهبي، وكما عزاه الحافظ ابن حجر إلى زيادات عبدالله (٨٨١)، ورمز الشيخ الساعاتي لكونه من زوائد عبدالله[(٢)].

- ووردت أربعة أحاديث كالآتي: "حدثنا أبوعبدالله السلمي، ثنا أبوداود، ثنا شعبة، عن قتادة"[(٣)].

- وورد حديث واحد بقوله: "حدثنا أبوعبدالله السلمي، قال: حدثني حرمي بن عمارة، ثنا شعبة"

ورمز الشيخ الساعاتي لثلاثة منها بكونها من زيادات القطيعي[(٤)].

(١) (٣/٢٧٨-٢٧٩)، وراجع: أرقام أحاديثه في أطراف المسند (٧٨٢-٨٣٠-٩٠٣، ٨٢٣(٨٢٤)و ٨٨٨و ٨٦٥)

(٢) الفتح الرباني (٥/٢٤٦)

(٣) المسند (٣/٢٧٨-٢٧٩)

(٤) انظر الفتح الرباني (٣/١٨٧و ٢٢/٤٣، ٧٨)

ولم يرمز لحديث واحد منها بشيء[١].

كما لم يورد حديثاً في مظانه، وهو حديث: "من كذب علي متعمدا" برواية حرمي بن عمارة عن شعبة.

٢- وعبيدالله بن عمر القواريري، وله حديثان[٢]، وهو أيضا من شيوخ عبدالله بن أحمد كما في السير[٣]، وتهذيب الكمال[٤].

٣- وعبيدالله بن معاذ العنبري له حديث واحد[٥]، وهو أيضا من شيوخ عبدالله بن أحمد كما في السير[٦]، وتهذيب الكمال[٧].

وقال الذهبي بعد ذكر تلاميذ عبدالله بن أحمد: وسائر هؤلاء حدث عنهم في مسند أبيه سوى بعض الأحمدين.

وقد رمز الشيخ الساعاتي لكونه من زيادات القطيعي[٨].

٤- وعبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري أبو القاسم وله حديثان[٩].

---

(١) انظر: الفتح الرباني (٢١/١٧)

(٢) المسند (٢٧٩/٣)، وراجع: أطراف المسند (٩١٣ و ٩٠٣)

(٣) (٥١٧/١٣ - ٥٢٠)

(٤) (٦٦٤/٢)

(٥) المسند (٢٧٩/٣)، وراجع: أطراف المسند ( )

(٦) (٥٢٠/١٣)

(٧) (٦٦٤/٢)

(٨) الفتح الرباني (٢٥٣/٦)

(٩) المسند (٢٧٩/٣)، وأطراف المسند (٧٩٣ و ٨١٨)

وعبيدالله هذا هوأبوالفضل توفى سنة (٢٦٠هـ)ويروي عنه طبقة عبدالله بن أحمد، ولا يمكن أي يروى عنه القطيعي الذي ولد بعد وفاته بأربعة عشر سنة[١].

ومع هذا رمز الشيخ الساعاتي لكون حديثه من زيادات القطيعي[٢].

٥- ومحمد بن أحمد الجنيدي وله حديث واحد[٣].

وهو محمد بن أحمد بن الجنيد أبوجعفر الدقاق، توفى سنة (٢٦٧هـ)، وقد قارب التسعين، وعداده في طبقة شيوخ عبدالله بن أحمد، إذ الرواة عنه هم طبقة عبدالله بن أحمد، وكيف يمكن أن يروى عنه القطيعي قبل ولادته.

٦- ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وله حديث واحد[٤].

وهو ممن جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه[٥]، وولد الدورقي سنة (١٦٠هـ)، وتوفى سنة (٢٥٢هـ) وهو في طبقة شيوخ عبدالله بن أحمد، وعداده في أصحاب الإمام، فهذا الحديث أيضا من زيادات عبدالله على مسند أبيه، وإن لم نجد من صرح بأخذه عن الدورقي ممن ترجم لهما.

وكيف يروي القطيعي الذي ولد سنة(٢٧٤هـ)، وتوفي سنة (٣٦٨هـ)،

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢/٨٧٧-٨٧٨)

(٢) الفتح الرباني (٣/٢٧٨)

(٣) المسند(٣/٢٧٩)، وراجع: أطراف المسند (٨٦٤)

(٤) المسند(٣/٢٧٩)، وراجع: أطراف المسند (٨٦٩)

(٥) طبقات الحنابلة (١/٤١٤)

عن الدورقي المتوفى عام (٢٥٢هـ)، بينما عبدالله بن أحمد (٢١٣-٢٩٠هـ) كان ابن ثمان وعشرين سنة عندما توفي الدورقي.

ثم اطلعت على كتاب "إطراف المسند المعتلى في أطراف مسند الإمام أحمد" للحافظ ابن حجر، بتحقيق الأستاذ سمير الزهيري، طبع بمكة المكرمة، وهكذا طبعة الدكتور زهير بن ناصر الناصر لأطراف المسند، فوجدت في جميع هذه الأحاديث "قال عبدالله: حدثنا . . . ." فالحمد لله على هذا التوفيق.

وخلاصة القول أن القول بأن هناك زيادات القطيعي في المسند ينبني على نقل الحافظ العراقي عن حنبلي معاصر مجهول نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلى تحريف وقع في نقل الشيخ أبي الحسنات اللكنوي عن المنهاج، وعلى ما قاله الشيخ الساعاتي اعتمادا على ماورد في المسند من سقط قوله: "حدثنا عبدالله"، وقد سبق أنه نبه على هذا في هامش المسند.

وقد بينا فيما سبق أنه لايثبت هذا القول عن شيخ الإسلام كما لايصح أن تقدم هذه الأمثلة التي سبق ذكرها لزيادات القطيعي، لأنها لم يثبت منها شيء بدراسة تراجم الشيوخ المذكورين.

ثم لم يذكر أي مثال لاالعراقي، ولا الحافظ ابن حجر، ولا السيوطي، ولا المدراسي لزوائد القطيعي.

كما لم ينص أحد ممن ألف في المسند، ورجاله على وجود هذه الزيادات، لا في كتب التراجم، ولا في كتب الشروح حيث يذكرون علامة أحمد، وابنه: عبدالله، كما فعل الحسيني في التذكرة برجال العشرة،

والحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة[١].

كما لم يذكر البوصيري في إتحاف المهرة، ولا الحافظ ابن حجر في مقدمة أطراف المسند: وجود زيادات القطيعي بينما كلهم يذكرون زيادات عبدالله[٢].

ويؤيد هذا صنيع ولي الدين العراقي أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم (ت٨٢٦هـ) فقال في مقدمة كتابه "ذيل الكاشف" للذهبي[٣] بعد البسملة والحمدلة: ذكرت فيه بقية التراجم التي في التهذيب للحافظ أبي الحجاج المزي -رحمه الله- فإن الذهبي اختصر على رجال الكتب الستة، فذكرت رجال بقية كتبهم، وضممت إلى ذلك رجال مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل "وزيادات ولده عبدالله عليه"[٤].

وفي أثناء بحثي لهذا الموضوع اطلعت على كلام للمحدث الألباني -حفظه الله وتولاه- في صحيح الترغيب والترهيب فقال في حديث من زيادات عبدالله:

فائدة: اعلم أن زيادات عبدالله هذه ليست كتابا خاصا ألفه عبدالله، وإنما هي أحاديث ساقها في "مسند أبيه" يرويها عن شيوخ له بأسانيدهم عنه ﷺ، وتتميز أحاديث الزيادات عن أحاديث المسند بالتأمل

---

(١) انظر: مقدمة التعجيل (ص ٣)

(٢) يأتي ذكر ما نص عليه الحافظ ابن حجر في أطراف المسند من هذه الزيادات.

(٣) (ص ٢٩)

(٤) ذيل الكاشف (ص ٢٩)

في شيخ عبدالله في أي حديث فيه، فإن كان عن أبيه فهو من أحاديث المسند، وفي هذا النوع يقال فيه: " رواه عبدالله في زياداته على المسند" كهذا الحديث، فيجب التنبه لهذا، فكثيراً ما اختلط الأمر على بعض الحفاظ فضلاً عن غيرهم، فيعزو الحديث لأحمد، وهو لابنه.

هذا، وأما أبوبكر القطيعي فليس له زيادات في المسند خلافا[1] لما اشتهر، وقد بينت ذلك في بحث علمي دقيق أجريته في الرد على بعض متعصبة المعاصرين سميته: "الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد"، والرد على من طعن في صحة نسبته إليه، وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتي صار ضعيفة[2].

تنبيه:

وجود زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد نقطة تقتضي العناية ومواصلة البحث من العلماء أصحاب الاختصاص في فن الحديث الشريف، وقد وصلت أنا إلى أن: "القول بأن هناك زيادات القطيعي في المسند ينبني على نقل العراقي عن حنبلي معاصر مجهول نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلى تحريف وقع في نقل أبي الحسنات اللكنوي عن المنهاج، وعلى ما قاله الساعاتي اعتماداً على ما ورد في المسند من سقط، ونشرت نتيجة بحثي هذه في مجلة "صوت الأمة" عدد المحرم ١٤١٠هـ، وعزت هذه النتيجة بما نقلته عن محدث العصر الشيخ محمد بن ناصر

(١) قلت: يوجد حديث واحد في المسند المطبوع نص فيه أنه من زيادات القطيعي ولفظه: قال ابن مالك: ثنا الفضل بن الحباب ..... (٢٧٣/٥) وسيأتي بتمامه.

(٢) صحيح الترغيب والترهيب (١٥١/١)

الألباني -حفظه الله- من قوله:

" وأما أبوبكر القطيعي فليس له زيادات في المسند خلافا لما اشتهر "[١].

وقد تكرم فضيلة الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي -حفظه الله- بتناول هذه النقطة وسوق دليل على وجود حديث من زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد استنادا إلى "أطراف مسند الإمام للحافظ ابن حجر".

وذلك في رسالته الكريمة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور مقتدى حسن الأزهري وكيل الجامعة السلفية والمشرف على مجلة "صوت الأمة" المؤرخة في ١٣/ ١/ ١٤١٠هـ، وحيث إن فضيلته سمح بنشر هذه الرسالة تعميماً للفائدة، فإني أثبت نصها فيما يلي، راجياً من علماء الحديث الكرام تزويدي بنتائج بحثهم حول هذه النقطة.

الأستاذ الفاضل الدكتور مقتدى حسن الأزهري المحترم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استلمت اليوم العددين السابع والثامن من مجلة "صوت الأمة" الغراء، وأشكركم على هذه الهدية الجميلة.

وقرأت المقال القيم "تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية" الحلقة الثالثة في العدد الثامن من مجلتكم الغراء للأخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي بإمعان، وكنت قرأت قول شيخنا

---

(١) صحيح الترغيب والترهيب (١/١٥١)

محمد ناصر الدين الألباني في الترغيب والترهيب(١/ ١٥١) حول إنكار وجود زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد.

ولما كنت أحقق الآن أطراف مسند الإمام أحمد للحافظ ابن حجر - وسيقع في ثمانية أجزاء- فإنني إلى الآن رأيت حديثاً من زيادات القطيعي في مسند أنس بن مالك وهذا نصه: إبراهيم بن أبي علبة الشامي عن أنس، ثم ذكر الحديث، وسيأتي سياقه، ثم قال: وكنت أخبرت شيخنا محمد ناصر الدين الألباني تلفونيا بهذا، فطلب مني إرسال نص ما في الأطراف كتابة له، وقال: لأنظر في سنده.

وكتبت ذلك له، ولاحاجة إلي النظر في إسناده، لأن المهم هو أن في المسند من زيادات القطيعي هذا الحديث.

وربما يكون هناك أحاديث أخرى، قد وصلت إلي منتصف مسند جابر من الأطراف إلى الآن، ولم أر إلا هذا.

وبهذه المناسبة أقول: ظهر لي أن المسند المطبوع سقط منه أحاديث كثيرة بالإضافة إلي ما وقع فيه من التحريف، والتصحيف، ونقص الكلمات، والجمل، بل سقط منه مسانيد بعض الصحابة.

وسأخبركم بما أعثر عليه من زيادات القطيعي، وقد دفعت الجزء الأول منه إلى الطبع في مؤسسة الرسالة في بيروت.

أرجو اطلاع الأخ الدكتور الفريوائي على هذا، وإن شئتم نشرتم هذه الكلمة في المجلة أيضا.

وسلامنا لجميع الأساتذة والإخوة عندكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٢/ ١/ ١٤١٠هـ (حمدي عبدالمجيد السلفي)

أشكر أخانا الفاضل المحقق الشيخ حمدي على إفادته هذه الفائدة القيمة، وأقول:

وعلى كل حال: فإن كلامنا على تحريف الشيخ اللكنوي في عبارة شيخ الإسلام، وخطأ الشيخ الساعاتي في فهم الزيادات علي المسند من قبل القطيعي في المواضع المشار إليها لايزال باقياً، بعد تحقق وجود زيادات القطيعي في المسند بتحقيق الشيخ حمدي، سامح الله الجميع.

ثم حقق الدكتور زهير بن ناصر الناصر أطراف المسند بكامله، وطبعه من دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب ببيروت، عام ١٤١٤هـ؛ وذكر في مقدمة تحقيقه أنه وقف في إطراف المسند المعتلي على أربعة أحاديث من زيادات القطيعي أنقلها هنا بتمامه، وهي :

١- إبراهيم بن أبي عبلة الشامي عن أنس.

(١٥٥) **حديث (خ):** دخل علينا رسول الله ﷺ، يعني المدينة، فلم يكن في أصحابه أشمط غير أبي بكر، وكان يغلفها بالحناء والكتم.

(لم أجده) **قال القطيعي في زياداته:** حدثنا أبو شعيب عبدالله بن الحسن بن أحمد الحراني، ثنا أبوجعفر النفيلي، ثنا كثير بن مروان، عنه بهذا.

قلت: قد وقع هذا الحديث في مسند ابن عباس في الأصل، وقد أخرجه البخاري من طريق محمد بن حمير، عن إبراهيم، فأدخل بينه وبين أنس: عقبة بن وسّاج، وهو الصواب[١].

٢ - حديث من مسند أبي برزة الأسلمي

(٧٧٨١) **حديث:** ليس من البر الصيام في السفر.

(لم أجده) **قال القطيعي في زياداته:** حدثنا محمد بن يونس: ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا إبراهيم بن سعد، عن عبدالله بن عامر، عن محمد، عن رجل من أهل البصرة، عنه بهذا[٢].

٣- حديث من مسند أبي مسعود الأنصاري

(٨٨٢٣) **حديث (خ د ق):** إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت.

(٥ : ٢٧٣) حدثنا يحيى: عن سفيان، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عنه، بهذا.

(٤ : ١٣٢) وعن عبدالرزاق: عن سفيان.

(٤ : ١٢١ ، ١٢٢) وعن محمد بن جعفر: عن شعبة.

(٤ : ١٢١) وعن روح: عن شعبة، والثوري، كلاهما عن منصور به.

(١) قال الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي في رسالته المذكورة آنفا في هذا الحديث: والحديث رواه البخاري (٣٩١٩) كما قال الحافظ، ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٨٦) وعلقه البخاري (٣٩٢٠) من طريق أخرى.

(٢) سقط الحديث من المطبوع، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٦١) وقال: رواه أحمد (كذا)، والبزار، والطبراني في الأوسط وفيه رجل لم يسم.

(٥ : ٢٧٣) **قال القطيعي :** ثنا الفضل بن الحباب : ثنا القعنبي ، ثنا شعبة به . [تحفة الأشراف ٧/ ٣٢٨-٣٢٩ حديث ٩٩٨٢]

٤- من ترجمة مسروق بن الأجدع أبي عبدالرحمن الهمداني الكوفي، عن عائشة.

(١٢١١١) **حديث :** كان رسول الله ﷺ يبعث بالبدن من المدينة إلى مكة وأفتل قلائد البدن بيدي ، ثم يأتي ما يأتي الحلال قبل أن تبلغ البدن مكة .

(٦ : ٣٥) حدثنا ابن أبي عدي : عن داود ، عن عامر ، عنه بهذا .

(٦ : ٣٠) وعن هشيم : عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي بمعناه .

(٦ : ١٩٠) وعن يحيى : عن إسماعيل نحوه ، وفيه قصة .

(٦ : ٢٠٨) وعن وكيع : عن إسماعيل بالحديث دون القصة .

(٦ : ١٢٧) ، وعن محمد بن جعفر : عن شعبة ، عن إسماعيل نحو حديث يحيى . [تحفة الأشراف ٧/ ٣٢٨-٣٢٩ حديث ٩٩٨٢]

(لم أجده) **وقال القطيعي من زياداته :** حدثنا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي ، ثنا الفضل بن دكين ، ثنا زكريا بن أبي زائدة ، عن عامر الشعبي ، عن مسروق ، قال : قالت عائشة : فتلت القلائد لهدي رسول الله ﷺ وهو محرم[1] .

---

(١) أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل (المقدمة ١/٦١-٦٢)

وبعد، ثبت بعد هذه الدراسة أن الأحاديث الموجودة في المسند من زيادات القطيعي التي نص عليها الحافظ ابن حجر في أطراف المسند عددها أربعة أحاديث فقط، وحتى على تسليم ما نسب إلى شيخ الإسلام أنه يقول بوجد زيادات القطيعي في المسند لا يسلم أن وجود هذه الزيادات سبب في كثرة الأحاديث الضعيفة، والمعلولة كما هو واضح من هذه الأمثلة المعدودة، وبالنظر في تخريج هذه الأحاديث. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

شرط الإمام أحمد في مسنده

طريقته في المسند: ترك رواية الكذابين والمتهمين.

قال شيخ الإسلام: وكان -رحمه الله- على ماتدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع، أو قريب من الموضوع، لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال، فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي ﷺ قال: **من حدث عني بحديث، وهويرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين**".

وقال: "ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم.

وشرطه في المسند أن لايروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في

سننه "[١].

وقال: "وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، روى فيه أحاديث لايرويها في المسند لما فيه من الضعف لكونها لاتصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل، أوضعافاً بغير الإرسال"[٢].

وقال: "وقد يروي الإمام أحمد، وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ، ونحو ذلك، ليعتبر بها، ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقديكون صاحبها كذاباً في الباطن، ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيروى حديثه، وليس كل مارواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى: ﴿**يأأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾[٣]الآية، لتنظر الشواهد هل تدل على الصدق، أوالكذب"[٤].

وقال شيخ الإسلام أيضا: "وقد روى أبوداود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند، قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لايروي عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب، ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتبر به".

قال: "ويراد بالموضوع مايعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد

(١) المنهاج (٢٧/٤)

(٢) المنهاج (١٠٦/٤)

(٣) سورة الحجرات: ٦

(٤) المنهاج (١٥/٤)

الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود، والنسائي.

وفي صحيح مسلم، والبخاري أيضا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، **لكن قد بين البخاري حالها في نفس الصحيح**"[1].

هل توجد المو ضوعات في المسند؟

وتكلم شيخ الإسلام على أحاديث التوسل، والوسيلة في قاعدته المشهورة في هذه المسألة، وقال:

" وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديث في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها في الأحاديث -لا في الصحيحين، ولاكتب السنن، ولاالمسانيد المعتمدة كمسند الإمام أحمد وغيره-.

وإنما يوجد في الكتب التي عرف أن فيها كثيراً من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون، بخلاف من قد يغلط في الحديث، ولايتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن، ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب، فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء"[×].

---

(١) المصعد الأحمد (٣٦) في طلائع المسند.

× قاعدة فى التوسل والوسيلة

القول الفيصل فيما تنازع فيه أبوالعلاء الهمذاني، وابن الجوزي

قال شيخ الإسلام: " ولهذا تنازع الحافظ أبوالعلاء الهمذاني، والشيخ أبوالفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبوالعلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبوالفرج، وبيَّن أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة[1].

ولامنافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هوالذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في **الموضوعات** أحاديث كثيرة من هذا النوع.

وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوتَ بعضِ ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في **الموضوعات** أنه باطل باتفاق العلماء.

وأما الحافظ أبوالعلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع: المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف".

ثم ذكر عدالة الصحابة، وبعدهم عن بدع الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، وقال: "وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة، والمدينة، والبصرة، والشام، بخلاف الشيعة، فإن الكذب معروف فيهم، وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف.

وأما الغلط فلايسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط

(١) وقد ذكر ابن الجوزي ما جرى بينه وبين أهل العلم منهم أبوالعلاء في شأن رأيه في المسند في كتابه صيد الخاطر (٢٩٩-٣٠٠) وأثبته أحمد شاكر في طلائع المسند. (٥٦-٥٧)

أحياناً، وفيمن بعدهم.

ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق.

فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط، والإمام أحمد نفسه قد بيّن ذلك، وبيّن أنه رواها لتعرف، بخلاف ما تعمده صاحبه الكذب، ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود، والترمذي مثل: مشيخة كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، وإن كان أبوداود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه[1].

وقال: مجرد روايته (أي أحمد) له في الفضائل -لو كان رواه- لايدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي مارواه الناس، وإن لم تثبت صحته، وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولاكل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسندة هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف، بل باطل، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة، يحتج بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود.

وأما ماروآه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده، والحديث قد

(١) الفتاوى (١/٢٤٨-٢٥٠) أوالتوسل والوسيلة (٨٢) وعنه نقله شمس الدين بن الجوزي في المصعد الأحمد انظر طلائع المسند في مقدمة مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٣٤-٣٥) والباعث الحثيث(صـ٣٢) وذكر فيه: شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه.

يعرف أن محدثه غلط فيه، أو كذبه بغير علم بحال المحدث بل بدلائل أخر، والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفي كذب أحدهم، أوغلطه على المتأخرين، ولكن يعرف ذلك بدليل آخر "[1].

وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة: "ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبوموسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية".

وقال: "وقد ادعى قوم فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبوالفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند، وحكم عليها بالوضع، وكنتُ قرأتُ ذلك الجزء عليه، ثم تتبعته بعده من كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً، فظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لايتأتي القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك، وسميته **القول المسدد في الذب عن مسند أحمد**"[2].

وذكر الحافظ ابن حجر في النكت عن شيخ الإسلام نتازع أبي العلاء الهمذاني، وابن الجوزي: هل في المسند أحاديث ضعيفة، ولخص كلامه من القول المسدد في هذه الأحاديث، وقال في آخر مبحثه:

---

(١) منهاج السنة (٤/٦١)

(٢) صـ ٦.

"وقد **روينا عن العلامة تقي الدين** قال: ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء، بل ليس من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب، فأحمد لايتعمد رواية هؤلاء في مسنده، ومتى وقع منه شيء فيه ذهولاً أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل، فيجوز، والله أعلم".

ثم قال: "قلت: وما حررنا من الكلام على الأحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل -ولله الحمد-.

وقد تحرر من مجموع ما ذكر أن المسند مشتمل على أنواع الحديث لكنه مع مزيد انتقاء، وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها والله أعلم[1].

وقال شيخ الإسلام:

"مجرد رواية أحمد لاتوجب أن يكون (الحديث) صحيحا يجب العمل به، بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف، ويبين للناس ضعفها، وهذا في كلامه، وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط"[2].

مذهب الإمام أحمد في العمل بالحديث

وقال: "إذا كان في المسألة حديث صحيح لامعارض له كان مَنْ أَخَذَ بحديث ضعيف، أو قول بعض الصحابة مخطئاً.

---

(١) النكت (٤٥٠-٤٧٣)

(٢) المنهاج (١٠٦/٤)

وإذا كان فيها حديثان صحيحان، نظر في الراجح، فأخذ به، ولايقول لمن أخذ بالآخر: إنه مخطيء، وإذا لم يكن فيها نصٌ اجتهد فيها برأيه.

قال: لاأدري أصبت الحق أم أخطأته؟ ففرق بين أن يكون نص يجب العلم به، وبين أن لايكون كذلك، وإذا عمل الرجل بنص، وفيها نص آخر خفي عليه لم يسمه مخطئاً، لأنه فعل ماوجب عليه.

لكن التفصيل في تعيين الخطأ، فإن مَنْ الناس من يقول: لاأقطع بخطأ منازعي في مسائل الاجتهاد، ومنهم من يقول: أقطع بخطئه، وأحمد فصل، وهو الصواب، وهو إذا قطع بخطئه بمعنى عدم العلم لم يقطع بإثمه[1].

هل الإمام أحمد كان يحتج بالحديث الضعيف؟

قال: "ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح، ولاحسن فقط غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل، ومَنْ قَبْلَه من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لايحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلي ضعيف خفيف لايمنع من ذلك.

---

(١) الفتاوى (٢٠/٢٥)، وراجع: الفتاوى الكبرى (٣/٣٠٠)



الفصل الثالث

فى بيان شروط الأئمة

١- البخاري

٢- مسلم وقد تقدم الكلام على شرطهما في الفصل الأول

٣- أبوداود

٤- النسائي

٥- الترمذي

٦- ابن ماجه

٧- ابن خزيمة

٨- ابن حبان

٩- الحاكم

١٠- الضياء المقدسي

١١- الدارقطني

١٢- ابن منده



الفصل الثالث

في بيان شروط الأئمة

شرط أبي داود والترمذي وغيرهما في السنن

تعتبر كتب السنن لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من أهم مصادر أحاديث الأحكام الفقهية التي كانت هي عمدة أهل العلم بعد الصحيحين، والموطأ، وقد اعتنى بها العلماء كثيراً، وخدموها من نواحي عديدة، ونظراً لمكانة هذه الكتب توجهت همم أهل العلم إلى معرفة طريقة أصحابها، وشروطهم فيها، وخلاصة ما ذكره المقدسي في شرط أصحاب السنن الأربعة: أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، هو إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم.

وأحاديثهم على ثلاثة أقسام:

١- صحيح مخرج في الصحيحين، أو أحدهما، أو صحيح على شرطهما.

٢- وصحيح على شرطهم، وهومالم يجمعوا على ترك أحاديثهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع، ولاإرسال.

٣- وما أخرجوه للضدية.

٤- وفي جامع الترمذي قسم رابع وهو ماعمل به بعض الفقهاء[١].

وقد شرح الحازمي شروط الأئمة بذكر مثال لأصحاب الزهري، وهم **خمس طبقات:**

فالطبقة الأولى: أهل الإتقان، وهم مقصد البخاري.

والطبقة الثانية : دون الأولى لعدم ملازمته، وممارسة حديثه، وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: هم من لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود، والنسائي.

والطبقة الرابعة : نحو الطبقة الثالثة، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا، هم شرط أبي عيسى.

والطبقة الخامسة : قوم من الضعفاء، والمجهولين لايخرج أصحاب السنن حديثه إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد به[٢].

أقوال أهل العلم في سنن أبي داود، وشرط مؤلفه فيه

وقال أبوداود في رسالته إلى أهل مكة: ما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض[٣].

---

(١) شروط الأئمة الستة (١٢)

(٢) شروط الأئمة الخمسة. (٤٦-٤٧)

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة. (٢٧)

قال الذهبي معلقا على قوله:

قلت: فقد وفى -رحمه الله- بذلك بحسب اجتهاده، وبَيَّنَ ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته -والحالة هذه- عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبوعبدالله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن.

فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً، سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبوداود، ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ماكان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لايسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته، ونكارته، والله أعلم[1].

وقال الحافظ ابن حجر: وفي قول أبي داود: فإن كان فيه وهن شديد بينته: ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لايبينه.

---

(١) السير (١٣/٢١٤-٢١٥)

قال: ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبوداود لايكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو أقسام: منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.

ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ماهو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

ومنه ما هوضعيف، لكنه من رواية مَنْ لم يجمع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

وتكلم على طريقة مَنْ يحتج بكل ما سكت عليه أبوداود، وذكر أنواع الرواة، ومروياتهم الموجودة في سنن أبي داود، وقد سكت عليها أبوداود، وقال: فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته[1].

والناس على خلاف في ترجيح كتابه على كتاب الترمذي، فرجح بعضهم جامع الترمذي علي سنن أبي داود لما امتاز به الترمذي من بيان علل الحديث في كل باب.

وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراج حديث المصلوب (محمد بن سعيد)، والكلبي (محمد بن السائب)، وأمثالهما.

وقال ابن الصلاح: إن مسند أحمد، وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد لاتلتحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها في الاحتجاج بها.

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/٤٣٥-٤٤٤)

شرط أبي داود عند شيخ الإسلام ابن تيمية

وقد تكلم شيخ الإسلام على شرط أبي داود في كلامه على مسند أحمد، وبيان شرطه إذ جعل شرطه أجود وأمثل من أبي داود[(١)].

ورأي شيخ الإسلام هذا يختلف عن رأي ابن الصلاح ومَنْ تبعه في ترجيح سنن أبي داود، والنسائي، والترمذي على المسند.

ورأي شيخ الإسلام هذا في الكتابين مبني على دراسته الفاحصة للكتابين، ومن المعلوم أن من مذهب الإمام أحمد عَدَم الرواية عن المتهمين، والكذابين، وقد يروي عن الضعفاء للاعتبار في الشواهد، والمتابعات كما لم يذكر المرسل، والمنقطع، وكتاب أبي داود يشتمل على مرويات شديدي الضعف، وعلى المرسل، والمنقطع.

وأبوداود من أتبع الناس للإمام أحمد، وقد بنى كتابه على طريقة أحمد، وقد ذكر شيخ الإسلام أنَّ مذهبَ الإمام أحمد -كماصرح به هو- في مسنده عدم مخالفة ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وإخراج أحاديث الضعفاء للاعتبار في الشواهد، والمتابعات، وقال:

" وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد بنى عليه أبوداود كتاب السنن لمن تأمله، ولعله أخذ ذلك عن أحمد، فقد بَيَّنَ أن مثل عبدالعزيز بن أبي

---

(١) انظر: مبحث مؤلفات الإمام أحمد.

هذا، وقد حكى النجم الطوفي سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم البغدادي (ت٧١٦هـ) عن شيخ الإسلام أنه قال: اعتبرت مسند أحمد، فوجدته موافقا بشرط أبي داود (النكت على ابن الصلاح ٤٣٨/١)

وقد وجدنا في كلام شيخ الإسلام غير مرة أنه جعل شرط أحمد أجود وأمثل من شرط أبي داود، فلا عبرة بقول الطوفي (انظر: الدار الكامنة ٢٤٩/٢) وشذرات الذهب (٣٨/٦)

رواد ومثل الذي فيه رجال لم يسم يعمل به إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه "[١].

كلام شيخ الإسلام في تصحيح الترمذي

قد تقدم أن جامع الترمذي فيه قسم رابع من الأحاديث وهو ما عمل به أحد العلماء، ويتميز كتابه بمباحث المصطلح، وآراء أهل العلم في الرواة، والكلام على الإسناد، ونقل مذاهب الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين، وفتاويهم.

وأما الإمام الترمذي فقد اعتبره أهل العلم من المتساهلين في باب التصحيح، والتحسين إلا أن مرتبته أعلى من مرتبة الحاكم، وتصحيحه أحسن من تصحيح الحاكم.

وقد ذكر شيخ الإسلام غير مرة أن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحاكم، ودون تصحيح مسلم[٢].

(١) المسودة (٢٤٨)

(٢) انظر مجموع الفتاوي (٢٥٦١و ٢٢/٤٢٩-٤٢٧)و (٢٣/١٠٨)

الكتب المجردة في الأحاديث الصحيحة الزائدة على الصحيحين: صحيح ابن خزيمة، و صحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم والمختارة للضياء المقدسي

ظهرت بعد تأليف صحيحي البخاري ومسلم مصنفات مختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي، وكتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، ومرتبة هذه الكتب دون الصحيحين بالإجماع.

ولما كانت هذه الكتب مظان الأحاديث الصحيحة والحسنة نظر أهل العلم إلى مناهج مؤلفيها، وشروطهم، ومراتبهم.

وقد تكلم شيخ الإسلام على هذه الكتب، وقارن بينها:

١- صحيح ابن خزيمة:

فقال في صحيح ابن خزيمة وغيره: "وهذه الصحاح مرتبتها دون مرتبة صحيحي البخاري ومسلم"[١].

وجعل تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان أمثل وأجود من تصحيح الحاكم، ودون الترمذي، وأبي داود، وأمثالهما.

وقد ذكر ابن الصلاح أن الحاكم متساهل (أي في التصحيح) قال: "ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان".

---

(١) الفتاوى (٢٢/ ٢٨٨)

ولم يفرق شيخ الإسلام بين تصحيح ابن خزيم،ة وابن حبان [١].

وقال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك [٢].

وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة، وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا.

٢- تصحيح ابن حبان:

اشتهر ابن حبان بين أهل العلم بالحديث بتساهله في توثيق المجاهيل بناءً على قاعدته التي انفرد بها، كما اشتهر أنه متشددٌ في التجريح.

فهو متساهلٌ في باب التوثيق، ومتشدد في باب التجريح.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه على تصحيح الحاكم كما تقدم "أن تصحيح ابن حبان البستي فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا" [٣].

وأما ما يتعلق بتساهله في التصحيح، فنصّ عليه العلماء، قال ابن الصلاح بعدأن ذكر أن الحاكم متساهل: "ويقاربه في حكمه صحيح ابن حاتم ابن حبان" [٤].

---

(١) الفتاوى (٢٢/ ٤٢٦) و (١ / ٢٥٦)

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٠٩)

(٣) الفتاوى (١/ ٢٥٦)

(٤) الفتاوى (١/ ٢٥٦)

قال السخاوي: "المراد أنه يقاربه في التساهل" فالحاكم أشد تساهلاً منه".

وقال الحازمي: "ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم" [١].

وأما يتعلق بتشدده في التجريح، فقال شيخ الإسلام بعد نقل قوله في ميمون: ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحتج به إذا انفرد.

قال: "وأما كلام ابن حبان ففيه ابتداع في الجرح" [٢].

ولعل المقصود بهذه العبارة بأنه يأتي في تجريح الرجال بشيء لم يسبق إليه.

٣-الإمام الحاكم، وكتابه المستدرك، وتساهله في التصحيح

يشتمل كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم على عدة أنواع من الأحاديث:

١- ففيه بعض ما هو مخرج في الصحيحين، أوأحدهما أخرجه الحاكم سهواً وغفلةً.

٢- وفيه شيء كثير ما هو على شرط الصحيحين، أو أحدهما بمعنى أن رجالهما رجال الصحيحين.

قال الذهبي: ومجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ.

٣- وفيه الصحيح والحسن، وهو الذي يعبر عنه بقوله: "صحيح

(١) انظر: فتح المغيث (١/٣٧) والتدريب (١/ ١٠٨)

(٢) الفتاوى (٦/ ٤٢٦)

الإسناد" . وهو غالب الكتاب كما قال شيخ الإسلام.

٤- وفيه الموضوع، وقد جمع الحافظ الذهبي جزءاً مما وقع من الموضوعات، وذلك يقارب مئة حديث.

وقال أبو سعد الماليني: طالعتُ كتابَ المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوّله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما!!

قال الذهبي: قلت: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموعَ ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما، أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح، وحسن، وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردتُ منها جزءا[1].

وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد، وقد اختصرتُه، ويعوز عملاً وتحريراً[2].

أما تساهلُ الحاكم في التصحيح فهو أمرٌ متفقٌ عليه بين أهل العلم بالحديث.

قال ابن الصلاح: إنه متساهل، وقال: اتفق الحفاظ علي أن تلميذه

---

(١) الوافي بالوفيات (٣/٣٢١)، والسير (١٧/١٧٥)

(٢) السير (١٧/١٧٥-١٧٦)

البيهقي أشدُّ تحرياً منه[١] .

وقال ابن حجر : إنما وقع للحاكم التساهلُ لأنه سوّد الكتابَ لينقحه ، فأعجلته المنية ، قال : وقد وجدتُ في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك : " إلى هنا انتهى إملاء الحاكم "[٢] ثم قال : " وما عدا ذلك من الكتاب لايؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة " .

وقال : والتساهل في القدر المملى قليلٌ جداً بالنسبة إلى مابعده[٣] .

وخلاصة القول أنه لم يتيسر له تحرير الكتاب ، وتنقيحه ، ثم كتبه في أواخر حياته فلعله حصلتْ له غلطة ، وتغير ، وقد رمي بالتشيع ، ولعله أحد الأسباب في حشر الأحاديث الضعيفة ، والموضوعة في مناقب عليّ ، وآل البيت .

وكان هذا الكتاب موضع دراسة ، واهتمام شيخ الإسلام حيث تكلم عليه ، وعلى مؤلفه أكثر من مرة ، وبيّن تساهلَ الحاكم في تصحيح الأحاديث حتى وجدت في كتابه أحاديث كثيرة موضوعة ، وضعيفة ، وفي أثناء كلامه على مستدرك الحاكم حيثُ قارنَ بين تصحيحه ، وتصحيح المحدثين الآخرين قال :

" إن أهل العلم متفقون علي أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في

---

(١) تدريب الراوي (١/١٠٥-١٠٦)

(٢) تدريب الراوي (١/١٠٦-١٠٧)

(٣) انظر عبارات المستدرك في (١/٣٦و٦٩و ٩٤و ١٢٩و ١٦٣و ٢٠٢و ٢٨٣و٣٢٢و ٣٦٦و ٤٠٩و ٤٥٢و ٤٨٤و ٥٠٠و ٥٤٤و ٢/١٦و ٦٣و ١٣٢و ١٧٢و ٢٠٩و ٢٥٢و ٣٢٢و ٣٥٩و ٤٠٢و ٤٤٦و ٤٨٣و ٥٢٤و ٥٨٠و ٦١٣و ٣/١٩و ١١٤و ١٥٦و ١٩٩)

باب التصحيح حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي، والدارقطني، وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري، ومسلم، بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة، وأبي حاتم ابن حبان البستي، وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب، عند مَنْ يعرف الحديثَ، وتحسين الترمذي أحياناً يكون مثلَ تصحيحه، أو أرجح، وكثيراً ما يصحح الحاكمُ أحاديثَ يجزم بأنها موضوعةٌ لا أصل لها "[1].

وقال في قاعدة التوسل والوسيلة: "وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث (أي حديث عمر مرفوعاً وموقوفاً من رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر **أن لما اقترف آدم الخطيئة فقال: يارب أسألك بحق محمد** . . . . .) وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكمَ يصحح أحاديثَ وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، كما صحح حديث زريب بن برثملة الذي ذكر وصي المسيح[2]، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي، وابن الجوزي وغيرهما، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه، يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث، لايعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٢٦)

(٢) لم أجده في المستدرك.

الذي يكثر غلطه، وإن كان الصوابُ أغلبَ عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم ابن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجلّ قدراً.

وكذلك تصحيح الترمذي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابن منده، وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء، وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم.

ولا يبلغ تصحيحُ الواحد من هؤلاء مبلغَ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغَ تصحيح البخاري.

بل كتاب البخاري أجلّ ما صنف في هذا الباب، والبخاريُ من أعرف خلق الله بالحديث، وعلله مع فقهه فيه.

وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحداً أعلم بالعلل منه"[1].

وقال في موضع آخر:

"تصحيح الحاكم دون تصحيح الترمذي، كثيراً ما يصحح الموضوعات فإنه معروف بالتسامح في ذلك"[2].

وقال السيوطي: قد علم مما تقرر أن أصحَّ مَنْ صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ثم ابن حبان، والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/١٠٨)، وراجع: الفروسية لابن القيم (٤٦)

يكن الحديث على شرط أحد الشيخين[١].

كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للحافظ الضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)

مؤلفه هو الإمام الحافظ أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، إمام، حافظ، محقق، حجة، ولد سنة ٥٩٦هـ وتوفي سنة ٦٤٣هـ[٢].

وكتابه المختارة يعتبر من الكتب التي تشتمل على الأحاديث الصحيحة الزائدة علي الصحيحين، التزم فيه مؤلفه الصحة[٣]، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم، قال الذهبي: وعمل نصفها في ست مجلدات[٤].

وقال ابن كثير: ألف كتباً مفيدةً حسنةً كثيرةً الفوائد، من ذلك كتاب "الأحكام"، ولم يتمه، و"كتاب المختارة" وفيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم -لو كمل- "وله فضائل الأعمال"، وغير ذلك من الكتب الحسنة الدالة على حفظه، واطلاعه، وتضلعه من علوم الحديث

(١) تدريب الراوي (١٢٤/١)

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء(١٢٦/٢٣) وتذكرة الحفاظ (١٤٠٥/٤) ومقدمة تحفة الأحوذي (١٦١/١)

(٣) تدريب الراوي (١٤٤/١)

(٤) السير (١٢٨/٢٣)

متناً وإسناداً [١].

وقال ابن كثير: كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم، والله اعلم [٢].

وقال أحمد شاكر: كأنه يعني شيخه الحافظ ابن تيمية -رحمه الله تعالى.

قلت: وهو كما قال بلا شك كما سيأتي.

وقال السيوطي في اللآلي المصنوعة: ذكر الزركشي في تخريج الرافعي: أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الترمذي، وابن حبان.

وقال السخاوي في فتح المغيث: وكذا من مظان الصحيح "المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ"، وهي أحسن من المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها [٣].

هذا، وقد أشاد شيخ الإسلام بذكره، وأثنى عليه أكثر من مرة، وقرر أن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وقريباً من تصحيح الترمذي، وأبي حاتم ابن حبان.

فذكر حديثاً في الرد على الأخنائي وهو: **لاتتخذوا قبري عيدا، ولابيوتكم قبورا، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم.**

---

(١) البداية والنهاية (١٣/١٦٩-١٧٠)

(٢) الباعث الحثيث (٢٧)

(٣) فتح المغيث (١/ ٣٨) وطبعة الأعظمي (١/ ٣٣)

وقال: هذا الحديث مما أخرجه الحافظ أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين، وهو أعلى مرتبةً من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي، وأبي حاتم البستي، فإن الغلط في هذا قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم، فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب، موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن غيره " [١].

وقال مرة: "هو خير من صحيح الحاكم" [٢].

وقال أيضا: "هو أصح من صحيح الحاكم" [٣].

وقال: "المقدسي صاحب المختارة شرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه" [٤].

وذكر كلاماً حول تصحيح الحاكم أنه دون تصحيح الترمذي، والدارقطني وأمثالها، بل دون تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، وقال:

" بل تصحيح الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند مَنْ يعرف الحديث [٥].

---

(١) الرد على الأخنائي (٩٢) والصارم المنكي (١٦٠)

(٢) الفتاوى (١/ ١٧٠)

(٣) الفتاوى (١/٢٣٨ و ١٣/٣٣)

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٦٥٥)

(٥) الفتاوى (٢٢/ ٤٢٦-٤٢٧)

ولما كان للشيخ الألباني -حفظه الله- فضل التخصص في الحديث وعلومه، وكان هذا الكتاب من مراجعه المهمة، بل عكف على تحقيقه، وتخريج أحاديثه، والحكم عليها في ضوء دراسته الخاصة، طلبت منه رأيه فيما قاله شيخ الإسلام في هذا الباب فأجاب حفظه الله ما لفظه:

إن كلامَ شيخ الإسلام سليمٌ من وجه تقريباً من حيث خلوه من أحاديث موضوعة، ومن رواة وضاعين وكذابين، لكنه متساهل كالحاكم في اختياره لأحاديث المجهولين، واعتماده عليها، وهذا قسم كبير جداً في الأحاديث المختارة، فإذن بذاك الاعتبار كلام سليم، لكن كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية لا ينبغي أن يفهم على أن الكتاب موصوف بثبوت، ولا أقول بصحة أحاديثه لأن كلمة ثبوت كما تعلمون تشمل الصحيح والحسن، فيوجد كثير من الأحاديث الضعيفة بسبب الجهالة، وبعضها بضعف بعض رواة أسانيد الكتاب، أو أسانيد الأحاديث، هذا رائي فيما سألت.

الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ): تصحيحه، وسننه

وقد ذكر شيخ الإسلام مع أصحاب الصحاح: تصحيح الدار قطني، وابن منده.

أما الإمام الدارقطني فهو أحد أجلة علماء الحديث المبرزين في العلل ومعرفة الرجال، حيث لا يجاريه أحد، ولا يدانيه من معاصريه، ولا من جاء بعده في علم العلل، وهو من النقاد الذين تصدوا لنقد الرجال، والأسانيد، والمتون كثيراً، ومن جملة مصنفاته: كتاب السنن الذي قصد

فيه جمع غرائب السنن، يروي فيه من الضعيف، والموضوع مالايرويه غيره.

وقد شرح شيخ الإسلام منهجه في كتابه هذا، كما بَيَّن درجة تصحيحه، فقال: "إن تصحيح الدارقطني، وأمثاله فوق تصحيح الحاكم، ومثل تصحيح الترمذي، وابن خزيمة، وابن منده، ودون تصحيح الإمام مسلم"[١].

وقال في بيان منهج الدارقطني في إيراد الحديث في السنن:

"أبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله"[٢].

وقال في موضع آخر في ذكر أحاديث الزيارة حيث روى بعضها البزار، والدارقطني وغيرهما:

"من عادة الدار قطني وأمثاله أن يذكروا هذا في السنن ليعرف، وهو وغيره يبينون ضعفَ الضعيفِ من ذلك[٣].

وكتابه هذا من مظان الأحاديث الحسنة أيضا[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٦ و ٢٢/ ٤٢٦)

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/٢٩٩)

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي (٦٧)

(٤) تدريب الراوي.

تصحيح ابن منده (ت ٣٩٥هـ)

وأما محمد بن إسحاق ابن منده فهو أحد أئمة الحديث الذين ألفوا وصححوا، وضعفوا الأحاديث أيضاً.

ويرى شيخ الإسلام أن تصحيحه مثل تصحيح الترمذي، والدارقطني وأحسن من تصحيح الحاكم.

الفصل الرابع

فى مسائل التصحيح والتضعيف والعمل بالحديث وفى مذاهب المحدثين

١- هل مسألة التصحيح والتضعيف من مسائل الاجتهاد؟

٢- إذا صح الحديث هل يكون صدقا؟

٣- درجات الصحيح

٤- مذاهب أهل السنة والأثر

٥- أئمة الحديث الفقهاء أصحاب الاجتهاد

١- البخاري، ٢- مسلم، ٣- الترمذي، ٤- النسائي، ٥- ابن ماجه، ٦- ابن خزيمة، ٧- أبويعلى، ٨- البزار، ٩- الطيالسي، وغيرهم.

١٠- البيهقي، ١١- الدارقطني، ١٢- أبوبكر النيسابوري.

- أصحاب الإمام أبي حنيفة: ١- زفر، ٢- أبويوسف، ٣- محمد، ٤- الطحاوي.



الفصل الرابع

فى مسائل التصحيح والتضعيف والعمل بالحديث وفى مذاهب المحدثين فى الأصول والفروع

هل مسألة التصحيح والتضعيف من مسائل الاجتهاد؟

اختلفت أنظار النقاد حول الراوي والمروي، وكذا وقع الاختلاف في تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، فصارت مسألة التصحيح والتضعيف من هذه الناحية مسألة اجتهادية، حيث كل عالم اجتهد بقدر استطاعته في الوصول إلى نتيجة في هذا الراوي والمروي في ضوء ماوصل إليه علمه في هذا الباب بعد إعمال الفكر، وأخذ الأسباب اللازمة له.

وقد وضح شيخ الإسلام هذه المسألة بما ورد في أحد الصحيحين وتنازع فيه بعض العلماء مقرراً أن هذا النوع من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام.

فقال بعد أن ذكر الأحاديث المنتقدة في الصحيحين:

" والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروي في الصحيح، وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام، وأما ماتفق العلماء على صحته فهو مثل ماتفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا

لايكون إلاّ صدقاً، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مرويةً عن النبي ﷺ من عدة وجوه رواها هذا الصاحب، وهذا الصاحب من غير أن يتواطأ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي "[1].

إذا صح الحديث هل يكون صدقا؟

ثم هناك مسألة أخرى وهي: إذا صح الحديث هل يكون صدقاً؟ أجاب شيخ الإسلام عن هذا السؤال بشيء من التفصيل فقال:

" إن الصحيح أنواع، وكونه صدقاً يعني به شيئان:

١- فمن الصحيح ماتواتر لفظه كقوله: **من كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار.**

٢- ومنه تواتر معناه: كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء بين أصابعه وغير ذلك. فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق، لأنه متواتر إما لفظاً وإما معنىً.

٣- ماتلقاه المسلمون بالقبول: ومن الحديث ماتلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة في الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو ونحو ذلك.

فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه، والأمة لاتجتمع على ضلالة، فلو كان في نفس الأمر كذباً،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٢٢)

لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب، والعمل به، وهذا لايجوز عليها.

٤- ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق: أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث.

فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق، كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال، أو حرام، أو واجب.

وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لايجوز أن يجمعوا على خطأ.

٥- ومما قد يسمى صحيحاً مايصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفون في تصحيحه فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح"[1].

مذاهب علماء السنة والأثر في الأصول والفروع

كان المسلمون في زمن النبي ﷺ يأخذون كل أمر من أمور الدين عنه مباشرة، أو عمن أخذ عنه، وقد ترك النبي ﷺ بعده كتاب الله، وسنته إلى يوم القيامة، وكان الصحابة -رضي الله عنهم- تمسكوا بهما، وعضوا عليهما بالنواجذ، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أي مفت وجدوه من غير تعيين مذهب بشرط أن لايكون من أهل الأهواء والبدع، وكان أهل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/١٦-١٧)

الحديث لاشتغالهم بالحديث والأثر قد حصل لهم من العلم في هذا الباب مالايحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة، وكان أهل العلم في القرون الثلاثة الخيرية يستفيدون من شيوخهم، وكان للملازمة بعضهم البعض، وكثرة موافقاته ينسب إلى أحدهم، وهم كانوا على هذه الطريقة إلى ماقبل المائة الرابعة، حتى دبّ التقليد إلى صفوف العلماء، والعامة، ونشأ الخلاف، والجدل، وتعصب كل قوم لفقه مدرسته، وعلماء بلده، إلاّ أن علماء الحديث وفقهاؤهم كانوا أشد الناس اتباعاً لمنهج الصحابة والتابعين، ومَنْ تبعهم، ولم يكونوا يتعصبون لأحد.

وكان من فضل الله وإنعامه عليهم في الجملة اتفاقهم على أن القرآن والسنة هما المحجة البيضاء التي لايزيغ عنها إلاّ هالك، ولم يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل، أو رأي، أو قياس، أو ذوق، أو وجد، أو مكاشفة.

وكل من حاد عن طريق الصواب فهو إما لاحتجاجه بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم، اعتقدوا أنه من الله، وكان من إلقاء الشيطان فهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة[1].

وأبعد الله أهل الحديث -بفضله ومنه وكرمه- عن هذه الطرق في الجملة.

وهم من قال فيه النبي ﷺ: **ما أنا عليه وأصحابي**. وفي رواية: **هي الجماعة، يدالله على الجماعة.**

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (١/٣٧)، ومجموع الفتاوى (١٤/١١٢و ١٣/٦٨)

يقول شيخ الإسلام: "ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر، والسواد الأعظم" - إلى أن قال:

"إن أهل الحق والسنة لايكون متبوعهم إلاّ رسول الله ﷺ الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله، ويترك إلاّ رسول الله ﷺ".

إلى أن قال: "إن أحق الناس بأن تكون هذه الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة: الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلاّ رسول الله ﷺ، هم أعلم الناس بأقواله، وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعها لها: تصديقاً، وعملاً، وحباً، وموالاةً لمن والاها، ومعاداةً لمن عاداها، الذين يردون المقالات المجملة إلى ماجاء به من الكتاب والحكمة، فلاينصبون مقالة، ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم، وإن لم يكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون مابعث الرسول من الكتاب، والحكمة، هو الأصل الذين يعتمدونه، ويعتقدونه.

وماتنازع فيه الناس من المسائل . . . يردونه إلى الله، ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة، أثبتوه، وماكان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولايتبعون الظن وماتهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل،

واتباع هوى النفس بغير هدي من الله ظلم"[١].

ويعرف شيخ الإسلام «أهل الحديث» في مكان آخر فيقول: "ونحن لانعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته، بل نعني بهم: **كل من كان أحق بحفظه، ومعرفته، وفهمه ظاهراً وباطناً، واتباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن.**

وأدنى خصلة هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما. وعن معانيهما، والعمل بما عملوا من موجبهما، وفقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم، صوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وامراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم"[٢].

وقد ذكر شيخ الإسلام طوائف المبتدعة من أهل التأويل، والتخييل، والتجهيل، وذكر رجوع أكابر أهل الكلام إلى مذهب السلف بعد أن ذكر تخبطهم في باب العقيدة، وجهلهم بالسنة: «وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول، وأعلمهم بأقوالهم، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، ومدخله، ومخرجه، وباطنه، وظاهره، وأعلمهم بأصحابه، وسيرته، وأيامه، وأعظمهم بحثاً عن ذلك، وعن نقلته، وأعظمهم تديناً به، واتباعاً له، واقتداء به، وهؤلاء هم أهل السنة، والحديث: حفظاً له، ومعرفةً بصحيحه، وسقيمه، وفقهاءَ فيه، وفهماً يؤتيه الله إياه في معانيه،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٥-٣٤٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٩٥)

وإيماناً وتصديقاً وطاعةً وانقياداً واقتداءً واتباعاً مع مايقترن بذلك من قوة عقلهم، وقياسهم، وتمييزهم، وعظيم مكاشفاتهم، ومخاطباتهم، فإنهم أشد الناس نظراً، وقياساً، ورأيا، وأصدق الناس رؤياً، وكشفا"[1].

وقد سئل عن اجتهادهم وتقليدهم فأجاب وأفاد:

" أما البخاري وأبوداود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وابن خزيمة، وأبويعلى، والبزار، ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولاهم من أئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هؤلاء يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالهم.

ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز- كمالك وأمثاله- أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق- كأبي حنيفة، والثوري-.

وأما أبوداود الطيالسي فأقدم من هولاء كلهم، من طبقة يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبدالله بن داود، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن إدريس، ومعاذ بن معاذ، وحفص بن غياث، وعبدالرحمن بن مهدي، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد.

وهؤلاء كلهم يعظمون السنة والحديث.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨٥/٤)

ومنهم من يميل إلى مذهب العراقيين كأبي حنيفة، والثوري، ونحوهما، كوكيع، ويحيى بن سعيد.

ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين: مالك ونحوه كعبدالرحمن بن مهدي.

وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي منتصراً له في عامة أقواله.

والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي، وأئمة السنة، والحديث لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم، وأفقه منه "[1].

ومن فقهاء أهل الحديث: أبوبكر النيسابوري الذي أثنى عليه شيخ الإسلام فقال: "أبوبكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لاتعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين "[2].

وإزاء هؤلاء الأئمة الذين لايتعصبون لمذهب معين وجد من أهل العلم من فيه نوع تعصب لرأي، أو مذهب.

وقد ذكر شيخ الإسلام نماذج هؤلاء؛ فذكر أصحاب أبي حنيفة بصدد **بيان أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد**، وقال:

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٩-٤١) وعنه أورد أبوطاهر الجزائري في توجيه النظر (١٨٤-١٨٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/١٤٦)

يروى عن أبي حنيفة أنه قال : لاتأخذوا بمقاييس زفر، فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال، وحللتم الحرام.

فإن زفر كان كثير الطرد، لما يظنه من القياس، مع قلة علمه بالنصوص.

وكان أبويوسف نظره بالعكس، كان أعلم بالحديث منه، ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولايكون إلاّ قياساً ضعيفاً عند التأمل.

وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبويوسف أباحنيفة، واتبعه محمدٌ عليها، عامتها ما اتبع فيها النصوص، والأقيسة الصحيحة، لأن أبايوسف رحل بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم مالم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: **لو رأي صاحبي مارأيت لرجع كما رجعت**، لعلة بأن صاحبه ماكان يقصد إلاّ اتباع الشريعة، ولكن قد يكون عند غيره من علم السنن مالم يبلغه" .

قال: "وهذا أيضاً حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض، فيما وافقوا عليه من قياس لم يثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لايعلمون النصوص يطردونه"[1].

كما ذكر منهج الإمام البيهقي، والإمام الطحاوي فقال في البيهقي :

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٧)

" إنه أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرهم للشافعي "[١].

وقال: هو وغيره من أهل الحديث أعلم بأقوال الصحابة ممن ينقل أقوالاً بلا إسناد[٢].

وقال في موضع آخر:

" والبيهقي يعزو مارواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلّهم استدلالاً بالموضوع، لكن يروي في الجهة التي ينصرها من المراسيل، والآثار مايصلح للاعتضاد، ولايصلح للاعتماد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد "[٣].

وقال: " والبيهقي يروي في الفضائل أحاديثَ كثيرةً ضعيفةً، بل موضوعة كما جرت عادة أمثاله من أهل الحديث "[٤].

وقال في الإمام الطحاوي:

" الطحاوي ليست عادته نقدَ الحديث كنقد أهلِ العلم، ولهذا روى في شرح معاني الآثار الأحاديث المختلفة، وإنَما يرجَح مايَرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد، لايثبت، ولايتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/٢٤٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٤/٢٤٠)

(٣) الرد على البكري (صـ ٢٠)

(٤) منهاج السنة (٣/٨)

به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً "[١].

وذكرهما في موضع آخر فقال في البيهقي: "إنه لايستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها، وقدح فيها".

قال: "وإنما أوقعه في هذا- مع علمه ودينه- ماأوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر، فمن سلك هذا السبيل دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق.

كما يفعل ذلك من يجمع الآثار، ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب شرح الآثار أبوجعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي، ولكن البيهقي ينقي الآثار، ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي "[٢].

---

(١) منهاج السنة (١٩٤/٤ مبحث حديث رد الشمس لعلي)

(٢) مجموع الفتاوى (١٥٤/٢٤)



الفصل الخامس

فى ذكر طبقات كتب الحديث عند الشاه ولى الله الدهلوى

١- الطبقة الأولى: صحيح البخاري وصحيح مسلم والموطأ

٢- الطبقة الثانية: السنن لأبي داود والنسائي والترمذي ومسند أحمد

٣- الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات جمعت بين الصحيح والضعيف

٤- الطبقة الرابعة: الكتب التي توجد في الموضوعات والعلل والرجال

٥- الطبقة الخامسة: ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية وليس له أصل في الطبقات الأربعة

الفصل الخامس

فى ذكر طبقات كتب الحديث عند الشاه ولى الله الدهلوى

طبقات كتب الحديث عند الشاه ولي الله الدهلوي

قال العلامة أحمد بن عبدالرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ):

اعلم أنه لاسبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلاّ خبر النبي ﷺ بخلاف المصالح، فإنها قد تدرك بالتجربة، والنظر الصادق، والحدث ونحو ذلك.

ولاسبيل لنا إلى معرفة أخباره ﷺ إلاّ تلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنعنة، سواء كانت من لفظه ﷺ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لو لا النص أو الإشارة من الشارع، فمثل ذلك رواية عنه ﷺ دلالة.

وتلقي تلك الروايات لاسبيل إليه في يومنا هذا إلاّ تتبع الكتب المدونة في علم الحديث، فإنه لايوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة، وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة؛ فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث؛ فنقول:

هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات : وذلك لأن أعلى أقسام الحديث- كما عرفت فيما سبق- **ماثبت بالتواتر،** وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به .

ثم ما استفاض من طرق متعددة لايبقى معها شبهة يعتد بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى ومحط رحال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر ، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين .

ثم ماصح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ، ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة .

أما ماكان ضعيفاً موضوعاً ، أو منقطعاً ، أو مقلوباً في سنده ، أو متنه ، أو من رواية المجاهيل ، أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة ، فلاسبيل إلى القول به .

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ماصح ، أوحسن غير مقلوب ، ولاشاذ ، ولاضعيف إلاّ مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لايقدح في الكتاب .

والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها ، وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رووها بطرق شتى ، وأوردوها في مسانيدهم ، ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية

الكتاب، وحفظه، وكشف مشكله، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه، واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رواتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا؛ حتى لايبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلاّ ماشاء الله، ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها، وحكموا بصحتها، وارتضوا رأي المصنف فيها، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمة الفقه لايزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون بها، ويكون العامة لايخلون عن اعتقادها، وتعظيمها.

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم وثم، وإن فقدتا رأساً لم يكن له اعتبار، وماكان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر، ومادون ذلك يصل إلى الاستفاضة، ثم إلى الصحة القطعية أعني القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل.

والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية، وهكذا ينزل الأمر.

١- **فالطبقة الأولى** منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: **الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.**

قال الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله مؤطأ مالك[1].

واتفق أهل الحديث على أن جميع مافيه صحيح على رأي مالك ومَنْ وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل، ولامنقطع إلاّ قد اتصل السند

(١) قال ذلك قبل جمع صحيح الامام البخاري و إلاّ فإن صحيح البخاري أصح كتب الحديث من غير استثناء.

به من طرق أخرى، فلاجرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه، ووصل منقطعه، مثل كتاب ابن أبي ذئب، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم ممن شارك مالكاً في الشيوخ.

وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد كما كان النبي ﷺ ذكره في حديثه، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم، ومنهم نحارير المحدثين كيحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق، ومنهم الملوك، والأمراء كالرشيد وابنيه.

وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلاّ وهو أكثر له شهرة، وأقوى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم، ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته، وشواهده، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية.

وإنْ شئتَ الحقَّ الصراحَ فقس كتابَ الموطأ بكتاب الآثار لمحمد، والأماليَ لأبي يوسف تجد بينه وبينهما بعد المشرقين، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لهما، واعتنى بهما؟!

أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من

المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، **وأنه كل من يهون أمرهما؛ فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين.**

وإنْ شئتَ الحقَّ الصراحَ فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة، وكتاب الطحاوي، ومسند الخوارزمي وغيرهما تجد بينها وبينهما بُعْدَ المشرقين.

وقد استدرك الحاكمُ عليهما أحاديث هي على شرطهما، ولم يذكراها، وقد تتبعتُ ما استدركه، فوجدتُه قد أصاب من وجه، ولم يصب من وجه، وذلك لأنه وجد أحاديثَ مرويةً عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة، والاتصال، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه، ولكن الشيخين لايذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به، والتصحيح له، كماأشار مسلم حيث قال: "لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه".

وجل ما تفرد به المستدرك كالموكا[1] عليه المخفي مكانه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد، أو ما اختلف المحدثون في رجاله، فالشيخان كأساتذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن نصوص الأحاديث في الوصل، والانقطاع، وغير ذلك حتى يتضح الحال.

والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مخرجة من صنائعهم كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس في الوصل، والإرسال، والوقف، والرفع، وغير ذلك، فالذي حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ.

---

(١) الوكاء ككساء رباط القربة وغيرها وكل ما شد رأسه فهو وكاء وأوكى عليها شد رأسها والمراد من الموكا عليه مستور الحال.

والحق أنه كثيراً ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل الموقوف، ووصل المنقطع، لاسيما عند رغبتهم في المتصل المرفوع، وتنويههم به، فالشيخان لايقولان بكثير مما يقوله الحاكم، والله أعلم.

وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في "المشارق" بضبط مشكلها، وردّ تصحيفها[1].

٢- **الطبقة الثانية:** كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ، والصحيحين، ولكنها تتلوها. كان مصنفوها معروفين بالوثوق، والعدالة، والحفظ، والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقاها مَنْ بعدَهم بالقبول.

واعتنى بها المحدثون، والفقهاء طبقةً بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهها.

وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم **كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومجتبى النسائي.**

وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في تجريد الصحاح، وابن الأثير في جامع الأصول.

وكاد **مسند أحمد** يكون من جملة هذه الطبقة، فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح، والسقيم قال: "ما ليس فيه فلا تقبلوه".

---

(١) ويسمى هذا الكتاب المشارق، وطبع في المغرب.

٣- **والطبقة الثالثة:** مسانيد، وجوامع، ومصنفات صُنِّفَتْ -قبل البخاري ومسلم، وفي زمانهما، وبعدهما- جمعت بين الصحيح، والحسن، الضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يفحص عن صحتها، وسقمها المحدثون كثير فحص، ومنه مالم يخدمه لغويٌ لشرح غريب، ولافقيهٌ بتطبيقه بمذاهب السلف، ولامحدثٌ ببيان مشكله، ولامؤرخٌ بذكر أسماء رجاله، ولاأريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها، واختفائها، وخمولها كمسند أبي يعلى، ومصنف عبدالرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، والطيالسي، وكتب البيهقي، والطحاوي، والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه، لا تلخيصه، وتهذيبه، وتقريبه من العمل.

٤- **والطبقة الرابعة:** كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع مالم يوجد في الطبقتين الأولين، وكانت في المجاميع، والمسانيد المختفية، فنوهوا بأمرها، وكانت على ألسنة مَنْ لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشدقين[1]، وأهل الأهواء، والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة، والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء، والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهواً أو عمداً، أو كانت من محتملات القرآن، والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون

(١) أي المبالغين في الكلام.

لايعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب، والسنة جعلوها أحاديث مستبدة[1] برأسها عمداً، أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان، وكامل ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجورقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة.

وأصلح هذه الطبقة ماكان ضعيفاً محتملاً، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً، شديد النكارة.

وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

٥- **ههنا طبقة خامسة**: منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء، والصوفية، والمؤرخين، ونحوهم، وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع، ومنها ما دسه الماجن في دينه، العالم بلسانه، فأتى بإسناد قوي لايمكن الجرح فيه، وكلام بليغ لايبعد صدوره عنه ﷺ، فأثار في الإسلام مصيبة عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات، والشواهد، فتهتك الأستار، ويظهر العوار.

أما الطبقة الأولى، والثانية فعليهما اعتماد المحدثين، وحوم حماهما مرتعهم ومصرحهم.

---

(١) أي مستقلة.

وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها، والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال، وعلل الأحاديث، نعم، ربما يؤخذ منها المتابعات، والشواهد. ﴿**قدجعل الله لكل شيء قدرا**﴾ [١].

وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها، أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين.

وإن شئت الحق؛ فطوائف المبتدعين من الرافضة، والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يخلصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث، والله أعلم[٢].

أحببت إثبات هذا الكلام الماتع في هذا المقام لما فيه تلخيص جيد لما تقدم من كلام شيخ الإسلام خاصة، وكلام أهل العلم بالحديث، والأثر عامة؛ إذ لايخرج ما ذهب إليه جمهور أهل العلم في بيان مزايا هذه الكتب، وشروط مؤلفيها فيها من آراء الشاه ولي الله الدهلوي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(١) سورة الطلاق الآية/٣.

(٢) حجة الله البالغة (١/٢٨٠-٢٨٥)



الفصل السادس

في تفاسير السلف المسندة

١- ندرة وجود الغلط في تفاسير السلف في الدليل والمدلول

٢- فضل تفاسير السلف على تفاسير الخلف

٣- التفاسير المنقولة عن ابن عباس رضي الله عنه من أصحابه الثقات

٤- التفاسير المنقولة عن ابن عباس وفيها انقطاع

٥- تفاسير زيد بن أسلم و مقاتل بن حيان، وعبدالرزاق

٦- تفاسير أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه

٧- تفاسير أتباع التابعين

٨- التفاسير المضافة إلى ابن عباس رضي الله عنه



الفصل السادس

في تفاسير السلف المسندة

طريقة المؤلفين

في التفسير، والفضائل، والفقه، والسيرة، والتاريخ

المصنفات في العلوم، والفنون كثيرة إلا أن عامة هذه الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز لأن جمهور المصنفين في الأخبار، والتواريخ، والسير، والفتن، والترغيب، والترهيب، وفضائل الأيام، والشهور، والأعوام، والأمكنة، والفقه، والتفسير، والتصوف جمعوا بين الغث، والسمين، وحشروا ما وجدوا في كتب الناس، وكثير مَنْ هو متهم في نفسه، أو غير ضابط لما يحكيه، أو كانوا من الحفاظ لكنهم سكتوا عن الحكم على أسانيد ما رووه عملا بطريقة أمثالهم في جمع ما وجدوا.

ومن المعلوم أنه لا ينبغي قبول خبر غير الثقة العدل، فوجب على أهل العلم الاعتناء بما ألف من الكتب في العلوم والفنون والرجوع إلى علماء الجرح والتعديل من الأئمة الأعلام الذين قضوا حياتهم في خدمة العلم والعقيدة والدين.

وقد تناول شيخ الإسلام مؤلفات الناس، ونقد مناهجهم، ووضح ما فيها من الخير والشر، وأعطى كل واحد حقه من مدح أو ذم، وقد تجمعت لديّ جملة من الكتب المتنوعة التي أبدى شيخ الإسلام فيها رأيه،

وبَيَّنَ أن هؤلاء لم يعتنوا بذكر ما صح، بل جمعوا بين الغث والسمين.

فقال في موضع ما خلاصته : «إنَّ جمهورَ مصنفي السير، وقصص الأنبياء لا يميزون بين الصحيح والضعيف ، والغث والسمين، ولا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروى المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل كالثعلبي ونحوه، ومنهم ينصر قولا أو جملة إما في الأصول، أوالتصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح وضعيف.

وأما باب فضائل الأعمال، والأشخاص، والأماكن، والزمان، والقبور فباب اتسع فيه الكذب والبهتان.

وهكذا باب التفسير، فذكر فيه ما هو منقول عن الكذابين وما هو منقول عن الثقات .

وذكر أن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف .

وذكر أن جمهور المصنفين في العلوم والفنون ليسوا من رجال الجرح والتعديل، فمنهم مَنْ هو متهم في نفسه، أو غير حافظ، أو ليسوا هم من علماء الجرح والتعديل الذين يعتمد على أقوالهم.

وقرر أن عامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز كالمصنفات في سائر العلوم

من الأصول والفروع وغير ذلك" [١].

وفيما يلي أذكر ما وجدت من كلام شيخ الإسلام على الكتب المتنوعة في العلوم والفنون مقتصراً فيه على ذكر ما يتعلق بالحديث وعلومه .

تفاسير السلف المسندة

اعتنى السلف بجمع كل ما له صلة بتفسير كتاب الله من أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة، والتابعين، ومَنْ تبعهم بأسانيدهم إلى أصحاب هذه الأقوال، والتفسيرات

وهذه التفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة ، وكانت تتميز بخلوها عن التأويلات الفاسدة التي غلبت على تفاسير أهل الأهواء من المعتزلة، والشيعة، وأرباب الكلام، وكانت لها آثار سيئة في إفساد عقول المسلمين في فهم كتاب الله، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام .

ولما كان شيخ الإسلام أكبر شخصية في عصره برزت لحماية منهج السلف في الأصول والفروع ، وكانت بينه وبين أهل الكلام، والتصوف، والفلسفة معارك، وجدال، ومنازعات ، توجه إلى جمع ما وجد في تراث السلف من أحاديث، وآثار صالحة للاحتجاج في قضايا الدين الاعتقادية والعلمية [٢]، فيذكر المؤرخون أن شيخ الإسلام جمع من تفاسير السلف مجلدات كبيرة .

---

(١) الرد على البكري (صـ: ١١- ٢٢)

(٢) ذكر في درء تعارض العقل والنقل (٢/٢١- ٢٢) اسم أربعة عشر تفسيراً من التفاسير المأثورة بالأسانيد في بيان مذهب السلف في الاستواء أنه بمعنى علا وارتفع إلى السماء.

ولأجل اهتمامه بتفاسير هؤلاء، وحاجة المسلمين إليها كان ينوه بشأنها وشأن مؤلفيها غير مرة .

فقال في موضع شارحاً منهج السلف في تفاسيرهم المأثورة بالأسانيد : التفاسير التي يذكر فيها كلام السلف، ويندر أن يوجد فيها الغلط في الجهتين

في الدليل والمدلول

قال : "إن التفاسير التي يذكر فيها كلام الصحابة، والتابعين، وتابعيهم بإحسان صرفاً مثل تفسير عبدالرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبدالرحمن بن إبراهيم : دحيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبي بكر بن المنذر، وسفيان بن عيينة، وسنيد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبدالله ابن ماجه، وابن مردويه قال : لايكاد يوجد فيها الخطأ من هاتين الجهتين :

إحداهما : قوم اعتقدوا معاني ، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

والثانية : قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَنْ كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به "(١) .

وقال في موضع آخر :

«ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره . فلابد من تصحيح النقل

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٥/١٣)

لتقوم به الحجة. فليراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي ينقل من كلام السلف بالإسناد، وليعرض عن تفسير مقاتل، والكلبي -وقبله تفسير بقي بن مخلد الأندلسي، وعبدالرحمن بن إبراهيم: دحيم الشامي، وعبد بن حميد الكشي، وغيرهم إن لم يصعد إلى تفسير الإمام إسحاق بن راهويه، وتفسير الإمام أحمد بن حنبل، وغيرهما من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبي ﷺ، وآثار الصحابة، والتابعين، كما هم أعلم الناس بحديث النبي ﷺ، وآثار الصحابة، والتابعين في الأصول، والفروع وغير ذلك من العلوم"[1].

التفاسير المنقولة عن ابن عباس عن أصحابه الثقات

قال: "أصحاب ابن عباس الأخصاء الذين رووا عنه ما فسره من القرآن، وما رواه من الحديث، وما نقلوا عنه في سائر العلوم: الحديث، والفقه، والتفسير، وشرح الغريب وغير ذلك:

١- سعيد بن جبير.

٢- وطاوس بن كيسان.

٣- ومجاهد بن جبر.

٤- وعكرمة مولاه.

٥- وعمرو بن دينار.

(١) مجموع الفتاوى (٣٨٩/١٣)

٦- وجابر بن زيد أبوالشعثاء.

٧- وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة.

فهؤلاء المخصوصون به وبطريقهم انتشر علمه[١].

تفسير مجاهد:

يروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية[٢].

وذكر شيخ الإسلام "أن أئمة السلف هم أعلم بمعاني القرآن لاسيما مجاهد، فإنه قال: عرضتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية، وأسأله عنها.

وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، والأئمة كالشافعي، وأحمد، والبخاري، ونحوهم يعتمدون على تفسيره، والبخاري في صحيحه أكثر ما ينقله من التفسير ينقله عنه والحسن البصري أعلم التابعين بالبصرة"[٣].

وهذا التفسير من جملة مرويات شيخ الإسلام وقد قال فيه أيضا: "تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيح"[٤].

---

(١) الرد على البكري (صـ ١٥)، وذكر نحوه في موضع آخر وقال: إن أعلم الناس بالتفسير أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس، مجموع الفتاوي (٣٤٧/١٣)

(٢) انظر: العجاب في بيان الأسباب لابن حجر. (صـ ٦)

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠١/١٥)

(٤) فهرس مروياته ومسموعاته في الباب الأول من أصل هذه الرسالة.

وذكره في موضع آخر[١] عند ذكر تفاسير السلف، وقال بعده:

تفاسير طاوس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح

قال: "وكذلك تفسير طاوس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ونحوهم من التابعين، فإنهم بهذا الشأن من أعلم الناس"[٢].

ومن التفاسير المنقولة عن ابن عباس وفيها انقطاع

تفاسير السدي الكبير، والضحاك، وعلي بن أبي طلحة

قال: "ومنهم مَنْ إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع وهو في نفسه ثقة كالسدي الكبير[٣].

والضحاك، فإن الضحاك لم يصح سماعه من ابن عباس[٤]، والسدي جمع ماذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين كما جمع ابن إسحاق السيرة[٥].

تفسير علي بن أبي طلحة:

(١) الرد على البكري (صـ ١٤)

(٢) " " (صـ ١٥)

(٣) السدي الكبير هو إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، كوفي صدوق لكنه جمع التفسير من طرق منها: عن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، وغيرهم، وخلط روايات الجميع، فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك، وربما التبس بالسدي الصغير (العجاب في بيان الأسباب صـ ٧)

(٤) قال الحافظ ابن حجر: الضحاك بن مزاحم صدوق، لم يسمع من ابن عباس شيئا (العجاب في بيان الأسباب صـ ٧)

(٥) الرد على البكري (صـ ١٥)

وهو من جملة مسموعات شيخ الإسلام[١].

وقال فيه: "هذا ثابت عن عبدالله بن صالح، عن علي بن أبي طلحة الوالبي، لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير عن ابن عباس"[٢].

وذكره في موضع آخر فقال: "قال أحمد: علي بن أبي طلحة ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئا"[٣].

وقال في نقض التأسيس حيث ورد في تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: **﴿الله نور السماوات والأرض﴾**[٤]، يقول: الله هادي أهل السماوات والأرض.

فقال شيخ الإسلام: "وهؤلاء المفسرون للقرآن والأسماء الحسنى قدوتهم في تفسيره أنه هاد، هو ما نقلوه عن ابن عباس، وهذا إنما هو مأخوذ من تفسير الوالبي علي بن أبي طلحة الذي رواه عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: **﴿الله نور السماوات﴾**، يقول: الله هادي أهل السماوات والأرض مثل هداه في قلب المؤمن كما يكاد الزيت الصافي يضيء قبل أن تمسه النار، فإذا مسته النار ازداد ضوءاً على الضوء، وكذلك قلب المؤمن يعلم الهدى قبل أن يأتيه العلم، فإذا أتاه العلم ازداد هدى على هدى، ونوراً على نور.

---

(١) انظر: فصل مروياته في كتاب السيرة العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (١٦٥/٥)

(٣) و الرد على البكري (صـ ١٥)

(٤) سورة النور: ٣٥

فكلهم على هذه الرواية يعتمد لأن هذا تفسير رواه الناس عن عبدالله بن صالح، ذكر أبوبكر بن عبدالعزيز نقل ذلك من تفسير محمد بن جرير، إذ كان يعتمد عليه، وابن جرير يروي هذا التفسير بالإسناد، وكذلك البيهقي في تفسير الأسماء الحسنى إنما رواه من هذا الطريق، وهذا التفسير هو تفسير الوالبي.

وأما ثبوت ألفاظه عن ابن عباس ففيها نظر لأن الوالبي لم يسمعه من ابن عباس، ولم يدركه، بل هو منقطع، وإنما أخذ عن أصحابه، كما أن السدي أيضا يذكر تفسيره عن ابن مسعود، وعن ابن عباس وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ، وليست تلك ألفاظهم بعينها، بل نقل هؤلاء شيبه بنقل أهل المغازي والسير، وهو مما يستشهد به، ويعتبر به، يضم بعضه إلى بعض يصير حجة.

وأما ثبوت شيء بمجرد هذا النقل عن ابن عباس، فهذا لايكون عند أهل المعرفة بالمنقولات.

وأحسن حال هذا أن يكون منقولاً عن ابن عباس بالمعنى الذي وصل إلى الوالبي إن كان له أصل عن ابن عباس، وغايته أن يكون لفظ ابن عباس، وإذا كان لفظه قول ابن عباس، فليس مقصود ابن عباس بذلك أن الله هو في نفسه ليس بنور، وأنه لانور له، فإنه قد ثبت بالروايات الثابتة عن ابن عباس إثبات النور لله كقوله في حديث عكرمة لما سأله عن قوله: لاتدركه الأبصار؟ فقال: ويحك ذاك نوره الذي هو نوره، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء، وابن عباس هو الراوي في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: اللهم أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، وأنت نور السماوات

والأرض الخ "[١].

قلت: وقال الحافظ ابن حجر: علي بن أبي طلحة ثقة، ولم يلق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه فلذلك كان البخاري، وأبو حاتم، وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة[٢].

واختلف أهل العلم في هذا التفسير وقد توسع فيه الدكتور حكمت بشير في تحقيقه لتفسير ابن أبي حاتم، ورجح إثباته بأدلة وأقوال من أهل العلم، فليراجع للتفصيل.

تفسير زيد بن أسلم من علماء أهل المدينة

ومن تفاسير التابعين: تفسير زيد بن أسلم وهو ثقة، يروي عنه ابنه: عبدالرحمن وهو من الضعفاء.

قال الحافظ ابن حجر: وهي نسخة كبيرة، يرويها ابن وهب، وغيره، عن عبدالرحمن، عن أبيه، وعن غير أبيه، وفيه أشياء كثيرة لايسندها لأحد، وعبدالرحمن من الضعفاء، وأبوه من الثقات[٣].

وذكر شيخ الإسلام أصحاب ابن عباس من أهل مكة الذين هم أعلم الناس بالتفسير، ثم قال: " وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ماتميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير.

(١) نقض التأسيس (٣/٤١-٤٣)

(٢) العجاب في بيان الأسباب (صـ٦)، والإتقان للسيوطي.

(٣) العجاب في بيان الأسباب (صـ ٨)

وأخذ عنه أيضا عبدالرحمن، وأخذه عن عبدالرحمن: عبدالله بن وهب[1].

تفسير مقاتل بن حيان:

رواه عنه محمد بن مزاحم بن بكير بن معروف.

ومقاتل بن حيان هذا من الثقات.

وذكره شيخ الإسلام في أثناء ذكره مقاتل بن سلميان، فذكر "أنه متروك بخلاف مقاتل بن حيان فهو ثقة"[2].

ومن تفاسير التابعين ما يرويه عبدالرزاق عن معمر عن قتادة

وذكر شيخ الإسلام وقال: قتادة -وهو ثقة حافظ في نفسه ورواية معمر عنه صحيحة، وإن كان مالك أنكر ذلك لأجل القدر[3].

ومن تفاسير السلف المعتمدة ما رواه أصحاب ابن مسعود من أهل الكوفة:

الذين هم بهذا الشأن أعلم الناس: كعلقمة، والأسود، وعَبِيْدَة السلماني وغيرهم[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٣)

(٢) الرد على البكري (١٥) وانظر: العجاب (صـ ٨) قال الحافظ ابن حجر صدوق.

(٣) الرد على البكري (١٥)

(٤) الرد على البكري (١٥) وراجع: مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٣)

تفاسير أتباع التابعين:

وقال: "أما تفاسير تابعي التابعين: كقتادة، ومعمر، وسفيان الثوري، وابن أبي عروبة، وابن جريج، وغيرهم ممن صنف التفاسير، فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة، والتابعين.

وقد صنف في تفاسير الصحابة، والتابعين، وتابعيهم كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها مثل تفسير وكيع، وعبدالرزاق، وعبد بن حميد، وآدم بن أبي أياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وبقي بن مخلد، وسنيد، ودحيم، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وأبي بكر بن أبي داود.

ومن هؤلاء من لايذكر شيئا عن مقاتل، والكلبي.

وعامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول، والفروع وغير ذلك"[١].

جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري[٢] (ت ٣١٠هـ)

وقال في تفسير الطبري:

"وأما "التفاسير" التي في أيدي الناس فأصحها "تفسير محمد بن جرير الطبري" فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة،

---

(١) الرد على البكري (١٧)

(٢) انظر لترجمته: السير (٢٦٧/١٤) ولتفسيره: التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (٢٠٧/١) والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (٢٣٤-٢٤٩)

ولا ينقل عن المتهمين، وكمقاتل بن بشير، والكلبي.

والتفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة، كتفسير عبدالرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع، وابن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه"[١].

وقال في صدد ذكر تفسير ابن عطية "أنه ينقل كثيراً من تفسير الطبري وهو أجل التفاسير المأثورة وأعظمها قدرا"[٢].

ومع هذا فلا يخلو تفسيره من ضعاف، وموضوعات، ومقاطيع، ومراسيل، فلابد من البحث عن صحة ما وجد فيه مثل التفاسير الأخرى"[٣].

تفسير ابن أبي حاتم الرازي

ذكره شيخ الإسلام أكثر من مرة في تفاسير السلف المأثورة المسندة، وأثنى عليه.

وقال في منهجه: "وابن أبي حاتم قد ذكر في أول كتابه في التفسير أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد، وأنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأشبعها متناً، وذكر إسناده عن كل مَنْ نقل عنه شيئا"[٤].

---

(١) الفتاوى (١٣/١٨٥)

(٢) التفاوى (١٣/٣٦١ مقدمة أصول التفسير)

(٣) انظر المنهاج (٤/٨٠-٨١)

(٤) الفتاوى (١٥/٢٠١)

وليس معنى هذا أن كل ما ساقة ابن أبي حاتم صحيح، بل صرح شيخ الإسلام أن مجردَ رواية واحد من هؤلاء المفسرين -وابن أبي حاتم منهم- لم يكن دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم لما عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح، وضعيف، وغث، وسمين[١].

التفاسير المضافة إلى ابن عباس رضي الله عنه

وهناك جملة من المتهمين والكذابين الذين رووا التفسير عن ابن عباس وقد ذكر شيخ الإسلام جملة من هؤلاء فقال:

١- تفسير جويبر:

وأما التفاسير المضافة إليه كالتفسير الذي يرويه جويبر بن سعيد: عن الضحاك، عن ابن عباس، فجويبر ضعفه علي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان.

وقال أحمد: لايشتغل بحديثه.

وقال يحيى بن سعيد الخراساني البلخي: لا يلتفت إليه.

وقال علي بن الجنيد، والدارقطني: متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفاً واحداً"[٢].

---

(١) المنهاج (٤/٨٠-٨١)

(٢) الرد على البكري (١٥-١٦)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ضعيف جدا، وقال في العجاب في بيان الأسباب(ص ٦-٧) : ومن روايات الضعفاء عن ابن عباس. ... ومنهم: جويبر بن سعيد -وهو واه- روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم -وهو صدوق- عن ابن عباس، ولم يسمع منه شيئا.

وانظر لترجمة جويبر: الكامل (٢/٥٤٤)، والميزان (١/٤٢٧)، والتقريب (رقم ٩٨٧)

٢- وتفسير عبيدالله بن سليمان:

" وتفسير آخر يرويه عبيدالله بن سليمان: عن الضحاك، عن ابن عباس، ويقال: إن عبيدالله هذا في الوهن والضعف أنزل من جويبر "[١].

٣- وتفسير العوفي عن آبائه:

" وتفيسر آخر يرويه محمد بن سعد العوفي: عن آبائه، عن عطية العوفي، عن ابن عباس.

وعطية بن سعد ضعيف، تكلم فيه الناس "[٢].

٤- وتفسير الكلبي:

ومن روايات الضعفاء عن ابن عباس: التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي، وهو متهم بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه- كل شيء حدثتكم عن أبي صالح- كذب[٣].

وتفسير يرويه محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذام عن ابن عباس.

والكلبي كذاب، وباذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وقال عبدالصمد بن الفضل: سئل أحمد عن تفسير الكلبي فقال: كذب. فقيل له: أيحل النظر فيه؟ قال: لا.

(١) الرد على البكري (١٦)

(٢) الرد على البكري (١٦) وانظر لترجمة عطية العوفي: الميزان (٢/٧٩-٨٠).

(٣) انظر: العجاب في بيان الأسباب ص ٦: والكامل (٦/٢١٢٧) والميزان (٣/٥٥٦) والتهذيب (٩/١٧٩-١٨)

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ترك عبدالرحمن بن مهدي أباصالح باذام.

وكذلك ضعفه سفيان، وغيره، وكان الشعبي يمسك بأذنه ويقول: ويلك أنت لاتحفظ القرآن، وتفسر القرآن؟

وكان مجاهد ينهى عن تفسيره قاله البخاري.

وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا نسمى أباصالح " دروغ زن" أي كذابا يكذب[١].

٥- وتفسير أبي موسى بن عبدالرحمن الثقفي الصنعاني:

ومن التفاسير الواهية لوهاء رواتها: التفسير الذي جمعه موسى ابن عبدالرحمن الثقفي، قال الحافظ ابن حجر: وهو قدر مجلدين يسنده إلى ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وقد نسب ابن حبان: موسى هذا إلى وضع الحديث، ورواه عن موسى: عبدالغني بن سعيد الثقفي وهو ضعيف[٢].

أورد عنه شيخ الإسلام حديثاً في دعاء حفظ القرآن وقال: "موسى بن عبدالرحمن هذا من الكذابين.

وقال أبوأحمد ابن عدي فيه: منكر الحديث، وقال أبوحاتم ابن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس كتاباً

(١) الرد على البكري (١٦) وذكره غير مرة وقال: لاينقل عن المتهمين كمقاتل، والكلبي (٣٨٥/١٣) وقال: وليعرض عن تفسيره مقاتل والكلبي (٣٨٩/١٣)

(٢) العجاب في بيان الأسباب (ص ٩)

في التفسير جمعه من كلام الكلبي، ومقاتل "[١].

ومن تفاسير ضعفاء التابعين ومن بعدهم

٦ - تفسير مقاتل بن سليمان:

وقد نسبوه إلى الكذب.

قال الشافعي: مقاتل قاتله الله، وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم.

وروى تفسير مقاتل هذا عنه: أبوعصمة نوح بن أبي مريم الجامع، وقد نسبوه إلى الكذب.

ورواه أيضاً عن مقاتل: الحكم بن هذيل، وهو ضعيف لكنه أصلح حالاً من أبي عصمة[٢].

وقد نهى شيخ الإسلام عن الاشتغال بتفسيره في غير موضع لأنه من المتهمين، وقال: "إنه متروك بخلاف مقاتل بن حيان، فإنه ثقة "[٣].

ومنها: تفاسير السدي الصغير محمد بن مروان وهو متروك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٨-٢٥٩)، وراجع لترجمة الثقفي: المجروحين (٢/٢٤٢)، والكامل (٦/٢٣٤٨)، الميزان (٤/٢١١)

(٢) العجاب في بيان الأسباب (ص ٨)، وانظر ترجمة مقاتل بن سليمان في الكامل (٦/٢٤٢٧) والميزان (٤/١٧٣) والتهذيب (١٠/٢٧٩)

(٣) الرد على البكري (ص ١٥)

روى عن الكلبي- وهو من المتهمين- والسدي الصغير هذا مثله، أو أشد ضعفاً منه، ورواه عن محمد بن مروان مثله، أو أشد ضعفاً، وهو صالح بن محمد الترمذي.

وممن روى التفسير عن الكلبي من الثقات: سفيان الثوري، ومحمد بن فضيل بن غزوان[1].

وذكر شيخ الإسلام السدي الصغير، وتفسيره وقال: "إنه متروك"[2].

(١) العجاب في بيان الأسباب (ص ٦)

(٢) الرد على البكري (ص١٥)

الفصل السابع

في كتب التفسير التي تشتمل على

إسرائيليات، وموضوعات، وآراء فاسدة

١- الإسرائيليات

٢- معنى قول الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول المغازي، والملاحم، والتفسير

٣- تفسير النقاش المسمى بشفاء الصدور

٤- تفاسير الثعلبي، والواحدي، والبغوي، والقرطبي، وابن عطية

٥- تفاسير المعتزلة

٦- تفاسير أهل الكلام

٧- تفاسير الرافضة، والقرامطه، والفلاسفة

٨- تفاسير الصوفية



الفصل السابع

في كتب التفسير التي تشتمل على إسرائيليات، وموضوعات، وآراء فاسدة

إن تفاسير أهل البدع والأهواء مليئة بالأفكار المخالفة لعقيدة الإسلام الصحيحة، وكان هذا من جهتين:

- من جهة التأويل المفضي إلى تعطيل نصوص الشريعة، وإفسادها، وتغيير الدين.

- ومن جهة وجود الكثرة الكاثرة من الأحاديث الموضوعة، والضعيفة، والإسرائيليات، ومن ثم امتلأت هذه الكتب بالبدع والخرافات والمنكرات مالايحصيه إلاّ الله.

وقد ركز شيخ الإسلام على بيان مافي هذه التفاسير من البدع، والتأويل، والانحراف عن مذهب السلف، ومافيه من نقول موضوعة، وضعيفة، ومن حكايات مفتراة، وقصص مختلقة، وإسرائيليات.

وقد تكلم على جملة من تفاسير المعتزلة، والشيعة، والصوفية، وعلى بعض من تأثر بهم، كما بسط القول في الإسرائيليات، وحكمها في دين الإسلام، وأذكر أولاً ماكتبه في الإسرائيليات، ثم أذكر كتب التفسير التي تناولها بالنقد.

الإسرائيليات

الإسرائيليات هي أقاويل أهل الكتاب، وقد أباح الرسول -عليه الصلاة والسلام- حكايتها حيث قال: **بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج، ومن كذب علي متعمداً فليبتوأ مقعده من النار.**

ولهذا كان عبدالله بن عمرو يوم اليرموك قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك.

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد وهي على ثلاثة أقسام: صحيح، وموضوع، ومسكوت عليه.

وقد ذكر شيخ الإسلام أقسام هذه الإسرائيليات وحكمها من حيث القبول، والرد، وأنه لماذا كان السلف يذكرونها في مؤلفاتهم، ومافائدتها للمسلم.

فذكر في مقدمة أصول التفسير مامختصره: إن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، وإن لم نجده فمن السنة، وإذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة لاسيما علماؤهم وكبراؤهم ترجمان القرآن، ثم قال مالفظه:

" ولهذا غالب مايرويه إسماعيل بن عبدالرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض

الأحيان ينقل عنهم مايحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال: " **بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج، ومن كذب علي متعمداً فليتوأ مقعده من النار** " رواه البخاري عن عبدالله بن عمرو، ولهذا كان عبدالله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد فإنها على ثلاثة أقسام.

أحدها: ماعلمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ماعلمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لامن هذا القبيل، ولامن هذا القبيل، فلانؤمن به، ولانكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم.

وغالب ذلك مما لافائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لافائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم، ولادينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿**سيقولون: ثلاثة، رابعهم كلبهم، ويقولون: خمسة، سادسهم كلبهم رجماً بالغيب،**

ويقولون: سبعة، وثامنهم كلبهم، قل: ربي أعلم بعدتهم، مايعلمهم إلاّ قليل، فلاتمار فيهم إلاّ مراءاً ظاهراً، ولاتستفت فيهم منهم أحداً ﴾[١].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ماينبغي في مثل هذا، فإنه -تعالى- أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته، إذ لو كان باطلاً لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لاطائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿ **قل: ربي أعلم بعدتهم** ﴾ فإنه مايعلم بذلك إلاّ قليل من الناس ممن اطلعه الله عليه، فلهذا قال: ﴿ **فلاتمار فيهم إلاّ مراءاً ظاهراً** ﴾ أي لاتجهد نفسك فيما لاطائل تحته، ولاتسألهم عن ذلك، فإنهم لايعلمون من ذلك إلاّ رجم الغيب.

فهذا أحسن مايكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول النزاع، والخلاف فيما لافائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم.

فأما مَنْ حكى خلافاً في مسألة، ولم يستوعب أقوالَ الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف، ويطلقه، ولاينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً، فإن صحح غير الصحيح عامداً؛ فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ.

---

(١) سورة الكهف: ٢٢

كذلك مَنْ نصبَ الخلافَ فيما لا فائدةَ تحته، أوحكى أقوالاً متعددةً لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول، أو قولين معنى، فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور، والله والموفق للصواب "[١].

وقال موضع آخر:

" الإسرائيليات تذكر على وجه المتابعة، لا على وجه الاعتماد عليها وحدها "[٢].

وقال: " قد أجمع المسلمون على أن ماينقله هؤلاء **الذين ينقلون الإسرائيليات مثل وهب بن منبه، وكعب الأحبار، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق وغيرهم** عن الأنبياء المتقدمين لايجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين إلاّ ثبت ذلك بنقل متواتر، أو أن يكون منقولاً عن خاتم المرسلين "[٣].

وتكلم في مقدمة أصول التفسير حول الخلاف الواقع في التفسير فقال:

" الاختلاف في التفسير على نوعين: منه مامستنده النقل فقط، ومنه مايعلم بغير ذلك- إذ العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق، والمنقول إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأن جنس المنقول سواء

(١) مجموع الفتاوى (١٣-٣٦٦-٣٦٨)

وهذا الفصل نقله ابن كثير عن شيخ الإسلام في مقدمة تفسيره، ولم يعزه إليه.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٤٦٤)

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٥٧) ونحوه ذكرفي موضع آخر (٨/٣٢٢)

كان عن المعصوم، أو غير المعصوم -وهذا هو النوع الأول- منه مايمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه مالايمكن معرفة ذلك فيه، وهذا القسم الثاني من المنقول وهو مالاطريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لافائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام.

وأما مايحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نَصَبَ على الحق فيه دليلاً

فمثال مالايفيد، ولا دليل على الصحيح منه:

١- اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف.

٢- وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة.

٣- وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها.

٤- وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك.

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ - كاسم صاحب موسى أنه الخضر- فهذا معلوم، ومالم يكن كذلك بل كان مما يأخذ عن أهل الكتاب كالمنقول عن كعب، ووهب، ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب-.

فهذا لايجوز تصديقه، ولاتكذيبه إلاّ بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: " **إذا حدثكم أهل الكتاب فلاتصدقوهم، ولاتكذبوهم**، فأما **أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وأما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه**".

وكذلك مانقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل

الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض.

ومانقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ، أو من بعض مَنْ سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه من أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم؟

والمقصود أن مثلَ هذا الاختلاف الذي لايعلم صحيحه، ولاتفيد حكاية الأقوال فيه هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لادليل على صحته، وأمثال ذلك.

وأما "القسم الأول" الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه، ولله الحمد، فكثيراً مايوجد في التفسير، والحديث، والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ، وغيره من الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه- والنقل الصحيح يدفع ذلك، بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان مافيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم"[1].

وقال في موضع آخر:

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣)

" قد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم مالايحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم.

وأمثل مَنْ ينقل عنه تلك الإسرائيليات: كعب الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات " .

وقال: " ومن العجب أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المعصومة التي لاتجتمع على ضلالة: إذا حدث بعض أعيان التابعين عن النبي ﷺ بحديث - كعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأبي العالية ونحوهم. وهم من خيار علماء المسلمين، وأكابر أئمة الدين - توقف أهل العلم في مراسيلهم فمنهم من يرد المراسيل مطلقاً.

ومنهم من يقبلها بشروط.

ومنهم مَنْ يميز بين من عادته أن لايرسل إلاّ عن ثقة كسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، وبين مَنْ عرف عنه أنه قد يرسل عن غير ثقة كأبي العالية، والحسن.

وهؤلاء ليس بين أحدهم، وبين النبي ﷺ إلاّ رجل، أو رجلان، أو ثلاثة مثلاً.

وأما مايوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسلة، فلايجوز الحكم بصحتها باتفاق أهل العلم، إلاّ أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث الذين لايحدثون إلاّ بما صح، كالبخاري فى المعلقات التى يجزم فيها بأنها صحيحة عنده،

وماعرفه كقوله: وقد ذكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ونحو ذلك، فإن حسن عنده.

وهذا، وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري، فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء؟

وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة، وأكثر وأقل وهو لم يسند ذلك عن ثقة بعد ثقة، بل غايته أن ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله بتبديلهم وتحريفهم، فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب أن لايصدق ذلك، ولايكذبه أيضاً إلاّ بدليل يدل على كذبه، وهكذا أمرنا النبي ﷺ.

وفي هذه الإسرائيليات مما هو كذب على الأنبياء، أو ماهو منسوخ في شريعتنا، مالايعلمه إلاّ الله"[1].

معنى قول الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير

قال شيخ الإسلام: "قال الإمام أحمد: ثلاث علوم لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير.

وفي لفظ: ليس لها أسانيد.

ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء

(١) الاقتضاء (٢/٨١١-٨١٣)، وراجع أيضاً (١/٤١١ و٤٧٢-٤٧٣)

مشهوراً عند أهل الفن قد تحددت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم، بخلاف غيره "[١].

وقال في موضع آخر:

" المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد، ثم ذكر قوله، وقال: لأن الغالب عليها المراسيل، مثل مايذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، ومَنْ بعدهم، كيحيى بن سعيد الأموي، والوليد بن مسلم، والواقدي ونحوهم في المغازي، فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو، وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ماليس لغيرهم، ولهذا عظم الناس " كتاب أبي إسحاق الفزاري " الذي صنفه في ذلك، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار "[٢].

تفسير النقاش المسمى بشفاء الصدور

النقاش هو أبوبكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، ثم البغدادي (٢٦٦-٣٥١هـ) قال الذهبي في السير:

له كتاب كبير في التفسير نحو من أربعين مجلداً، وذكر له كتباً أخرى،

(١) الرد على البكري (ص ١٦-١٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣)

وقال: ولو تثبت في النقل لصار شيخ الإسلام، وقال أيضاً: قد اعتمد الداني في التيسيرعلى رواياته للقراءات، فالله أعلم، فإن قلبي لايسكن إليه، وهو عندي متهم، عفا الله عنه.

وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث والغالب عليه القصص.

وقال أبوبكر البرقاني: كل حديث النقاش منكر.

وقال الحافظ هبة الله اللأكائي: تفسير النقاش إشفى[١] الصدور، لاشفاء الصدور.

وقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة[٢].

وقد تكلم شيخ الإسلام على النقاش وعلى تفسيره، وذكر أنه من المفسرين الذين لايجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه لكثرة مايروونه من الحديث، ويكون ضعيفاً بل موضوعاً[٣].

وقال: " ومايرويه أبونعيم في الحلية، أو في فضائل الصحابة، **والنقاش**، والثعلبي، والواحدي، ونحوهم في التفسير قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيراً من الكذب الموضوع "[٤].

---

(١) إشفي: المثقب يخرز به، يستعمله الإسكاف (انظر: لسان العرب ١٤/٤٣٨)

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٠٥) والسير (١٥/٥٧٣) وتذكرة الحفاظ (٣/٩٠٨-٩٠٩) والميزان (٣/٥٢٠) والمغني (٢/٥٧٠) واللسان (٥/١٣٢) والأباطيل (١/٢٢٩) وشذرات الذهب (٣/٨-٩)

(٣) منهاج السنة (٤/٤)

(٤) منهاج السنة (٤/١٠)

وقال في موضع آخر:

" وفي كتاب أبي نعيم، والثعلبي، **والنقاش** من الكذب مالايعد "[١].

تفاسير الثعلبي، والواحدي، والبغوي، والقرطبي، وابن عطية

١- تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن:

الثعلبي هو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير أبوإسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، له كتاب التفسير الكبير، وكتاب عرائس المجالس في قصص الأنبياء، توفي عام سبع وعشرين وأربعمئة، كان أحد أوعية العلم، وكان صادقاً موثقاً، بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ[٢].

أما كتابه في التفسير فقد نقل فيه ابن تغري بردي في " النجوم الزاهرة" عن ابن الجوزي قوله: ليس فيه مايعاب به إلاّ ماضمنه من الأحاديث الواهية التي هي في الضعف متناهية، خصوصاً في أوائل السور[٣].

وقال ابن كثير: كان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير[٤].

وقد أثنى شيخ الإسلام على مافيه من دين وخير، إلاّ أنه في باب

---

(١) المنتقى (ص/٤٢٢)

(٢) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (٣/١٠٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٣٥-٤٣٧)، ووفيات الأعيان (١/٧٩-٨٠)

(٣) النجوم الزاهرة (٤,٢٨٣)

(٤) البداية والنهاية (١٢/٤٠)

الرواية وصفه **بحاطب ليل،** وتكلم فيه في غير موضع فقال:

" و " الثعلبي " هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ماوجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، و " الواحدي " صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة "[١] .

وقال: " ماينقله الثعلبي في تفسيره لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه روى طائفة من الأحاديث الموضوعة، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة، وأمثال ذلك. ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل "[٢] .

وقال: " جمهور العلماء متفقون على أن مايرويه الثعلبي وأمثاله لايحتجون به لا في فضيلة أبي بكر وعمر، ولا في إثبات حكم من الأحكام إلاّ أن يعلم ثبوته بطريقه "[٣] .

وقال: " الثعلبي يروي ماوجد صحيحاً كان، أو سقيماً، وإن كان غالب الأحاديث التي في تفسيره صحيحة، ففيه ماهو كذب موضوع "[٤] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣)

(٢) منهاج السنة (٤/٤)

(٣) منهاج السنة (٢٥/٤)

(٤) منهاج السنة (٢٥/٤)

وذكر شيخ الإسلام أمثلة كثيرة من الموضوعات والواردة في هذا التفسير في كتابه العظيم "منهاج السنة" وذكر من أكثر مرة أن فيها من الموضوعات مالايعد ولايحصى. انظر مثلاً (١٨/٤و٢٨و٣١و٤٦و٤٨و٨٣و٨٤و٩٥و١٠٥-١١٦)

٢- تفسير الواحدي:

الواحدي: هو العلامة أبوالحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي صاحب التفسير، وإمام علماء التأويل، توفي عام ٤٦٨ هـ، صنف التفاسير الثلاثة، وأسباب النزول، وكتباً أخرى، وكان طويل الباع في العربية واللغات، وقد كَفَّرَ مَنْ ألّف "حقائق التفسير"، وكان يقول: صنف السلمي كتاب حقائق التفسير ولو قال: إن ذلك تفسير القرآن لكفرته.

قال الذهبي: الواحدي معذور مأجور[1].

واعترف شيخ الإسلام بوجود فوائد في تفاسيره إلاّ أنه صرح بوجود المنقولات الباطلة بالكثرة الكاثرة فقال:

"وأما "الواحدي" فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أَخْبَرُ منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامةٌ من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره، و"تفسير الواحدي البسيط، والوسيط، والوجيز" فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها"[2].

وقال الأستاذ حسين الذهبي: ومن يقرأ تفسير الثعلبي يعلم أن ابن تيمية لم يتقول عليه، ولم يصفه إلاّ بما فيه (التفسير والمفسرون ٢٣٣)

وقال الدكتور محمد أبوشهبة: وهذا الذي ذكره ابن تيمية هو الحق فليكن القاريء بهذا التفسير عل بينة من أمره، ولايغتر بكل مايذكر فيه، فقد أساء صاحبه إلى نفسه وإلى كتابه بهذا الصنيع المذموم، ومن وجد شيئاً مما ذكره عند نقد المرويات تفصيلاً، فلينبذه ولايذكره إلاّ مقترناً ببيان وضعه أو ضعفه (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ١٧٩) وانظر أيضاً: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير للدكتور رمزي نعناعة (٢١٥-٢١٧)

(١) انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٨) والبداية والنهاية (١١٤/١٢)

(٢) الفتاوى (٣٨٥/١٣)

وقال في موضع آخر:

"الواحدي صاحب الثعلبي، وكان أبصر منه بالعربية، لكن هو أَبْعَدُ عن السلامة، واتباع السلف"[١].

وقال: "الثعلبي، والواحدي أَخْبَرُ بأقوال المفسرين من البغوي، والواحدي أَعْلَمُ بالعربية منهما"[٢].

وقال: "الواحدي، وتلميذه، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف"[٣].

وذكر في موضع آخر: "أنه من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث مايعلم أهل الحديث أنه موضوع"[٤].

وقال: "وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لايجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي، والنقاش، والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسرين، لكثرة ما يروونه من الحديث، ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً"[٥].

وقال: "الثعلبي والواحدي، وأمثالهما، وهؤلاء من عادتهم يروون ما رواه غيرهم، وكثيرٌ من ذلك لايعرفون: هل هوصحيح، أم ضعيف،

(١) الفتاوى (٣٥٤/١٣)

(٢) منهاج السنة (٨٤/٤)

(٣) منهاج السنة (٤/٤)

(٤) المنهاج (١٥/٤)

(٥) منهاج السنة (٤/٤)

ويروون من الأحاديث الإسرائيليات مايعلم غيرهم أنه باطلٌ في نفس الأمر، لأنَ وظيفتَهم النقلَ لما نقل، أوحكايةُ أقوال الناس، وإن كان كثيرٌ من هذا، وهذا باطلاً، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفها، ولكن لايطردون هذا، ولايلتزمون "[١].

وذكر "أنه ذكر الأحاديث التي في فضل السور سورةً سورةً في آخر كل سورة، وهو كذب موضوع بالاتفاق "[٢].

وقال في الرد على البكري: "وإذا كان تفسير الثعلبي، وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل، والتفسير مالم يجز معه الاعتماد على مجرد العزو إليها، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وحقائق التفسير لأبي عبدالرحمن السلمي الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب.

مع أن هؤلاء المصنفين أهل صلاح، ودين، وفضل، وزهد، وعبادة، ولكنهم كما قال مالك: أدركت في هذا المسجد سبعين شيخاً، كل له فضلٌ، وصلاحٌ، ودينٌ، ولو ائتمن أحدهم على بيت مال لأدى فيه الأمانة، يقول أحدهم: "حدثني أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ" ما نأخذ عن أحد منهم شيئاً، وكان ابن شهاب يأتينا وهو شابٌّ، فنزدحمُ على بابه، لأنه كان يعرفُ هذا الشأن"[٣].

---

(١) منهاج السنة (٤/٨٤)

(٢) منهاج السنة (٤/٨٣و ١١٧)

(٣) الرد على البكري (٨)

٣- تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل:

البغويُ هو الإمام الحافظ محي السنة أبومحمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراءالبغوي الشافعي المفسر، صاحب التصانيف كشرح السنة، ومعالم التنزيل، والمصابيح، والجمع بين الصحيحين، وغيرها، وتوفي سنة ٥١٦هـ[١].

وتفسيره هذا جامعٌ لأقاويل السلف في تفسير الآيات، وهو أحسن التفاسير من تفاسير المتأخرين، وجدير بأن يكون موضع ذكره مع تفاسير السلف، إلا أن شيخ الإسلام سئل عن هذه التفاسير المتأخرة، فأجاب في ضوء السؤال، وبَيَّنَ مكانتَه في هذه التفاسير، فلأجل ذلك أذكره في هذا المكان، وقد حكم شيخ الإسلام بأنه أحسنُ هذه التفاسير، وأسلَمُها من البدعة، والأحاديث الضعيفة.

وقد سئل شيخ الإسلام عن أي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري؟ أم القرطبي؟ أم البغوي؟ أم غير هؤلاء.

فقال: "أما التفاسير الثلاثة المسئول عنها، فأسلمُها من البدعة، والأحاديث الضعيفة: البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك"[٢].

وقال في مقدمة أصول التفسير: "والبغوي تفسيره مختصر من

---

(١) انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٣٩) والبداية (١٢/١٩٣)

(٢) الفتاوى (١٣/٣٨٦)

الثعلبي، لكن صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة، والآراء المبتدعة "[١].

وقال: "والبغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي، والواحدي، لكن هما أخبر بأقوال المفسرين منه؛ والواحديُ أعلمُ بالعربية من هذا، وهذا، والبغويُ أتبعُ للسنة منهما "[٢].

وقال: "علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي، وأمثالَه يروون الصحيحَ، والضعيفَ، ومتفقون على أن مجردَ روايته لاتُوْجبُ اتباعَ ذلك، ولهذا يقولون في الثعلبي أمثاله: إنه حاطبُ ليل، يروي ماوجد سواء كان صحيحاً، أو سقيماً، فتفسيره، وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة، ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم.

ولهذا لما اختصره أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي -وكان أعلم بالحديث، والفقه منه، والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين، والنحاة، وقصص الأنبياء- فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي، وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئا من الموضوعات التي رواه الثعلبي، بل يذكر الصحيح منها، ويعزوه إلى البخاري وغيره، فإنه مصنف كتاب "شرح السنة"، و"كتاب المصابيح"، وذكر ما في الصحيحين، والسنن، ولم يذكر الأحاديثَ التي تظهرُ لعلماء الحديث أنها موضوعةٌ، كما يفعله غيره من المفسرين كالواحدي صاحب الثعلبي وهو أعلم بالعربية منه، وكالزمخشري وغيرهم من

(١) الفتاوى (١٣/٣٥٤)

(٢) منهاج السنة (٤/٨٣-٨٤)

المفسرين الذي يذكرون من الأحاديث مايعلم أهل الحديث أنه موضوع "[١]

وذكر ابن مطهر الحلي الرافضي حديثَ علي الطويل في تصدقه بالخاتم في الصلاة عن الثعلبي، فتكلم شيخ الإسلام على وضعه، وأن الثعلبي، وتلميذه الواحدي وأمثالهما يرويان الموضوعات، وينقلون الصحيحَ، والضعيفَ في تفاسيرهم، وقال: "ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث، وأعْلَمَ به من الثعلبي، والواحدي، وكان تفسيرُه مختصرَ تفسير الثعلبي لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولاذكر تفاسيرَ أهل البدع التي ذكرها الثعلبي مع أن الثعلبي فيه خيرٌ ودينٌ، لكنه لاخبرةَ له بالصحيح، والسقيم من الأحاديث، ولايميز بين السنة، والبدعة في كثير من الأحوال "[٢].

قلت: وفاته -رحمه الله- أن هذا الحديث أورده البغوي في تفسيره[٣] وحيث وجدت جملةٌ من الإسرائيليات، وبعض الضعاف، والموضوعات في تفسير البغوي قال فيه الدكتور رمزي نعناعة في كتابه "الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير":

"إن ابن تيمية لم يكن دقيقاً في حكمه على البغوي بأنه صان تفسيرَه عن الأحاديث الموضوعة . . . . . ولعله لم يطلع علي تفسير البغوي، ولكنه حكم عليه بما حكم لما يعرفه عنه من أنه من رجال الحديث البارزين، ومَنْ

---

(١) منهاج السنة (٢٥/٤)

(٢) منهاج السنة. (٤/٤)

(٣) انظر: تفسير البغوي (٤٧/٢) ذكره عن ابن عباس، وعن السدي، وذكره الثعلبي عن أبي ذر.

كان هذا شأنه يستبعد عليه -عادةً- أن يغتر بموضوع، فيرويه على أنه صحيح لاغبار عليه" .

قال: "يشهد لما قلناه أن ابن تيمية نفسه قد حكم بالوضع على سبب نزول قوله تعالى: ﴿ **إنما وليكم الله، ورسوله، والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، وهم راكعون** ﴾[1] من أنها نزلت في علي حين مَرَّ به سائلٌ وهو في الصلاة، فطرح له خاتمه، مع أن هذا السبب مروي في تفسير البغوي نفسه" .

قال ابن تيمية في مقدمته: "والموضوعات في كتب التفسير كثيرةٌ، ومنها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة، وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم"[2] .

قلت: كلام شيخ الإسلام في هذا التفسير كان كلام خبير، ومطلع على ما فيه من حسن وقبح، وليس هو بالظن والتخمين كما يظنه الباحث، لأن مثل هذا الكلام لايستطيع أن يقول أحد في أي كتاب مستقل، أو تلخيص إلا بعد قراءة متأنّية، وكلام شيخ الإسلام حول هذا التفسير في أماكن متعددة يفيدنا بأن هذا التفسير اختصارمن تفسير الثعلبي، والواحدي أيضاً، وأنه حذف منه الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والآراء المبتدعة، كما حذف أشياء أخرى، وسبب حذف هذه الأشياء ثقافته الواسعة في الدين، والعقيدة، والحديث، والفقه.

---

(١) سورة المائدة: ٥٥

(٢) الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (٢٨٠)

وأما ما اعتمد فيه على الثعلبي هو أقوال المفسرين، والنحاة، وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلها منه.

وقصص الأنبياء مما لم ينكر شيخ الإسلام وجوده في هذا التفسير، بل لم ينكر وجود الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، وإنما ذكر أن تفسيره أحسن من هذه التفاسير في الجملة، لاالنفي المطلق عن وجود بعض المآخذ، سواء كان سبب وجود هذه الأشياء متابعة للثعلبي، والواحدي، أو رأي رآه المؤلف، فذكره بإسناده، فبرأ عن نفسه العهدة.

وهناك كلام صريح منه في وجود الضعاف، والموضوعات في تفسير البغوي لما فيه تأييد لما ذكرت أن الكلامَ فيه في الجملة، ونظراً إلى التفاسير الأخرى، لا البتُّ في أمر لايمكن البتُّ فيه في غير "الصحيحين"، فذكر شيخ الإسلام حديث: من يجيبني إلى هذا الأمر، ويؤازرني على القيام به يكن أخي، ووزيري، ووصيي، وخليفتي من بعدي.

وقال: "كلام مفترى على النبي ﷺ.

وقال: "فإن قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين، والمصنفين في الفضائل كالثعلبي، والبغوي وأمثالهما، والمغازلي.

قيل له: مجرد رواية هؤلاء لاتوجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة، ما اتفق أهل العلم على أنه كذب، موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية

العقلية، أنها كذبٌ بل فيها مايعلم بالاضطرار أنه كذب "[١].

وقال في الكلام على هذا الحديث قبل هذا: "وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل الثعلبي والواحدي، "والبغوي"، بل وابن جرير، وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً علي صحته باتفاق أهل العلم، فإنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح، وضعيف، فلابد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف، وهذا الحديث غايته أن يوجد في كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة، مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها مثل تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، ينقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا. . . . . . "

ثم ذكر "أن الحديث موضوع، وقد رواه ابن جرير، "والبغوي" بإسناد فيه عبدالغفار بن القاسم بن فهد أبومريم الكوفي، وهو مجمع على تركه، كذبه سماك بن حرب، وأبوداود، وذكر أقوال العلماء فيه.

وقال: وفي إسناده عبدالله بن عبدالقدوس رافضي خبيث، وليس بثقة "[٢].

٤- وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن:

القرطبي هو الإمام العلامة محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري

(١) منهاج السنة (٤/٨٢-٨٤)

(٢) منهاج السنة (٤/٨٠-٨١)

الخزرجي (ت ٦٧١ هـ)[١]، وكتابه الجامع لأحكام القرآن من أهم الكتب التي ألفت في أحكام القرآن الكريم، وقد أبدى فيه شيخ الإسلام رأيه فقال: و" تفسير القرطبي " خيرٌ منه (أي من تفسير الزمخشري) بكثير، وأقربُ إلي طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعدُ عن البدع، وإن كان كل هذه الكتب لابد أن يشتمل على ماينقد، لكن يجب العدلُ بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه "[٢].

٥- وتفسير ابن عطية:

وابن عطية هو الإمام العلامة عبدالحق بن غالب المحاربي الأندلسي الغرناطي (ت ٥٤٢هـ)[٣] وقد أثنى عليه شيخ الإسلام، وجعله أرجح التفاسير المسئولة.

فقال: " و" تفسير ابن عطية " خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعدُ عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها "[٤].

وقال في موضع آخر:

" وتفسير ابن عطية وأمثاله: اتبعُ للسنة والجماعة، وأسلمُ من البدعة

---

(١) انظر لترجمته: الوافي بالوفيات (١٢٢/٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٦٥/١)، وطبقات المفسرين للداودي (٩٢)، وشذرات الذهب (٣٣٥/٥)

(٢) الفتاوى (٣٨٧/١٣)

(٣) انظر: بغية الملتمس (٣٧٦) وبغية الوعاة (٢٩٥) والسير (٥٨٧/١٩)

(٤) مجموع الفتاوى (٣٨٥/١٣)

من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه، لكان أحسنَ وأجملَ، فإنه كثيراً ما ينقل تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجلّ التفاسير المأثورة، وأعظمها قدراً -ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لايحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

فإن الصحابة، والتابعين، والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا"[١].

تفاسير المعتزلة

المعتزلة[٢] أعظم الناس كلاماً وجدلاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم (الخمسة التي يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعد، والوعيد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) مثل:

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (الفتاوى (٣٦١/١٣)

(٢) انظر لهذا المبحث: التفسير والمفسرون (موقف المعتزلة من تفسير القرآن الكريم (٣٦٨/١ وما بعده) وقد ذكر المؤلف كلام شيخ الإسلام فيهم (٣٨٦/١) كما نقل رأى ابن القيم فيهم من إعلام الموقعين (٧٨/١)

١- تفسير عبدالرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي كان يناظر الشافعي[١].

٢- ومثل كتاب أبي علي الجبائي[٢].

٣- والتفسير الكبير للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمداني[٣].

٤- ولعلي بن عيسى الرماني[٤].

٥- والكشاف لأبي القاسم الزمخشري[٥].

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

ثم فسر أصولهم الخمسة، وقال:

" والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً، ثم حملوا ألفاظَ القرآن عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة

---

(١) توفى سنة ٢٤٠هـ، وهو أقدم شيوخ المعتزلة، ومن أشهر من صنف في التفسير من المعتزلة (انظر: الفهرست لابن نديم، والتفسير والمفسرون ١/٣٨٧-٣٨٨)

(٢) هو محمد بن عبدالوهاب بن سلام المعروف بأبي علي الجبائي توفى سنة ٣٠٣هـ. ألف تفسيرا، وقد وقف عليه الإمام أبوالحسن الأشعري (تبيين كذب المفتري صـ ١٣٩) وذكره السيوطي في طبقات المفسرين (١٨٩/٢)، وانظر: التفسير والمفسرون (٣٨٨/١)

(٣) توفى سنة ٤١٥هـ، وتفسيره "تنزية القرآن عن المطاعن" موجود ومتداول (التفسير والمفسرين ٣٨٩/١-٤٠٣)

(٤) هو أبوالحسن الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ أحد شيوخ المعتزلة المتشيعين، اطلع عليه السيوطي (طبقات المفسرين ٢٤) واختصره عبدالملك بن علي المؤذن الهروي المتوفي سنة ٤٨٩هـ (كشف الظنون ٢٣٧/١)، وانظر: التفسير والمفسرون (٣٨٩/١)

(٥) يأتي الكلام عليه بعد قليل بشيء من التفصيل.

المسلمين، لافي رأيهم، ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهرُ من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارةً العلم بفساد قولهم، وتارةً من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم، أو جواباً على المعارض لهم.

ومن هؤلاء مَنْ يكون حسنَ العبارة، فصيحاً، ويدسُّ البدعَ في كلامه، وأكثر الناس لايعلمون كصاحب "الكشاف" ونحوه، حتى أنه يروج على خلق كثير ممن لايعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ماشاء الله. وقد رأيتُ من العلماء المفسرين وغيرهم مَنْ يذكر في كتابه، وكلامه من تفاسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم، أو يعتقد فسادها، ولايهتدى لذلك "[1].

تفسير الزمخشري[2] المسمى "الكشاف" عن حقائق التنزيل:

قال: "وأما "الزمخشري" فتفسيره محشوٌّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة "[3].

وقال: "هو من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع "[4].

(١) الفتاوى (مقدمة أصول التفسير ١٣/٣٥٧-٣٥٩)

(٢) انظر لترجمة الزمخشري: سير أعلام النبلاء، وانظر لتفسيره: التفسير والمفسرون (١/٤٢٩-٤٨٢) والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (صـ ٢٨٦-٢٩٦)

(٣) الفتاوى (١٣/٣٨٦)

(٤) منهاج السنة (٤/٢٥)

وقال: "وإنه ذكر أحاديث فضائل السور سورةً سورةً في آخر كل سورة وهي موضوعة"[1].

٦- ومن تفاسير أهل الكلام:

"تفسير حديث المعراج لأبي عبدالله الرازي:

ألفه الرازي، واحتذى فيه حَذْوَ ابن سينا، وعين القضاة الهمداني، فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل، وأسماء عجيبة، وترتيب لايوجد في شيء من كتب المسلمين، لافي الأحاديث الصحيحة، ولاالحسنة، ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السؤال والطريقة، أو بعض شياطين الوعاظ بعض الزنادقة.

ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج -الموجود في كتب الحديث، والتفسير، والسيرة، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى مالايسمع من عالم، ولايوجد في أثارة من علم- فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقية بفكره إلي الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب: فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك، ويجعله من الأسرار، والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين وعلمائهم، حتى أن طائفة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غايةَ التعجب، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك حتى أروه النسخة بخط المشايخ المعروفين الخبيرين بحاله، وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه

(١) منهاج السنة (٤/١١٦)

" المطالب العالية " ، وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة ، والمتكلمين "[١] .

تفاسير الرافضة والقرامطة والفلاسفة[٢]

وقال بعد أن تكلم على تفاسير المعتزلة :

" ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء ، وضلالهم دخلت الرافضةُ الإماميةُ، ثم الفلاسفةُ ، ثم القرامطةُ وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك ، وتفاقم الأمر في الفلاسفة ، والقرامطة ، والرافضة ، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لايقضي العالم منها عجبه ، فتفسير الرافضة كقولهم :

﴿تبت يدا أبي لهب﴾[٣] : هما أبوبكر وعمر .

و﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾[٤] : أي بين أبي بكر ، وعلي في الخلافة .

﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾[٥] : هي عائشة .

و﴿قاتلوا أئمة الكفر﴾[٦] : طلحة والزبير .

---

(١) الفتاوى (٤/٦٢-٦٣)، ونقض المنطق (ص ٥٣)

(٢) انظر لتفاسير الشيعة، والروافض: التفسير والمفسرون (٢/٣٣٦)

(٣) سورة المسد: ١

(٤) سورة الزمر: ٦٥

(٥) سورةالبقرة: ٦٧

(٦) سورة التوبة: ١٢

﴿ومرج البحرين﴾[1]: علي وفاطمة.

و**﴿اللؤلؤ والمرجان﴾**[2]: الحسن والحسين.

﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[3]: في علي بن أبي طالب.

و**﴿عم يتساءلون عن النبأ العظيم﴾**[4]: علي بن أبي طالب.

و**﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾**[5]: هوعلي.

ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة.

وكذلك قوله: **﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾**[6] نزلت في علي لما أصيب بحمزة.

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: **﴿الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين**

---

(١) سورة الرحمن: ١٩

(٢) سورة الرحمن :٢٢

(٣) سورة يس: ١٢

(٤) سورة النبأ: ١

(٥) سورة المائدة: ٥٥

(٦) سورة البقرة : ١٥٧

بالأسحار﴾[١]: إن الصابرين: رسول الله، والصادقين: أبوبكر، والقانتين: عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين: علي.

وفي مثل قوله: **﴿محمد رسول الله والذين معه﴾**: أبوبكر.

﴿أشداء على الكفار﴾: عمر.

﴿رحماء بينهم﴾: عثمان.

﴿تراهم ركعا سجدا﴾[٢]: علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم: **﴿ والتين﴾**: أبوبكر.

﴿والزيتون﴾: عمر.

﴿وطور سينين﴾: عثمان.

﴿وهذا البلد الأمين﴾[٣]: علي.

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لايدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لاتدل على هؤلاء الأشخاص.

وقوله تعالى: **﴿والذين معه أشداء على الكفار، رحماء بينهم، تراهم ركعا سجدا ﴾**[٤]: كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي

---

(١) سورة آل عمران: ١٧

(٢) سورة الفتح: ٢٩

(٣) سورة التين: ١

(٤) سورة الفتح: ٢٩

يسميها النحاة خبراً بعد خبر.

والمقصود هنا أنها كلها صفات لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولايجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد.

وتتضمن تارةً جعلَ اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد كقوله: إنْ قوله: ﴿ **إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا** ﴾[(١)] أريد بها علي وحده.

وقول بعضهم إن قوله: ﴿ **والذي جاء بالصدق وصدق به** ﴾[(٢)] أريد بها أبوبكر وحده.

وقوله: ﴿ **لايستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل** ﴾[(٣)] أريد بها أبوبكر وحده، ونحو ذلك"[(٤)].

تفاسير الصوفية

وقال في موضع آخر في صدد بيان تفاسير أهل البدع والأهواء:

"وأما الذين يخطئون في الدليل، لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بمعان صحيحة،

(١) سورة المائدة: ٥٥

(٢) سورة الزمر: ٣٣

(٣) سورة الحديد: ١٠

(٤) الفتاوى (١٣/٣٥٩-٣٦٠)

لكن القرآن لايدل عليها مثل كثير مما ذكره أبوعبدالرحمن السلمي في " حقائق التفسير " ، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة ، فإن ذلك يدخل في القسم الأول ، وهو الخطأ في الدليل ، والمدلول جميعاً ، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً "[١] .

حقائق التفسير لأبي عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)

وأبوعبدالرحمن السلمي هو محمد بن الحسين بن موسى النيسابوري الحافظ الصوفي شيخ الصوفية ، بلغت مؤلفاته مائة .

قال محمد بن يوسف النيسابوري القطان : كان يضع للصوفية .

قال ابن ناصرالدين : حدث عنه أبوالقاسم القشيري ، والبيهقي ، وغيرهما وهو حافظ زاهد ، لكن ليس بعمدة ، وله في حقائق التفسير تخريف كثير .

وقال الذهبي : تكلموا فيه ، وليس بعمدة[٢] .

وقال : أتى في التفسير بمصائب وتأويلات باطنية .

وقد تناول شيخ الإسلام تفسيره وكتبه الأخرى في التصوف بالنقد أكثر من مرة[٣] فقال :

---

(١) الفتاوى (مقدمة أصول التفسير ١٣/٣٦٢-٣٦٣)

(٢) انظر لترجمته: تاريخ بغداد (٢/٢٤٨) تذكرة الحفاظ ـ٣/١٠٤٦) والبداية والنهاية (١٢/١٢) والميزان (٣/ ٥٣٢) واللسان (٥/١٤٠) والتفسير والمفسرون (٢/٣٨٤)، وهذا التفسير له نسختان خطيتان في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

(٣) الفتاوى(٣٥/١٣٤و١٨٣-١٨٤و١١/٤٣و٥٥و٥٨١و٦/٣٧٦و١٣/٢٤٢-٢٤٣)

"وكتاب حقائق التفسير لأبي عبدالرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

١- **أحدها:** نقول ضعيفة ممن نقلت عنه مثل أكثر مانقله عن جعفر الصادق فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبدالرحمن.

وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبدالرحمن، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: "حدثنا من أصل سماعه".

٢- **والثاني:** أن يكون المنقول صحيحاً، لكن الناقل أخطأ فيما قال.

٣- **والثالث:** نقول صحيحة عن قائل مصيب، فكل معنى يخالف الكتاب والسنة، فهو باطل، وحجة داحضة، وكل ماوافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره، إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة، والاعتبار، والقياس، فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً.

وقد تبين بذلك أنَّ مَنْ فسر القرآنَ، أو الحديثَ، وتأوّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة، والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرفٌ للكلم عن مواضعه، وهذا فتحٌ لباب الزندقة، والإلحاد، ومعلومٌ البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"[١].

ومجموعة الرسائل والمسائل (١/٢٨، ٣٠و٣٧)، ومنهاج السنة ١٤٦/٤و١٥٥)

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣)



الفصل الثامن

ذكر جملة من أهل العلم ومؤلفاتهم التى جمعوا فيها بين الصحيح والضعيف والغث والسمين

١- ذكر جماعة من أهل العلم الذين جمعوا في مؤلفاتهم الضعاف والموضوعات

٢- جماعة من المؤلفين الذين صنفوا في السير والأخبار وقصص الأنبياء

٣- كتب في التاريخ والمغازي

- كتاب المبتدأ لإسحاق بن بشر
- مغازي موسى بن عقبة

٤- والكتب والحكايات والمكذوبة

- تنقلات الأنوار للبكري
- سيرة عنترة
- سيرة البطال
- حكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي
- حكايات العيارين

الفصل الثامن

ذكر جملة من أهل العلم ومؤلفاتهم التي جمعوا فيها بين الصحيح والضعيف والغث والسمين

ذكر جملة من أهل العلم ومؤلفاتهم التي جمعوا فيها بين الصحيح والضعيف

تصانيف أبي الشيخ الأصبهاني محمد بن حيان (ت٣٦٩هـ)

وأبوالشيخ أحد كبار علماء الحديث، وله مصنفات كثيرة، كأخلاق النبي ﷺ، وطبقات المحدثين الواردين بأصبهان، وفضائل الأعمال وغيرها.

وهو من الذين يجمعون ماوجدوا في الباب. وذكر شيخ الإسلام عادةَ أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ماروي به في الفضائل، ويجعلون العهدةَ في ذلك على الناقل، كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات، والأمكنة، والأشخاص، والعبادات.

وقال: "كما يرويه أبوالشيخ الأصبهاني في فضائل الأعمال، وغيره حيث يجمع أحاديثَ كثيرةً لكثرة روايته، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة، وحسنة، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة، وواهية"[(١)].

تصانيف ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ):

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٦٠)

ابن شاهين: هو الحافظ العالم الصدوق شيخ العراق، وصاحب التفسير الكبير أبوحفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي الواعظ (٢٩٧-٣٨٥هـ)، وله مصنفات كثيرة كالتفسير، والمسند، والتأريخ، والزهد، وكان لايعرف الفقه.

وقال الذهبي: ماكان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة، ولكنه راوية الإسلام[١].

وكان في روايته على منهج المؤلفين الذين يجمعون كل ما وجدوا من الروايات من غير تمييز بين صحيح الأخبار وسقيمه، وتعتبر كتاباته من الطبقة التي هي مظان الأحاديث الموضوعة.

وقال فيه شيخ الإسلام:

"ابن شاهين يروي الغث والسمين"[٢].

تصانيف الخطيب البغدادي، وأبي الفضل ابن ناصر، وأبي ناصر موسى المديني، وابن عساكر، والحافظ عبدالغني:

قال: "ومايرويه أبوبكر الخطيب[٣]، وأبوالفضل بن ناصر[٤]،

---

(١) انظر السير (١٦/٤٣٦) تذكرة الحفاظ (٣/٩٨٧-٩٩٠) ولسان الميزان (٤/٢٨٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٢٥)

(٣) هو الحافظ أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة، مثل تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي.

(٤) وذكره في موضع آخر (١١/٥٨٠) وهو الإمام المحدث الحافظ أبوالفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي توفي عام ٥٥٠هـ (السير ٢٠/٢٦٥)

وأبوموسى المديني[١]، وأبوالقاسم ابن عساكر[٢]، والحافظ عبدالغني[٣]، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث، فإنهم كثيراً مايروون في تصانيفهم ماروي مطلقاً على عادتهم الجارية ليعرف ماروي في ذلك الباب، لايحتج بكل ماروي، وقد يتكلم أحدهم على الحديث، ويقول: غريب، ومنكر، وضعيف، وقد لايتكلم"[٤].

تصانيف عبدالعزيز الكتاني[٥]، وأبي الليث السمرقندي، وأبي علي ابن البناء[٦]: من الشيوخ الذين يجمعون بين الغث والسمين ذكرهم شيخ الإسلام فيمن يروى ماروى في الباب[٧].

تصانيف أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده (٣٨٣- ٤٧٠هـ):

(١) هو العلامة الإمام أبوموسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد الأصبهاني الشافعي صاحب التصانيف، وذكر شيخ الإسلام قبله أنه يروي في أماليه ماوجد في الباب، وقال الذهبي: سمعت شيخنا العلامة أبا العباس ابن عبدالحليم يثني على أبي موسى ويقدمه على الحافظ ابن عساكر باعتبار تصانيفه، وتوفى سنة ٥٨١هـ (انظر السير ١٥٢/٢١)

(٢) توفي سنة ٥٧١هـ، وله تأريخ دمشق، والأمالي، وذكر شيخ الإسلام أنه يروى الغث والسمين في كتبه كالأمالي (مجموع الفتاوى ٥٧٩/١١)

(٣) هو الإمام الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة كالأحكام الكبرى والصغرى، وفضائل مكة، وفضل رمضان، وفضل الصدقة، وفضل الحج، والتهجد وغيرها، السير (٢١/ ٤٤٣)

(٤) مجموع الفتاوى (٢٦٠/١)

(٥) توفى سنة ٤٦٦ هـ، السير (٢٤٨/١٨)

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء البغدادي الحنبلي توفي سنة ٤٧١هـ (اللسان ١٩٥/٢)، ومعجم المؤلفين (٢٠١/٣)

(٧) مجموع الفتاوى (٢٦٠/١)

وصفه الذهبي بالشيخ الإمام المحدث المفيد الكبير المصنف، وله تصانيف كثيرة، وردود على المبتدعة.

ومن مؤلفاته: تأريخ أصبهان، وكتاب المستخرج من كتب الناس للتذكرة، والمستطرف من أحوال الرجال.

وقال الذهبي: أطلق عبارات بدّعه بعضهم بها، الله يسامحه، وكان زعراً على من خالفه، فيه خارجية، وله محاسن، وهو في تواليفه حاطب ليل الغث والسمين، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين[١].

وقال فيه شيخ الإسلام:

" ومايجمعه عبدالرحمن بن منده مع أنه من أكثر الناس حديثاً لكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة، ولايميز بين الصحيح والضعيف، وربما جمع باباً، وكل أحاديثه ضعيفة كأحاديث أكل الطين وغيرها، وهو يروي عن أبي على الأهوازي، وقد وقع مارواه عن الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي، فبنى على ذلك عقائد باطلة "[٢].

تصانيف محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ):

يعتبر ابن طاهر من كبار علماء الحديث، وله مؤلفات كثيرة، كالجمع بين الصحيحين، وتذكرة الموضوعات، وصفوة التصوف، وكتاب السماع،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/٣٤٩-٣٥٤) وتذكرة الحفاظ (٣/١١٦٥) والأعلام (٣/٣٢٧) ومعجم المؤلفين (٥/١٧١)

(٢) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٥٣-٢٥٤)

وذخيرة الحفاظ المحرر على الحروف والألفاظ[١]، وهو من جملة من روى كل ماوجد في الباب.

قال شيخ الإسلام: "ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة من معرفة الحديث ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين: أهل الحديث، وأهل الزهد، وأهل الفقه، وغيرهم إذا صنفوا في باب ذكروا ماروي فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف في الأبواب"[٢].

الديلمي (ت ٥٠٩هـ) وكتابه الفردوس:

الديلمي: هو شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرة الديلمي الهمذاني مؤلف كتاب الفردوس، وتأريخ همذان، (ت ٥٠٩هـ)[٣].

وكتاب الفردوس من الكتب التي تشتمل على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد ذكره السيوطي في الجامع الكبير مع الضعفاء العقيلي، والكامل لابن عدي، وتأريخ دمشق لابن عساكر، وتأريخ الخطيب فقال: وكل ماعزى لهؤلاء الأربعة، أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول، أو الحاكم في تأريخه، أو الديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف، فليستغن بالعزو إليها، أو إلى بعضها عن بيان بعضه.

وقد تكلم شيخ الإسلام فيه، وفي كتابه أكثر من مرة فقال: "إن كتاب

(١) جمع فيه أطراف أحاديث الكامل على وجه الاختصار وقد حققته، يسر الله طبعه.

(٢) مجموع الفتاوى (٥٧٩/١١)

(٣) انظر السير (٢٩٤/١٩)، وتذكرة الحفاظ (١٢٥٩)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١٧/٣)

الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعات ماشاء الله، ومصنفه شيرويه بن شهردار الديلمي، وإن كان من طلبة الحديث ورواته، فإن هذه الأحاديث التي جمعها، وحذف أسانيدها، نقلها من غير اعتبار لصحيحها، وضعيفها، وموضوعها، فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً"[١].

وقال: "كتاب الفردوس للديلمي: فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لايدل على صحة الحديث"[٢].

وقال: "ابن شيرويه الديلمي الهمذاني ذكر في كتابه "الفردوس" أحاديث كثيرة صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم والدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق والكذب"[٣].

وذكره مع "وسيلة المتعبدين" لعمر الملاالموصلي، وقال:

"إن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات (الذين يسندون، ولايبينون الضعف والصحة) وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير"[٤].

ومنهم: ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):

الذي قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: "يروي كل غث وسمين في

(١) منهاج السنة (١٧/٣)

(٢) منهاج السنة (٣٨/٤)

(٣) منهاج السنة (٧٨/٤) والمنتقى (٤٦٢)

(٤) منهاج السنة (٢٦١/١)

فضائل الشهور، ويذكر في "الموضوعات" أنه كذب[١].

ومنهم: الحافظ أبوعبدالله الضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ):

قال فيه: "وهو أيضاً ممن يروي في الباب على عادة أمثاله، ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل"[٢].

جماعة من المؤلفين الذين صنفوا في السير، والأخبار، وقصص الأنبياء.

وقال في الرد على البكري: "وجمهور مصنفي السير، والأخبار، وقصص الأنبياء لايميز بين الصحيح، والضعيف، والغث، والسمين، كالثعلبي[٣] والواحدي[٤]، والمهدوي[٥]، والزمخشري[٦]، وعبدالجبار بن أحمد[٧]، وعلي بن عيسى الرماني[٨]، وأبي عبدالله ابن الخطيب

---

(١) مجموع الفتاوى (٥٧٩/١١)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٩/١)

(٣) تقدم ذكره في (ص ١٢٩)

(٤) تقدم ذكره (ص١٢٩)

(٥) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المغزلي أبوالعباس، نحوي لغوي، مقريء مفسر، له تفسير باسم التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع، توفي عام ٤٤٠هـ (معجم المؤلفين ٢٧/٢)

(٦) تقدم ذكره في (ص ١٤٥و١٤٦)

(٧) تقدم ذكره (ص١٤٤)

(٨) تقدم ذكره (ص١٤٤)

الرازي[١]، وأبي نصر ابن القشيري[٢]، - هو ابن الشيخ أبي القاسم مؤلف الرسالة القشيرية- وأبي الليث السمرقندي[٣]، وأبي عبدالرحمن السلمي[٤]، والكواشي الموصلي[٥]، وأمثالهم من المصنفين في التفسير.

فهؤلاء لايعرفون الصحيح من السقيم، ولالهم خبرة بالمروي المنقول، ولالهم خبرة بالنقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولايميزون بينهما، لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل، كالثعلبي ونحوه، ومنهم من ينصر قولاً، أو جملة، إما في الأصول، أو التصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف"[٦].

تصانيف يوسف بن غزاوغلي سبط ابن الجوزي[٧]:

---

(١) تقدم ذكره (ص١٤٧)

(٢) هو عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هوازن، توفي سنة ٥١٤هـ، فقيه شافعي، أصولي، مفسر أديب، وله تفسير القرآن، والموضح في فروع الفقه الشافعي (معجم المؤلفين (٥/٢٠٧)

(٣) وذكره في موضع آخر (مجموع الفتاوى ١/٢٦٠)، وهو: أبوالليث السمرقندي، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي صاحب كتاب "تنبيه الغافلين"، وله كتاب الفتاوى، توفي سنة ٣٧٥هـ. قال الذهبي: يروي عن محمد بن الفضل بن أنيف البخاري وجماعة، وتروج عليه الأحاديث الموضوعة (السير ١٦/٣٢٣)

(٤) تقدم ذكره في ص ١٥٠، ويأتي في (ص ١٦٧)

(٥) هو أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع الموصلي الكواشي الشافعي أبوالعباس موفق الدين توفي (٦٨٠هـ)، وله مؤلفات منها تفسيران: كبير، وسماه "بتبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر" وصغير: سماه بالتلخيص (معجم المؤلفين ٢/٢٠٩)

(٦) الرد على البكري (١٥)

(٧) ورد اسمه في الميزان (٤/٤٧١) واللسان (٦/٣٢٨) يوسف بن قزغلي، وكذا في الفوائد البهية، وورد في كشف الظنون: يوسف بن فزاوغلي.

وهو الواعظ المؤرخ شمس الدين أبوالمظفر سبط ابن الجوزي روى عن جده وطائفة، وألف كتاب" مرآة الزمان"

صاحب التاريخ المسمى بـ " مرآة الزمان " وصاحب كتاب المصنف في اثنى عشر الذي سماه " أعلام الخواص " .

قال شيخ الإسلام :

" هذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعاً من الغث والسمين ، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة ، وكان يصنف بحسب مقاصد الناس ، يصنف للشيعة مايناسبهم ليعوضوه بذلك ، ويصنف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه ، فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له : مامذهبك؟ قال : في أي مدينة؟

ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لأجل مذاهب من قصد بذلك من الشيعة ، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم "[١] .

ومن كتب التاريخ : كتاب المبتدأ لإسحاق بن بشر :

وإسحاق بن بشر : هو : أبوحذيفة البخاري ، تركوه ، وكذَّبه علي بن المديني .

وقال ابن حبان : لايحل حديثه إلاّ على جهة التعجب .

قال الذهبي: فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، ومـاأظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف ثم إنه ترفض، وله مؤلف في ذلك، نسأل الله العافية، مات سنة أربع وخمسين وستمائة بدمشق.

قال الشيخ محي الدين السوسي: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لارحمه الله، كان رافضياً.

(١) منهاج السنة (٢/١٦٧)

وقال الدارقطني: كذاب متروك[١].

وذكر شيخ الإسلام حديثاً موضوعاً في توسل آدم بمحمد ﷺ وقال: "لاينقل ذلك، ولا مايشبه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يعتمد على نقلهم، وإنما هي من جنسماينقله إسحاق بن بشر، وأمثاله في كتاب "المبتدأ"[٢].

ومن كتب المغازي: مغازي موسى بن عقبة:

قال: "هي من أصح المغازي، كان مالك يقول: مَنْ أحبَّ أن يكتبَ المغازي فعليه بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة"[٣].

الكتب والحكايات المكذوبة

١- مؤلفات منسوبة إلى أحمد بن عبدالله البكري[٤] منها: كتاب تنقلات الأنوار المنسوب:

قال الذهبي: أحمد بن عبدالله بن محمد، أبوالحسن البكري، ذاك الكذاب الدجال، واضع القصص التي لم تكن قط، فما أجهله، وأقل حياء، وماروى حرفاً من العلم بسند، ويقرأ له في سوق الكتبيين كتاب ضياء الأنوار، ورأس الغول، وشر الدهر، وكتاب كلندجة، وحصن الدولاب، وكتاب الحصون

---

(١) انظر الميزان (١/١٨٤)

(٢) مجموع الفتاوى (١/٢٥٨)

(٣) الصارم المسلول (١٤١)

(٤) الميزان (١/١١٢)، واللسان (١/٢٠)

السبعة، وصاحبها هضام بن الجحاف، وحروب الإمام علي معه، وغير ذلك.

وزاد ابن حجر: ومن مشاهير كتبه الذروة في السيرة النبوية ماساق غزوة منها على وجهها، بل كل مايذكره لايخلو من بطلان إما أصلاً، وإما زيادة.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

"إن كتاب "تنقلات الأنوار" المنسوب إلى "أحمد بن عبدالله البكري" من أعظم الكتب كذباً وافتراءً على الله ورسوله، وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنسماافتراه المفترون في سيره دلهمة، والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد، ووزيره جعفر البرمكي، وحكايات العيارين، مثل زئبق المصري، وأحمد الدنق، ونحو ذلك، لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء، وصاحب الكتاب الذي سماه "تنقلات الأنوار" يفتري الكذب على رسوله ﷺ وأصحابه، ويكذب عليه كذباً لايعرف أن أحداً كذب مثله في كتاب، وإن كان في بعض مايذكره صدق قليل جداً، فهو من جنس ما في سيرة عنترة والبطال".

قال: "والبكري صاحب "تنقلات الأنوار" سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه -أفضل الخلق بعد النبيين- أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات، وغرائب الموضوعات: مايجل عن الوصف، مثل **حديث السبع حصون، وهضام بن جحاف**، ومثل حديث الدهر، و**رأس الغول**، و**كلندجة**، وغير ذلك من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لاوجود لها، وغزوات

لاحقيقة لها، وأسماء مسميات لايعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع المسلمين، وتخالف ماتواتر عن النبي ﷺ.

وفيها من الأقوال، والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ، وأصحابه مابرأه الله منه، وهي من جنس أحاديث الزناقدة النصيرية، وأشباههم، الذين يختلقون ما فيه غلو في عليّ، وغيره، **وفيه من القدح في دين الإسلام، والإفساد له مايوجب إباحة دم مَنْ يقول ذلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب وإلاّ قتل.**

وأقل مايفعل بمن يروي مثل هذا أن يعاقب عقوبة تردعه عن مثل ذلك، وكذلك يستحق العقوبة من يكريها لم يقرأها ويصدق مافيها، ومن ينسخها أيضاً كذلك.

ويجب على أهل العلم إظهار مايعلمون من كذب هذه، وأمثالها، فكما يجب بيان كذب مانقل عنه في الأحاديث كأحاديث البخاري، يجب بيان كذب ماكذب عليه من الأحاديث الموضوعة التي يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة، وبيان مانقل عنه من الكذب الذي يعلمون أنه كذب، وكثير من الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خواص أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما في "تنقلات الأنوار" من الأحاديث فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول، ومغازيه أنه كذب، **وعلى ولاة الأمور عقوبة من يروى هذه**، أو يعين على ذلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولي الأمر أن يحرقها،

فقد حرق عثمان -رضي الله عنه- كتباً، هذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم "[١].

٢- سيرة عنترة.

٣- وسيرة البطال.

٤- وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي.

٥- وحكايات العيارين مثل أحمد الدنف أوالدنق، والزئبق المصري.

ذكر شيخ الإسلام هذه الكتب في ذكر "تنقلات الأنوار" كما تقدم، وقال: "وقد افترى فيه من الأمور من جنسماافتراه المفترون في سيرة دلهمة، والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد، و وزيره جعفر البرمكي، وحكايات العيارين مثل الزئبق المصري، وأحمد الدنق ونحو ذلك".

قال: "لكن هؤلاء يفترون الكذب على مَنْ ليس من الأنبياء".

قال: "إن **عنترة** كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته كان إحدى السبع المعلقات، لكن افتروا عليه من الكذب مالايحصيه إلاّ الله، وكل من جاء زاد مافيها من الأكاذيب".

قال: "وكذلك **أبومحمد البطال** كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

---

(١) الفتاوى (١٨/٣٥١-٣٥٤) وراجع: منهاج السنة (٤/١٤)

الأولى في خلافة معاوية، أمر فيها ابنه يزيد، وغزا معه أبوأيوب الأنصاري الذي نزل النبي ﷺ في داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة، ومات أبوأيوب في تلك الغزوة، ودفن إلى جانب القسطنطينية، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: "**أول جيش يغزو القسطنطنية مغفور له**".

والغزوة الثانية في خلافة عبدالملك بن مروان، أمر ابنه مسلمة، أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشاً عظيماً، وحاصروها، وأقاموا عليها مدة سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً، وذلك المسجد باق إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا في سيرة البطال، و**عبدالوهاب** من الأكاذيب مالايحصيه إلاّ الله.

وذكر دلهمة والقاضي عقبة وأشياء لاحقيقة لها"[1].

وقال في المنهاج رداً على الرافضي في ذكر حديث في غزوة السلسلة: " هذا من جنس الكذب الذي يحكيه الطرقية الذين يحكون الأكاذيب الكثيرة من سيرة عنترة، والبطال، وإن كان عنترة له سيرة مختصرة، والبطال له سيرة يسيرة، وهي ماجرى له في دولة بني أمية، وغزوة الروم لكن ولّدَها الكذابون حتى صارت مجلدات، وحكايات الشطار كأحمد الدنف، والزئبق المصري، وصاروا يحكون حكايات يختلقونها عن الرشيد، وجعفر"[2].

---

(١) الفتاوى (١٨/٣٥١-٣٥٢)

(٢) المنهاج (٤/١٧٣-١٧٤)

الفصل التاسع

فى مؤلفات فى الزهد، والرقائق، والتصوف، والفضائل

١- مؤلفات في الزهد والرقائق والتصوف، ومناهج المؤلفين فيها

٢- مادة كتب الزهد والرقائق والتصوف

٣- المؤلفات في هذا الباب

(١) ابن المبارك

(٢) وكيع بن الجراح

(٣) أحمد بن حنبل

(٤) هناد بن السري

(٥) أبوداود

(٦) أسد بن موسى

(٧) أبونعيم

(٨) ابن الجوزي

(٩) أبوعبدالرحمن السلمي

(١٠) القشيري

(١١) ابن خميس



الفصل التاسع

فى مؤلفات فى الزهد، والرقائق، والتصوف، والفضائل

مؤلفات في الزهد والرقائق والتصوف ومناهج المؤلفين فيها

قال شيخ الإسلام: "الكتب المؤلفة في أبواب الزهد والتصوف ورجالهما على عدة أنواع:

فالمتقدمون من المحدثين كابن المبارك، ووكيع، وأحمد، وهناد، وأبي داود، وأسد بن موسى جمعوا ماروي في الباب من زهد الأنبياء، والصحابة، والتابعين.

والمتأخرون صنفوا كتبهم على صنفين:

- منهم مَنْ ذكر زهد المتقدمين، والمتأخرين كأبي نعيم في الحلية، وابن الجوزي في تلخيصه: صفوة الصفوة.

- وبعضهم اقتصروا على ذكر المتأخرين حين حدث اسم الصوفية كالسلمي في "طبقات الصوفية"، وصاحبه القشيري في "الرسالة"، وابن خميس في "مناقب الأبرار"، وجمعوا كل غث وسمين في الباب، وفيها أحاديث صحيحة كثيرة، وأخرى موضوعة، وضعيفة، وإسرائيليات كثيرة أيضاً".

وقد تناول شيخ الإسلام هذه الكتب بالنقد أكثر من مرة، فقال في

تلبيس الجهمية: المصنفات في أخبار الزهاد ثلاثة أقسام:

١- قسم جرد النقل لأخبار القرون المفضلة من الصحابة، والتابعين، ونحوهم، كما ذكر ذلك الإمام أحمد -رحمه الله- في كتابه المشهور في "الزهد"، فإنه صنفه على الأسماء، وذكر فيه زهد الأنبياء، والصحابة، والتابعين، وإن كان آخرون من المصنفين في الزهد كعبدالله بن المبارك، وهناد بن السري صنفوا ذلك على الأبواب.

٢- وقسم ذكروا أخبار الزهاد المتأخرين من حين حدث اسم التصوف كما فعل أبوعبدالرحمن السلمي في كتابه في "طبقات الصوفية"، وكما فعل أبوالقاسم القشيري في "رسالته"، وابن خميس في "مناقب الأبرار"، ونحو هؤلاء.

٣- وقسم ذكروا المتقدمين، والمتأخرين كما فعل الحافظ أبونعيم الأصبهاني، وأبوالفرج ابن الجوزي وغيرهما[1].

مادة كتب الرقائق والتصوف

وقال في موضع آخر: "الموجود في كتب الرقائق، والتصوف من الآثار المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع، وهذا الأمر متفق عليه جميع المسلمين، لايتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وهذا، مع أن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا، وهذا، فكيف؟! غيرهم.

---

(١) تلبيس الجهمية (٢٦٢/١) وراجع أيضاً: الفتاوى (٥٧٩/١١-٥٨٢)

والمصنفون قد يكونون أئمة في الفقه، أوالتصوف، أوالحديث، ويروون هذا تارة؛ لأنهم لم يعلمون أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لايحتجون بما يعلمون أنه كذب.

وتارة يذكرونه، وإن علموا أنه كذب، إذ قصدهم رواية ماروي في ذلك الباب.

ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونهما كذباً جائز، وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك رواية عمل فإنه حرام عند العلماء، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **من حدث عني حديثاً هو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.**

وقد فعل كثير من العلماء متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا مارواه غيرهم، وهذا يسهل إذ رووه لتعريف أنه روي، لا لأجل العمل به، ولا الاعتماد عليه"[١].

ومن كتب الزهد والرقائق

١- كتاب الزهد والرقاق لابن المبارك[٢]، قال فيه شيخ الإسلام:

"ومن أجلّ ماصنف في ذلك وأندره: كتاب الزهد لعبدالله بن المبارك، وفيه أحاديث واهية.

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٦٧٩)

(٢) طبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

٢- كذلك كتاب الزهد لهناد بن السري[١].

٣- ولأسد بن موسى[٢] وغيرهما.

٤- أما كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل[٣]:

فصنفه على الأسماء، وذكر فيه زهد الأنبياء، والصحابة، والتابعين[٤]، وليس فيه من الأحاديث، والحكايات الموضوعة مثل ما في كتب أبي عبدالرحمن السلمي، و "مناقب الأبرار" لابن خميس، و "الحلية" فإنه لايذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ماهو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه، كما ليس في مسنده، لكن فيه مايعرف أنه غلط، غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلايسلم كتاب من الغلط إلاّ القرآن "[٥].

مؤلفات أبي عبدالرحمن السلمي (ت٤١٢هـ):

١- تأريخ أهل الصفة.

---

(١) وقد طبع بتحقيقي في مجلدين.

(٢) طبع بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني، وقد حققه عبدالله باجابر في رسالة الماجستير من كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، وقد سبق أن نشره مستشرق.

(٣) مطبوع عدة طبعات، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر: إنه ثلث المسند مع كبر المسند (تعجيل المنفعة)، ومنه يعرف أن المطبوع بعضه وليس كله.

(٤) تلبيس الجهمية (١/٢٦٢)

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/٧١-٧٢)، وانظر ما تقدم في ذكر مسند الإمام أحمد.

٢- وأخبار زهاد السلف.

٣- وطبقات الصوفية.

قال: والشيخ أبوعبدالرحمن كانت له عناية بجمع كلام هؤلاء المشايخ وحكاياتهم، وصنف في الأسماء "كتاب طبقات الصوفية"، و"كتاب زهاد السلف"، وغير ذلك، وصنف في الأبواب "كتاب مقامات الأولياء" وغير ذلك.

ومصنفاته تشتمل على الأقسام الثلاثة: (من صحيح وضعيف وموضوع)"[1].

وقال: "قد جمع أسماءهم (أي أهل الصفة) الشيخ أبوعبدالرحمن السلمي في كتابه "تاريخ أهل الصفة"، جمع ذكر من بلغه أنه كان من أهل الصفة، وكان معتنياً بذكر أخبار النساك، والصوفية، والآثار التي يستندون إليها، والكلمات المأثورة عنهم، وجمع أخبار زهاد السلف، وأخبار جميع من بلغه أنه كان من أهل الصفة، وكم بلغوا، وأخبار الصوفية المتأخرين بعد القرون الثلاثة، وجمع أيضاً في الأبواب: "مثل حقائق التفسير"، ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه، ومثل كلامهم في التوحيد، والمعرفة، والمحبة، ومسألة السماع وغير ذلك من الأحوال، وغير ذلك من الأبواب، وفيما جمعه فوائد كثيرة، منافع جليلة.

وهو في نفسه رجل من أهل الخير، والدين، والصلاح، والفضل،

---

(١) الفتاوى (١٠/٦٨٢)

ومايرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير، ويروي أحياناً أخباراً ضعيفة، بل موضوعة، يعلم العلماء أنها كذب.

وكان البيهقي إذا روى عنه يقول: "حدثنا أبوعبدالرحمن من أصل سماعه"، ومايظن به، وبأمثاله -إن شاء الله- تعمد الكذب، لكن لعدم الحفظ، والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية، فإن النساك، والعُبّادَ منهم مَنْ هو متقن في الحديث مثل ثابت البناني، والفضيل بن عياض، وأمثالها.

ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط، وضعف، مثل مالك بن دينار، وفرقد السبخي ونحوهما.

وكذلك مايأتي أبوعبدالرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق، أوينتصر له من الأقوال، والأفعال، والأحوال، فيه من الهدي، والعلم شيء كثير، وفيه - أحيانا- من الخطأ أشياء، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطلٌ قطعاً مثل ماذكر في "حقائق التفسير" قطعةً كبيرةً عن جعفر الصادق، وغيره من الآثار الموضوعة، وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة، واستدلالات مناسبة، وبعضها من نوع الباطل، واللغو.

فالذي جمعه الشيخ أبوعبدالرحمن، ونحوه في "تاريخ أهل الصفة" و "أخبار زهاد السلف" و "طبقات الصوفية" **يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيه من الروايات الضعيفة.**

وهكذا كثير من أهل الرواية، ومن أهل الآراء، والأذواق من الفقهاء،

والزهاد، والمتكلمين وغيرهم يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين **له شيء كثير، وأمر عظيم من الهدى، ودين الحق الذي بعث الله به رسوله.**

ويوجد- أحياناً- عندهم من جنس الروايات الباطلة، أو الضعيف، ومن جنس الآراء، والأذواق الفاسدة، أو المحتملة شيء كثير.

ومن له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه، ويحمده في جماهير أجناس الأمة فهؤلاء **هم أئمة الهدى، ومصابيح الوحي، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم**، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل، والظلم، وعن اتباع الظن، وماتهوى الأنفس"[1].

مؤلفات أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ):

سئل شيخ الإسلام عن رجل سمع كتب الحديث، والتفسير، وإذا قريء عليه كتاب "الحلية" لم يسمعه، فقيل له: لمَ لاتسمع أخبار السلف؟ فقال: لاأسمع من كتاب أبي نعيم شيئاً، فقيل: هو إمام ثقة شيخ المحدثين في وقته، فَلمَ لاتسمع، ولاتثق بنقله؟ فقيل له: بيننا وبينك عالم الزمان، وشيخ الإسلام ابن تيمية في حال أبي نعيم؟ فقال: أنا أسمع مايقول شيخ الإسلام، وأرجع إليه.

---

(١) الفتاوى (٤٣/١١) أو مجموعة الرسائل والمسائل (٢٨/١-٣٠)
وانظر أيضاً كلامه في السلمى وكتبه: في الفتاوى (٥٧٨/١١و٧٢/١٨)

فأرسل هذا السؤال من دمشق، فأجاب فيه الشيخ:

"الحمد رب العالمين، أبونعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني صاحب "كتاب الحلية"، و"تأريخ أصبهان"، و"المستخرج على البخاري ومسلم"، و"كتاب الطب"، و"عمل اليوم والليلة"، و"فضائل الصحابة"، و"دلائل النبوة"، و"صفة الجنة"، و"محجة الواثقين"، وغير ذلك من المصنفات، ومن أكبر حفاظ الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، وممن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجلّ من أن يقال له ثقة، فإن درجته فوق ذلك، **وكتابه "كتاب الحلية"، من أجود الكتب المصنفة في أخبار الزهاد، والمنقول فيه أصح من المنقول في رسالة القشيري**، ومصنفات أبي عبدالرحمن السلمي شيخه، ومناقب الأبرار لابن خميس وغير ذلك، فإن أبانعيم أعلم بالحديث، وأكثر حديثاً، وأثبت رواية، ونقلاً من هؤلاء، لكن كتاب الزهد للإمام أحمد، وكتاب الزهد لابن المبارك وأمثالها أصح نقلاً من الحلية.

وهذه الكتب وغيرها لابد فيها من أحاديث ضعيفة، وحكايات ضعيفة بل باطلة.

وفي الحلية من ذلك قطعة، ولكن الذي في غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها، فإن مصنفات أبي عبدالرحمن السلمي، ورسالة القشيري، ومناقب الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة، ما لايوجد مثله في مصنفات أبي نعيم، ولكن صفوة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي نقلها من جنس نقل الحلية، والغالب علي الكتابين

الصحة، ومع هذا ففيهما أحاديث، حكايات باطلة"[١].

إلى أن قال: "وأما كتاب "حلية الأولياء" فمن أجود مصنفات المتأخرين في أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات مالم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية في أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة"[٢].

وقال: "قد روى أبونعيم في أول "الحلية" فضائل الصحابة، وفي كتاب مناقب أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة، بل منكرة، وكان رجلاً عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب، لأن يعرف أنه قد روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لايعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول: **إنما نقلت ما ذكر غيري فالعهدة على القائل، لاعلى الناقل**"[٣].

وقال: "إن أبانعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة، بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث، وأهل السنة، والشيعة، وهو إن كان حافظاً، ثقةً، كثيرَ الحديث، واسعَ الرواية لكن روى كما هو عادة المحدثين، يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإلا كان لايحتج من ذلك إلا

(١) ثم ذكر زهد أحمد وبين ميزته ثم ذكر وجود الغلط في الصحيحين كما مر فليراجع مبحث كتب الزهد، ومبحث أحاديث الصحيحين.

(٢) الفتاوى (١٨/٧١-٧٣)

(٣) منهاج السنة (٤/١١)

ببعضه "(١).

وقال: "وما يرويه أبونعيم في "الحلية"، أو في "فضائل الخلفاء" قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيه كثيراً من الكذب الموضوع، ومجرد كونه رواه لايدل على صحة الحديث "(٢).

كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي (ت٣٨٦هـ)

أبوطالب هو محمد بن علي بن عطية الزاهد الواعظ، صوفي متكلم من أهل الجبل، نشأ بمكة، ودخل البصرة، وقدم بغداد، وتوفى بها سنة ٣٨٦هـ.

قال الخطيب: صنف كتاباً سماه "قوت القلوب" على لسان الصوفية، وذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات(٣).

وقد أثنى شيخ الإسلام على اعتصامه بالكتاب والسنة أكثر من غيره من أهل التصوف، إلا أنه يذكر كثيراً أحاديث موضوعة وضعيفة، كما يذكر أحياناً عبادات بدعية، فقال في موضع:

"أبوطالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنة من هؤلاء (أي ابن عزي، وابن سبعين) ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة من جنس أحاديث المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ، وهو كذب محض، وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن، ويذكر أحياناً عبادات بدعية من

(١) منهاج السنة (٤/١٥)

(٢) منهاج السنة (٤/١٠و٣٨) وراجع أيضا: منهاج السنة (٤/٤٨) والرد على البكري(ص ١٩)

(٣) تاريخ بغداد(٣/٨٩) والميزان(٣/٦٥٥) واللسان(٥/٣٠٠) ومعجم المؤلفين(١١/٢٧)

جنس ما بالغ في مدح الجوع هو وأبوحامد[١] وغيرهما، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب، كلما جف نقص الأكل.

وذكروا صلوات الأيام والليالي، ولكنها كذب موضوعة"[٢].

وسئل عن كتاب "قوت القلوب"، و"الإحياء للغزالي" فقال: "أما **كتاب قوت القلوب** و **كتاب الإحياء** تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب: مثل الصبر، والشكر، والحب، والتوكل، والتوحيد، ونحو ذلك، وأبوطالب أعلم بالحديث والأثر، وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي، وكلامه أسدُّ، وأجودُ تحقيقاً، وأبعدُ عن البدعة مع أن في **قوت القلوب** أحاديث ضعيفة، وموضوعة، وأشياء كثيرة مردودة"[٣].

كتاب إحياء علوم الدين للغزالي (ت٥٠٥هـ)

الغزالي هو إبوحامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي (ت٥٠٥هـ)، صوفي، متكلم، مشارك في أنواع من العلوم، ألف مؤلفات كثيرة في التصوف، والفقه، والأصول، والكلام.

قال الذهبي: ولم يكن له علم بالآثار، ولاخبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وقد كان يعترف الغزالي نفسه أنه مزجى البضاعة في الحديث.

---

(١) أي الغزالي في الإحياء.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٤٠٣-٤٠٤)

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٥٥١)

وكتابه **إحياء علوم الدين** فيه موضوعات، وضعاف كثيرة، وفيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة.

قال أبوبكر الطرطوسي: شحن أبوحامد "الإحياء" بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتاباً على بسيط الأرض أكثر كذباً منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني "**رسائل إخوان الصفا**"، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حيل، ومخاريق.

وقال ابن الجوزي: صنف أبوحامد "الإحياء"، وملأه بالأحاديث الباطلة، ولم يعلم بطلانها، وتكلم على الكشف، وخرج عن قانون الفقه.

وقال الذهبي: "الإحياء" فيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم، وزهد من طائفة الحكماء، ومنحرفي الصوفية.

وقال ابن كثير: هوكتاب عجيب، يشتمل على علوم كثيرة من الشرعيات، وممزوج بأشياء لطيفة من التصوف، وأعمال القلوب، لكن فيه أحاديث كثيرة غرائب منكرات، وموضوعات.

ويقال: **إن الغزالي مال في آخر عمره إلى سماع الحديث، والحفظ للصحيحين**[1].

وقد تناول شيخ الإسلام ابن تيمية أفكار الغزالي بالرد، والمناقشة في غير موضع، وَبَيَّنَ صوابَها من سقيمها، وصرح في غير موضع بأنه كان

---

(١) السير(٣٢٢/١٩ ومابعده) والبداية والنهاية (١٧٤/١٣) ومعجم المؤلفين (٢٦٦/١١)

قليل الخبرة بالحديث كما صرح هو بنفسه، وكما هو مشاهد في مؤلفاته، وخاصة في كتاب "الإحياء"، وقد سئل عن "الإحياء" كما سبق فقال:

"وأما ما في كتاب الإحياء من الكلام في المهلكات مثل الكلام على الكبر، والعجب، والرياء، والحسد، ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية، ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه.

والإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة، فإن فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين.

وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه، وقالوا: مرضه **الشفاء** يعني ابن سينا في الفلسفة.

وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة[1]

وفيه أشياء من أغاليط الصوفية، وترهاتهم.

وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة، ومن غير ذلك من العبادات، والأدب ما هو موافق للكتاب والسنة، ما هو أكثر مما يرد منه، فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس، وتنازعوا فيه".

---

(١) وقد خرج أحاديثه العراقي وبين ما فيه من موضوعات وضعاف، وإسرائيليات، وتخريجه مطبوع على هامش الإحياء واسمه: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. وانظر أيضا الفتاوى (٥٥/٦)

الرسالة القشيرية[١]:

قال: "وما يذكره أبوالقاسم في رسالته عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، والمشايخ، وغيرهم: تارة يذكره بإسناد، وتارة يذكره مرسلاً، وكثيراً ما يقول: "وقيل كذا"، ثم الذي يذكره بإسناد: تارة يكون إسناده صحيحاً، وتارةً يكونُ ضعيفاً، بل موضوعاً، وما يذكره مرسلا، ومحذوف القائل أولى.

وهذا كما يوجد في مصنفات الفقهاء، فإن فيها من الأحاديث، والآثار فيما هوصحيح، ومنها ماهوضعيف، ومنها ماهوموضوع"[٢].

وقال: "وغالب أبواب "الرسالة" فيها الأقسام الثلاثة: الصحيح، والضعيف، والموضوع"[٣].

وقال في ذكر أبي عبدالرحمن السلمي: "وأكثر الحكايات التي يرويها أبوالقاسم القشيري صاحب "الرسالة" عنه"[٤].

---

(١) الرسالة القشيرية مطبوع عدة طبعات، وأبوالقاسم القشيري هو عبدالكريم بن هوازن النيسابوري الشافعي توفى ٤٦٥هـ.

وقد قام شيخ الإسلام ببيان ما فيه من محاسن ومساويء في كتابه القيم «الاستقامة» وحقق القول في مباحث التصوف والسلوك، وبيان مذهب السلف الصحيح في هذا الباب بما لامزيد عليه.

وقد تكلم عليه شيخ الإسلام مثل هذا الكلام في الاستقامة (٢/٦٩) وفي أماكن أخرى.

راجع: الرد على البكري (١٥)

(٢) الفتاوى (١٠/٦٧٨)

(٣) الفتاوى (١٠/٦٨٠)

(٤) الفتاوى (١١/٥٧٨) وانظر: (١٨/٧٢)

مناقب الأبرار[1] لابن خميس (حسين بن نصر بن أحمد الموصلي الشافعي) (ت٥٥٢هـ):

قال شيخ الإسلام: "ذكر فيه ابن خميس أخبار الزهاد المتأخرين حيث حدث اسم التصوف"[2].

"ومرتبة كتابه أدنى من مرتبة كتب أبي نعيم، وفيه من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة؛ ما لايوجدمثله في مصنفات أبي نعيم"[3].

كتاب وسيلة المتعبدين لعمر بن محمد بن خضر الأربلي الملا الموصلي (ت٥٧٠هـ):

والكتاب ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[4]، وهو كتاب كبير، وقد طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد حديثاً، وطريقته جمع كل ما وجد في الكتاب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، وذكره شيخ الإسلام فقال: "إنه لايروي بإسناد، وهو دون مَنْ يسرد الغث، والسمين، ويجعل العهدة في ذلك على الناقل، كما هي عادة المصنفين المتأخرين".

وقال: "وفيما يذكره من الأكاذيب أمر كبير"[5].

---

(١) كتاب مخطوط، وراجع ترجمته في الأعلام (٢٦١/٢)

(٢) تلبيس الجهيمة (٢٦٢/١)

(٣) الفتاوى (٧٢/١٨) وانظر أيضا (٢٨١/١١)

(٤) كشف الظنون (٢٠١٠/٢)

(٥) مجموع الفتاوى (٢٦١/١)

النور من كلام طيفور:

قال: "وقد جمع أبوالفضل الفلكي كتاباً من كلام أبي يزيد البسطامي سماه النور من كلام طيفور فيه شيء كثير لاريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد -رحمة الله عليه- وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، **وكلّ أحد من الناس يؤخذ من كلامه، ويترك إلا رسول الله ﷺ**"[١].

الكتب المؤلفة في فضائل الصحابة

وقال: "ومن هذه الكتب التي جمعت بين الصحيح، والضعيف: كتب فضائل الصحابة.

١- مثل كتاب فضائل الصحابة لأحمد ففيه صحيح، وضعيف، وزيادات عبدالله، والقطيعي عليه، وفيهما موضوعات، وضعاف"[٢].

٢- "وكذلك ما يرويه خثيمة بن سليمان (ت ٣٤٣ هـ) في فضائل الصحابة"[٣].

٣- "وكذلك كتاب خصائص على للنسائي"[٤].

٤- "ومايرويه أبونعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء في كتاب مفرد،

(١) الفتاوى (١٣/٢٥٧)

(٢) انظر للتفصيل (صـ٣٢)

(٣) مجموع الفتاوى (١/٢٦٠) ومنهاج السنة (٤/١١)

(٤) منهاج السنة (٤/١٩٤و ٣/١٢٨)

وفي أول حلية الأولياء "[١].

٥- "وكتاب أبي عمر بن عبدالبر"[٢].

٦- "وكذلك ما يرويه ابن عساكر في تراجم الخلفاء الأربعة، وغيرهم من الصحابة في تأريخ دمشق"[٣].

٧- وكذلك مارواه الترمذي في كتاب الفضائل من جامعه، فإنه جمع في فضائل علي أحاديث كثير منها ضعيف[٤].

٨- وكذلك ما جمعه أبوالفتح ابن أبي الفوارس.

٩- وأبوعلي الأهوازي في فضائل معاوية[٥].

١٠- ومنها: كتاب ابن المغازلي الواسطي الشافعي[٦].

١١- وأخطب خوارزم في مناقب علي بن أبي طالب".

١٢- اعتمد على هذين الكتابين ابن مطهر الحلي كثيراً في كتابه منهاج

(١) منهاج السنة (١١/٤و٨٤) وقدم تقدم ذكره.

(٢) منهاج السنة (١٩٤/٤)

(٣)مجموع الفتاوى (٢٦٠/١) والمنهاج (١١/٤)

(٤) منهاج السنة (١٩٤/٤و ١٢٨/٣)

(٥) منهاج السنة (٨٤/٤)

(٦) ابن المغازلي هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجلابي المعروف بابن المغازلي من أهل واسط العراقي، قال السمعاني: كان فاضلا عارفا برجالات واسط، وحديثهم، وكان حريصا على سماع الحديث، وطلبه، ورأيت له ذيل التاريخ لواسط، وطالعته، وانتخبت منه، غرق ببغداد في الدجلة في صفر سنة ٤٨٣هـ، وحمل ميتا إلى واسط، فدفن بها (الأنساب ٤٤٦/٣) وورد في اللباب لابن الأثير (٣١٨/١) وتاج العروس للزبيدي (١٨٦/١) أنه توفي سنة (٥٣٤هـ)، وكتابه «مناقب علي» مطبوع.

الكرامة الذي رد عليه شيخ الإسلام بكتابه منهاج السنة .

وتكلم شيخ الإسلام على ابن المغازلي ، وأخطب خوارزم، وعلى كتابيهما أكثر من مرة فقال : " هذا المغازلي ليس من أهل الحديث كأبي نعيم، وأمثاله ، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته ، فعمد إلى ما وجد من كتب الناس من فضائل علي ، فجمعها ، كما فعل أخطب خوارزم، كلاهما لايعرف الحديث ، وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة مالايخفى أنه كذب على أقل علماء النقل بالحديث ، ولسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله ، لكن الذي تيقناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ماهو كذب كثير باتفاق أهل العلم، وما قد كذبه الناس قبلهم، وهما ، وأمثالهما قد يروون ذلك ، ولايعلمون أنه كذب ، وقد يعلمون أنه كذب ، فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب ، أو كانا مما لا يعلمان ذلك "[١] .

وقال في **ابن المغازلي الواسطي**، وكتابه **في مناقب علي**:

" وأما نقل ابن المغازلي الواسطي ، فأضعف وأضعف ، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعة ، مالا يخفى أنه كذب على مَنْ له أدنى معرفة بالحديث[٢] .

وذكر كتابه مع كتاب الثعلبي ، والبغوي من المفسرين ، والمصنفين في الفضائل وقال : " إن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل

(١) منهاج السنة (٤/١٨)

(٢) منهاج السنة (٤/٤-٥)

العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية، والعقلية أنها كذب، بل فيها مايعلم بالاضطرار أنه كذب "[١].

وقال: "ليس هو من أهل العلم بالحديث "[٢].

وأخطب خوارزم، وهو أبوالمؤيد موفق بن أحمد الخوارزمي (ت٦٣٤هـ)، وكتابه في مناقب علي، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، وهو مطبوع في إيران[٣].

وعدّه شيخ الإسلام من أروى الناس للمكذوبات، وأنه ليس من علماء الحديث، وكتابه عبارة عن الموضوعات، والخرافات فقال:

" الكتب التي صنفها في الفضائل من يجمع الغث، والسمين لاسيما خطيب خوارزم، فإنه من أروى الناس للمكذوبات، وليس هو من أهل العلم بالحديث، ولا المغازلي "[٤].

وقال في موضع آخر:

" إن مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لاتدل على أن الحديث ثابت؛ قاله رسول الله ﷺ، وهذا لو لم يعلم ما في الذي جمعه من الأحاديث من الكذب والفرية، فأما مَنْ تأملَ في جمع هذا الخطيب، فإنه يقول:

---

(١) منهاج السنة (٨٣/٤)

(٢) منهاج السنة (٩٥/٤)

(٣) كشف الظنون (١٨٤٤/٢)

(٤) منهاج السنة (٩٥/٤)

" سبحانك هذا بهتان عظيم "[١].

وقال: " إن أخطب خوارزم صنف في هذا الباب (أي مناقب علي)، فيه من الأحاديث المكذوبة مالايخفى كذبه على مَنْ له أدنى معرفة بالحديث فضلاً عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث، ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن ألبتة "[٢].

وقال في موضع:

" قد حشا تأليفه بالموضوعات التي يتعجبُ منها المحدثُ الصادقُ، ويقول: سبحانك هذا بهتان عظيم "[٣].

---

(١) منهاج السنة (٤/١٠٧)

(٢) منهاج السنة (٣/٩-١٠)

(٣) منهاج السنة (٤/١٠٧) والمنتقى للذهبي (٤٧٧)

الفصل العاشر

فى ذكر كتب الروافض ومناهج مؤلفيها

١- مناسك حج المشاهد لابن النعمان الملقب بالشيخ المفيد

٢- الكتب المنسوبة إلى جعفر الصادق

٣- رسائل إخوان الصفا

٤- ملاحم ابن غنضب

٥- الأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين

٦- أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي

٧- مؤلفات الكراجكي

٨- الطرائف في الرد على الطوائف

٩- العمدة لابن البطريق

١٠- كتاب لأبي جعفر محمد بن علي

١١- كتاب نهج البلاغة



الفصل العاشر

في ذكر كتب الروافض ومناهج مؤلفيها

كتب الروافض

الروافض أكذب خلق الله، وعمدتهم الكذب، والتقية، وقد تقدم ذكر كلام أهل العلم وخاصة كلام شيخ الإسلام في بيان خبثهم وضلالهم، واعتمادهم على الكذب، والخرافات، وأذكر من كلام شيخ الإسلام مايتعلق ببعض الكتب التي يعتمد عليها الشيعة، ومن هذه المصادر الشيعية:

١- مناسك حج المشاهد، أو الحج إلى زيارة المشاهد:

لأبي عبدالله محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد لدى الرافضة أحد شيوخ الإمامية شيخ الموسوي، وأبي جعفر الطوسي، ألف هذا الكتاب، وجعلَ قبورَ المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام(١).

وذكر فيه من الحكايات المكذوبة على أهل البيت ما لايخفى كذبه على مَنْ له معرفة بالنقل "(٢).

وقال: "وأصل هذا الكذب وهو **المشاهد المضافة إلى الأنبياء والصالحين** هوالضلال، والابتداع، والشرك، فإن الضُّلال ظنوا أن شدَّ

---

(١) الرد على البكري (٢٩٤)

(٢) منهاج السنة (١/١٨٥)

الرحال إلي هذه المشاهد، والصلاة عندها، والدعاء، والنذر لها، وتقبيلها، واستلامها، وغير ذلك من أعمال البر، والدين، حتى رأيت كتابا كبيرا قد صنفه بعض أئمة الرافضة محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد شيخ الملقب بالمرتضى، وأبي جعفر الطوسي سماه **الحج إلى زيارة المشاهد** ذكر فيه من الآثار عن النبي ﷺ، وأهل البيت، وزيارة هذه المشاهد، والحج إليها مالم يذكر مثله في الحج إلى بيت الله الحرام.

وعامة ما ذكره من أوضح الكذب، وأبين البهتان حتى أني رأيت في ذلك من الكذب، والبهتان أكثر مما رأيته من الكذب في كثير من اليهود، والنصارى، وهذا إنما ابتدعه، وافتراه في الأصل قوم من المنافقين، والزنادقة ليصدوا به الناس عن سبيل الله، ويفسدوا عليهم دين الإسلام"[1].

(٢ - ٥) الكتب المنسوبة إلى جعفر:

١- البطاقة.

٢- الجدول.

٣- الجفر.

٤- الهفت.

٦- ورسائل إخوان الصفا:

تكلم حول ما نسب إلى إدريس -عليه السلام- من علم الخط وغيره

(١) الفتاوى (٤/٥١٧) وانظر أيضا (٢٧/١٦١-١٦٢و٣٣٨)

بصدد كلامه على قضايا علم الهيئة، والأفلاك فقال:

" ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق - وليس هو بنبي من الأنبياء- من جنس هذه الأمور ما يعلم كل عالم بحال جعفر -رضي الله عنه- أن ذلك كذب عليه، فإن الكذب عليه من أعظم الكذب حتى نسب إليه أحكام **الحركات السفلية** كاختلاج الأعضاء، وحوادث الجو من الرعد، والبرق، والهالة، وقوس الله، الذي يقال له: **قوس قزح** وأمثال ذلك، والعلماء يعلمون أنه بريء من ذلك كله.

وكذلك نسب إليه **الجدول** الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة، وهو كذب مفتعل عليه، افتعله عليه **عبدالله بن معاوية** أحد المشهورين بالكذب، مع رياسته، وعظمته عند أتباعه.

وكذلك أضيف إليه كتاب **الجفر**، و**البطاقة**، و**الهفت**، وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به.

حتى أضيف إليه **رسائل إخوان الصفا** وهذا في غاية الجهل، فإن هذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مئتي سنة، فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومئة، وهذه الرسائل وضعت في دولة بني بويه في أثناء المئة الرابعة في أوائل دولة بني عبيدالله الذين بنوا القاهرة، وضعها جماعة، وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة، فضلوا، وأضلوا.

وأصحاب جعفر الصادق الذين أخذوا عنه العلم، كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وأمثالهما من الأئمة الإسلام براء من هذه الأكاذيب.

وكذلك كثير ما يذكره الشيخ أبوعبدالرحمن السلمي في **كتاب حقائق التفسير** عن جعفر[1] من الكذب الذي لايشك في كذبه أحد من أهل المعرفة بذلك، وكذلك كثير من المذاهب الباطلة التي يحكيها عنه الرافضة، وهي من أبين الكذب عليه، وليس في فرق الأمة أكثر كذباً واختلاقاً من **الرافضة** من حين نبغوا"[2].

وقال بصدد كلامه عن أكاذيب الروافض:

" وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق: فمن أكبر الأشياء كذبا حتى يقال: **ما كذب على أحد ما كذب على جعفر -رضي الله عنه-**.

ومن هذه الأمور المضافة: **كتاب الجفر** الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث -والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده-.

وكذلك كتاب **البطاقة** الذي يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة، ومثل **كتاب: الجدول في الهلال، والهفت عن جعفر،** وكثير من تفسير القرآن وغيره.

ومثل **كتاب رسائل إخوان الصفا** الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين، وبين الحنيفية، أتوا بكلام المتفلسفة، وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر، والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفةً من الناس -من

(١) انظر كشف الظنون (٦٧٣/١)

(٢) مجموع الفتاوى (١٨٣/٣٥-١٨٤) وراجع أيضا: نقض المنطق (٦٦)

بعض أكابر قضاة النواحي- يزعم أنه من كلام جعفر الصادق، وهذا قول زنديق، وتشنيع جاهل "[١].

وقال في موضع آخر: "وفيه من الكذب، والتحريف أمر عظيم"[٢].

٧- ملاحم ابن غنضب:

قال: "ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم ابن غنضب، ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين، وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم ابن غنضب إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل.

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب، وقد أحدث في زماننا من القضاة، والمشايخ غير واحد منها، وقد قررتُ بعض هؤلاء على ذلك، بعد أن ادعى قدَمها، وقلتُ له: بل أنتَ صنفتَها، ولَبَّسْتَها على بعض ملوك المسلمين لما كَان المسلمون محاصري مكة، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لَبَّسُوْا علي غير هذا الملك"[٣].

وهذا الكتاب ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون فقال: ملحمة ابن عقب (كذا) وهو يحيى بن عقب معلم الحسن والحسين -رضي الله عنهما- منظومة لامية أولها:

---

(١) مجموع الفتاوي (٤/٧٨-٧٩)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٢٣) وانظر أيضا: (٣٥/١٣٣-١٣٥و ١٥٣)

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٧٩)

رأيت من الأمور عجيب حال لأسباب يسطرها مقالي[١]

٨- الأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين:

تكلم شيخ الإسلام حول الشهرستاني، وميله إلى الشيعة بوجه، وإلي أصحاب الأشعري بوجه، فقال: "وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام، والوعاظ، وكانوا يدعون بالأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين، وإن كان أكثرها كذبا على علي بن الحسين"[٢].

٩- ابن الكلبي هشام بن محمد بن السائب، ومؤلفاته:

ابن الكلبي هو شيعي أحد المتروكين كأبيه، قال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة.

وله **كتاب الجمهرة في النسب**، وكتاب **حلف الفضول**، وكتاب **المنافرات**، وكتاب **الكنى**، وكتاب **ملوك الطوائف**، وكتاب **ملوك كندة**، وتصانيف جمة، يقال: بلغت مئة وخمسين مصنفا، توفي سنة ٢٠٤هـ[٣].

واعتمد عليه ابن مطهر الحلي الرافضي في كتابه "منهاج الكرامة" الذي رد عليه شيخ الإسلام في منهاج السنة، وذكر هذا الرافضي أن الكلبي صنف كتاباً في مثالب الصحابة فقال شيخ الإسلام: "إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان: أحدهما ما هو كذب، إما كذب كله، وإما محرف قد

(١) كشف الظنون (٢/١٨١٨)

(٢) منهاج السنة (٣/٢٠٩)

(٣) السير (١٠/١٠١) الميزان (٤/٣٠٤)

دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين، ولهذا استشهد هذا الرافضي بما صنفه هشام الكلبي في ذلك، وهومن أكذب الناس، وهو شيعي، يروي عن أبيه، وعن أبي مخنف، وكلاهما متروك كذاب.

وقال الإمام أحمد في هذا الكلبي: ما ظننت أن أحداً يحدث عنه، إنما هو صاحب سمر، ونسب.

وقال الدارقطني: هو متروك.

وقال ابن عدي: هشام الكلبي الغالب عليه الأسمار، ولا أعرف له في المسند شيئاً، وأبوه أيضا كذاب.

وقال زائدة، والليث، وسليمان التيمي: هو كذاب.

وقال يحيى: ليس بشيء، كذاب، ساقط.

وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه[1].

١٠-أبومخنف لوط بن يحيى الكذاب الرافضي ومؤلفاته:

أبومخنف لوط بن يحيى الأزدي، قال الذهبي: أخباري تالف، لايوثق به.

---

(١) منهاج السنة (١٩/٣)

وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم.

ألف في أحوال الخوارج، والشيعة، وفي مقتل الحسين، وكتاب خبرالمختار، وابن زياد، وسيرة الحسين، وكتاب صفين، وكتاب الغارات، وكتاب المعمرين، وفتوح الشام، وكتاب الأخبار، وكتاب الجمل[١].

وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة: "إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب، فهو نوعان: أحدهما ما هو كذب، إما كذب كله، وإما محرف، قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين، والكلبي من أكذب الناس وهو شيعي يروي عن أبيه، وعن أبي مخنف، وكلاهما متروك كذاب.

١١- مؤلفات الكراجكي (ت٤٤٩هـ):

هو محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، والخيمي أبوالفتح، نزيل الرملة، رافضي، رأس الشيعة، وصاحب التصانيف، كان لغوياً نحوياً، منجماً، طبيباً، متفنناً، من كبار أصحاب الشريف المرتضى، مؤلف كتاب تلقين أولاد المؤمنين، والاستبصار في النص على الأئمة الأطهار[٢].

ذكره شيخ الإسلام مع المفيد بن النعمان من مؤلفي الرافضة الذين هم من أكذب الناس، وأجهلهم بأحوال الرسول، الذين هم من أبعد الناس عن

(١) الميزان (٣/٤٢٠) واللسان (٤/٤٩٢) وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/٤٩٢-٤٩٤)

(٢) شذرات الذهب (٣/٢٨٣) ومعجم المؤلفين (١/٤٨ و١١/٢٧)

معرفة حال الرسول، وأقواله، وأعماله[١].

١٢- الطرائف في الرد على الطوائف

١٣- والعمدة لابن البطريق

١٤- وكتاب لأبي جعفر محمد بن علي

قال شيخ الإسلام رداً على الرافضي حيث عزا حديثاً إلى المسند والصحيحين:

" قوله: إن أحمد روى هذا الحديث في مسنده كذب بين، فإن مسند أحمد موجود به من النسخ ما شاء الله، وليس فيه هذا الحديث، وأظهر من ذلك كذباً قوله: "إن هذا في الصحيحين"، وليس هو في الصحيحين، بل فيهما، وفي المسند ما يناقض ذلك، ولاريب أن هذا الرجل وأمثاله جهال بكتب أهل العلم، لايطالعونها، ولايعلمون ما فيها.

١- ورأيتُ بعضَهم جمع لهم كتاباً في أحاديث من كتب متفرقة معزوة تارةً إلي الصحيحين، وتارةً إلي مسند أحمد، وتارة إلي المغازلي، والموفق خطيب خوارزم، والثعلبي، وأمثاله، وسماه **الطرائف في الرد على الطوائف**.

٢- وآخر صنف كتابا لهم سماه **العمدة** واسم مصنفه ابن البطريق.

٣- وهؤلاء مع كثرة الكذب فيما يروونه فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن علي الذي صنف لهم وأمثاله، فإن هؤلاء يروون من الأكاذيب

(١) منهاج السنة (٤/٢٩٠)

مالايخفى إلا على مَنْ هو من أجهل الناس، ورأيتُ كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك إلي المسند، والصحيحين وغيرهما باطلاً، لاحقيقة له، يعزون إلى مسند أحمد ماليس فيه أصلا"[١].

وقال بعد أن تكلم على "المسند"، و"فضائل الصحابة"، وجهل الروافض بكتب الحديث: "ولهذا يعزو "صاحب الطرائف"، "وصاحب العمدة" أحاديث إلى أحمد لم يروها أحمد لافي هذا، ولا في هذا، ولا سمعها أحمد قط"[٢].

١٥- كتاب نهج البلاغة:

للشريف أبي القاسم -أو أبي طالب- علي بن حسين المرتضى العلوي (ت٤٣٦هـ).

والشريف المرتضى إمامي جلد، وهو جامع "كتاب نهج البلاغة" المنسوبة ألفاظه إلي علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

قال الذهبي: ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟ وقيل: بل جمع فيه الرضي[٣].

وقال الذهبي أيضاً في الميزان: وهو المتهم بوضع "كتاب نهج البلاغة"، وله مشاركة قوية في العلوم، ومَنْ طالع كتابَ نهج البلاغة جزم

(١) منهاج السنة (٢٧/٤)

(٢) منهاج السنة (٢٨/٤) وراجع: (١٠٦/٤) والمنتقى (ص ٤٧٦)

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٨٩/١٧)

بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه-، ففيه السب الصراح، والحط على السيدين أبي بكر، وعمر -رضي الله عنهما-، وفيه من التناقض، والأشياء الشركية، والعبارات التي من له معرفة بنَفَس القرشيين الصحابة، وبنَفَس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل[١].

وقال شيخ الإسلام في هذا الكتاب: "إن أهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لايوجد غالبها في كتاب متقدم، ولا لها إسناد معروف".

وقال: "وهذه الخطب بمنزلة مَنْ يدعي أنه علوي، أوعباسي، ولانعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط، ولاادعى ذلك له؛ فيعلم كذبه، فإن النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لابد أن تكون ثابتةً معروفةً عمن نقل عنه حتى تتصل بنا، فإذا صنف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرةً للنبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ولم يروه أحد منهم تلك الخطبة، وقبله بإسناد معروف علمنا قطعاً أن ذلك كذب.

وفي هذه الخطب أمورٌ كثيرةٌ قد علمنا يقيناً من علي ما يناقضها"[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال (١٤٢/٣) ولسان الميزان (٢٢٣/٤-٢٢٥) وكلام الذهبي ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١٩٩١/٣)

(٢) منهاج السنة (٢٤/٤) وأورده الذهبي في المنتقى ((ص٤٣٠)

الفصل الحادي عشر

فى علماء الكلام ومؤلفاتهم

١ - أبوالحسن ابن مهدي الطبري

٢- أبوبكر بن فورك وكتابهما في تأويل مختلف الحديث

٣- أبوالمعالي الجويني وقلة معرفته بالحديث

٤- كتب العقائد والملل والنحل والمقالات

٥- أبوالحسن الأشعري وكتابه مقالات الإسلاميين

٦- الشهرستاني وكتابه الملل والنحل

٧- شيخ الإسلام الهروي وكتابه الفاروق

٨- أبوعلي الأهوازي وكتابه شرح البيان



الفصل الحادي عشر

في علماء الكلام ومؤلفاتهم

علماء الكلام ومؤلفاتهم

إن كثيراً من أهل العلم الذين اشتغلوا بالفلسفة، والكلام لم يكونوا على معرفة بالحديث الشريف، وآثار السلف الصالح لتحصل لهم العصمة من الخطأ، والزلل في كثير من المسائل التي خاضوا فيها، واعتقدوها، فضلوا، وأضلوا.

ولما كان شيخ الإسلام أكثر الناس تتبعاً لكتابات هؤلاء، وكان على معرفة تامة بمذاهبهم الفلسفية، والكلامية تمكن من الحكم على هؤلاء بأنهم كانوا قليلي المعرفة بآثار السلف، ولم يكن لهم من المعرفة بالحديث مايعدون به من عوام أهل الصناعة فضلاً عن خواصها، فكانوا لايفرقون بين الصحيح، والضعيف، بل لم يكن لدى بعضهم معرفة، واطلاع بدواوين السنة كالصحيحين والمسند.

وقد عمم شيخ الإسلام الحكم بجهلهم بالسنة النبوية، والآثار السلفية في أكثر من موضع، وسمى بعضهم كأبي المعالي الجويني، والغزالي، والرازي، وأبي طالب المكي، وغيرهم، وقد كان الغزالي يعترف بقصوره في معرفة الحديث، وكان يقول: "أنا مزجي البضاعة في الحديث".

وقال شيخ الإسلام في موضع:

"إن أقواما نصروا الإسلام، أوالسنة، في ظنهم، وصاروا يدخلون في الإسلام، أو السنة، ما ليس منه، ولم يكن لهم من الخبرة بالكتاب، وتفسير السلف له، والسنة، وأقوال سلف الأمة ما يعرفون به ما بعث الله به رسوله، مما عرف بالنص، والإجماع.

ولهذا نجدُ جمهورَ أهل الكلام من أبعد الناس عن معرفة الحديث، وأقوال الصحابة، ويذكرون أحاديث يظنونها صحيحة، وتكون من الموضوعات المكذوبات، وأحاديث تكون صحيحة متلقاة بالقبول، بل مجمع على تلقيها بالقبول وصحتها عند علماء أهل الحديث، وهم يكذبون بها، أو يرتابون فيها، وكذلك نجدهم -وغيرهم- في العقليات، قد أحسنوا الظن بطريقة، وفي كل من الطريقين ما يؤخذ ويترك، وأهم الأمور معرفة ما جاء به الرسول، وفهم ذلك"[1].

وذكرهم في موضع آخر، ووصفهم بأنهم "قليلو المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب الرازي، وأمثالهم من لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلاً عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلما وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك، ولايميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/٢٧٧-٢٧٨)

بذلك ففيها عجائب "[١].

وقال في درء تعارض العقل والنقل: "أبوالحسين البصري، وأمثاله من المعتزلة يعتمدون في أصول دينهم على أحاديث قد جمعها عبدالوهاب بن أبي حية البغدادي، فيها الكذب، والضعف، وأضعاف أضعافها من الأخبار المتواترة لايعرفونها البتة.

وقال: "أبوالحسين وأمثاله من المعتزلة، وكذلك الغزالي، والرازي، وأمثالهما من فروع الجهمية هم من أقل الناس علما بالحديث النبوية، وأقوال السلف في أصول الدين، وفي معاني القرآن، وفيما بلغوه من الحديث، حتى أن كثيرا منهم من لايظن أن السلف تكلموا في المسائل الأصولية "[٢].

أبوالحسن ابن مهدي الطبري، وأبوبكر ابن فورك[٣]
وكتابهما في تأويل مختلف الحديث

ذكر شيخ الإسلام في نقض التأسيس: "إن الرازي يعتمد على كتاب ابن فورك في كثير مما يذكره من أخبار الصفات وتأويلها"، وقال: "وأبوبكر ابن فورك جمع في كتابه من تأويلات بشر المريسي، ومَنْ بعده ما

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٧١-٧٢) وراجع درء تعارض العقل والنقل (٧/٣١)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٩-٣١)

(٣) ابن فورك هو محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦هـ) صنف التصانيف الكثيرة مثل تأويل مختلف الحديث، وكان أشعريا رأسا في فن الكلام، أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري (السير١٧/٢١٤) ووفيات الأعيان (٤/٢٧٢) ومعجم المؤلفين (٩/٢٠٨)

يناسب كتابه، لكنه لم يكن من الجهمية المماثلين لبشر، بل هو يثبت من الصفات مالايثبته، وكان قد سبقه أبوالحسن ابن مهدي الطبري إلى كتاب لطيف في التأويل، وطريقته أجود من طريقة أبي بكر بن فورك.

وأول من بلغنا أنه توسع في هذه التأويلات هو بشر المريسي، وإن كان قبله، وفي زمنه له شركاء في بعضها، وتلقى ذلك عنهم طائفة من الجهمية المعتزلة وغيرهم، وأما كثير من أئمة الجهمية المعتزلة وغيرهم؛ فيكذب بهذه الأحاديث كأحاديث الرؤية ونحوها، ويرون أن التصديق بها مع التأويل لها من باب التلاعب، وجحد الضرورة، ولاريب أن هؤلاء في إبطالهم لتأويلها مع ما هي عليه من الألفاظ الصريحة أقرب من المتأولين لها، ولكن هؤلاء في التصديق بها، وترك التكذيب بها أقرب من أولئك، وهم دائما يتقاسمون البعدة فيكون هؤلاء من وجه دون هؤلاء، وهؤلاء من وجه دون هؤلاء»[1].

أبوالمعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) وقلة معرفته بالحديث

أبوالمعالي هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي الأشعري، المعروف بإمام الحرمين، فقيه، أصولي، متكلم، مفسر، أديب، وله مصنفات كثيرة، منها: البرهان في أصول الفقه، ونهاية المطلب في دراية المذهب، والشامل في أصول الدين، وإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، والرسالة النظامية وغيرها.

ورجح مذهب السلف في الصفات، وأقره في آخر الأمر، وكان

(١) نقض التأسيس (٣/٤٠٨-٤٠٩)

يقول: يا أصحابنا لاتشتغلوا بالكلام، فلوعرفت أن الكلام يبلغ بي مابلغ ماااشتغلت به.

قال أبوالفتح الطبري الفقيه: دخلت على أبي المعالي في مرضه فقال: أُشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وإني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور.

وقال الذهبي: كان هذا الإمام مع فرط ذكائه، وإمامته في الفروع، وأصول المذهب، وقوة مناظرته، لايدري الحديث كما يليق به، لامتنا، ولا إسنادا، وذكر في كتاب البرهان حديث معاذ في القياس فقال: هو مدون في الصحاح، متفق على صحته.

قلت: بل مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ، فإسناده صالح[1].

وقال السمعاني: كان قليل الرواية للحديث معرضا عنه.

وقد قال شيخ الإسلام فيه: "أبوالمعالي مع فرط ذكاته، وحرصه على العلم، وعلو قدره في فنه كان قليل المعرفة بالآثار النبوية، ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم مافيه، فإنه لم يكن له بالصحيحين: البخاري، ومسلم وسنن أبو داود، والنسائي، والترمذي، وأمثال هذه السنن علم أصلاً، فكيف بالموطأ ونحوه، وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه إنما عمدته سنن أبي الحسن الدارقطني، وأبو الحسن مع إتمام

---

(١) السير (٤٦٨/١٨) والبداية والنهاية (١٢٨/١٢-١٢٩) ومعجم المؤلفين (١٨٤/٦)

إمامته في الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها، فإنها هي التي تحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، فكان يستغني عنها في ذلك، فلهذا كان مجردالاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام، واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبة عمره: "نهاية المطلب في دراية المذهب" ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلاّحديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره.

ولقلة علمه وعلم أمثاله بأصول الإسلام اتفق أصحاب الشافعي على أنه ليس لهم وجه في مذهب الشافعي.

ثم ذكر كلاماً، وذكر رجوعه من الاعتزال إلى مذهب السلف، وقال: "ولقلة علمه بالكتاب، والسنة، وكلام سلف الأمة يظن أن أكثر الحوادث ليست في الكتاب، والسنة، والإجماع مايدل عليها، وإنما يعلم حكمها بالقياس كما يذكر في كتبه، ومن كان له علم بالنصوص، ودلالتها على الأحكام علم أن قول أبي محمد بن حزم وأمثاله: إن النصوص استوعب جميع الحوادثات أقرب من الصواب من هذا القول. . . وأقرب إلى العلم والإيمان الذي هو الحق ممن يقول: إن الله لم يبين للناس حكم أكثر مايحدث لهم من الأعمال، بل وكلهم فيها إلى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة.

ولاريب أن سبب هذا كله ضعف العلم بالآثار النبوية والآثار السلفية، وإلاّ فلو كان لأبي المعالي وأمثاله بذلك علم راسخ، وكانوا قد عضوا عليه بضرس قاطع لكانوا ملحقين بأئمة المسلمين لما كان فيهم من الاستعداد

لأسباب الاجتهاد، ولكن اتبع أهل الكلام: المحدث، والرأي الضعيف للظن وماتهوي الأنفس الذي ينقض صاحبه إلى حديث جعله الله مستحقاً لذلك، وإن كان له من الاجتهاد في تلك الطريقة ماليس بغيره، فليس الفضل بكثرة الاجتهاد، ولكن بالهدى والسداد، كما جاء في الأثر: "**ما ازداد مبتدع اجتهاداً إلاّ ازداد من الله بعدا**"، وقد قال النبي ﷺ في الخوارج: "**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرأون القرآن لايجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية**".

ويوجد لأهل البدع من أهل القبلة ككثير من الرافضة، والزيدية، والقدرية، والجهمية، وغيرهم من الاجتهاد مالايوجد لأهل السنة في العلم والعمل، وكذلك لكثير من أهل الكتاب، والمشركين، لكن إنما يراد الحسن من ذلك كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿**ليبلوكم أيكم أحسن عملا**﴾[1] قال: أخلصه، وأصوبه، فقيل له: ياأباعلي! ماأخلصه، وأصوبه؟ فقال: إن كان العمل خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص يكون لله، والصواب يكون على السنة[2].

كتب العقائد، والملل، والنحل، والمقالات

قال: "قد رأيت كثيراً من كتب أهل المقالات التي ينقلون فيها مذاهب

(١) سورة هود: ٧

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/٢٩٩-٣٠١)

الناس، ورأيت أقوال ذلك، فرأيت فيها اختلافاً كثيراً، وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب لكن المعرفة بحقيقة، أو قال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم، قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم.

ثم إن غالب كتب أهل الكلام، والناقلين للمقالات ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات مايطول وصفه، ونفس مابعث الله به رسوله، ومايقوله أصحابه، والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لاينقلونه، لاتعمداً منهم لتركه، بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولاسمعوه لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين "[1].

كتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٠هـ)

ذكر شيخ الإسلام أن نقل الأشعري أصح من غيره لأنه أعلم بالمقالات، وأشد احترازاً من كذب الكذابين فيها، مع أنه يوجد في نقله، ونقل عامة من ينقل من المقالات بغير ألفاظ أصحابها، ولاإسناد عنهم من الغلط ما يظهر به الفرق بين قولهم، وبين مانقل عنهم إلى أن قال:

" وكتاب المقالات للأشعري أجمع هذه الكتب، وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها مالايوجد في غيرها، وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب مافهمه، وظنه قولهم، وذكر أنه يقول بكل مانقله عنهم، وجاء بعده من أتباعه كابن فورك من لم يعجبه مانقله عنهم فنقص من ذلك، وزاد،

---

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٧)

ومع هذا فلكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث، ومقالات السلف، وأئمة السنة قد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات، لاتنقل عن أحد منهم أصلاً مثل الإطلاق لالفظاً، ولامعنى، بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد وإثباته، وهم منكرون الإطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم، ومنكرون لبعض المعنى الذي أراده بالنفي والإثبات "[1].

الشهرستاني وكتابه الملل والنحل

قال: " ماينقله الشهرستاني، وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض، وكثير من ذلك لم يحرر فيه أقوال المنقول عنهم، ولم يذكر الإسناد في عامة ماينقله، بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله مثل أبي عيسى الوراق، وهو من المصنفين الرافضة المتهمين في كثير مما ينقلونه، ومثل أبي يحيى، وغيرهما من الشيعة، وينقل أيضاً من كتب بعض الزيدية، والمعتزلة، الطاعنين في كثير من الصحابة "[2].

قال: " ويميل كثيراً إلى أشياء من أمورهم، بل يذكر أحياناً من كلام الإسماعيلية، وإن لم يكن الأمر كذلك، وقد ذكر من اتهمه شواهد من كلامه وسيرته، وقد يقال: هو مع الشيعة بوجه، ومع أصحاب الأشعري بوجه، وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام، والوعاظ، وكانوا يدعون بالأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين، وإن كان أكثرها كذباً على عليّ

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٦)

(٢) منهاج السنة (٣/٢٠٧)

بن الحسين، وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة إما بباطنه، وإما مداهنة لهم، فإن هذا الكتاب "كتاب الملل والنحل" صنفه لرئيس من رؤسائهم، وكانت له ولاية ديوانية، وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له.

وكذلك صنف له " كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا" لميله إلى التشيع، والفلسفة، وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة إن لم يكن من أهل الإسماعيلية، أعني المصنف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بينا، وإذا كان غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنفه له"[1].

وقال: "الشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة يعرفها من يعرف مقالات الناس، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات، وأجود نقلاً، لكن هذا الباب وقع فيه ماوقع، ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية، وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة كان أجود مانقله قول هاتين الطائفتين.

وأما الصحابة، والتابعون، وأئمة السنة والحديث، فلا هو، ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل، ولاسمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لأنها بالأسانيد المعروفة، وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل.

ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجودة في مصنفاتهم الثابتة بالنقل عنهم وجد من ذلك مايخالف تلك النقول عنهم، وهذا من جنس نقل التواريخ

---

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٩)

والسير ونحو ذلك من المرسلات، والمقاطع وغيرهما مما فيه صحيح، وضعيف[١].

كتاب الفاروق بين المثبتة، والمعطلة

لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الهروي (ت٤٨١هـ).

وشيخ الإسلام أحد كبار الأئمة، كان مظهراً للسنة، داعياً إليها، وله مؤلفات كثيرة، منها: ذم الكلام، والأربعون في التوحيد، والأربعون في السنة.

قال الذهبي: كان طوداً راسياً في السنة، لايتزلزل، ولايلين لولا ماكدّر كتابه "الفاروق في الصفات" بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها، وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده.

وقال: غالب مارواه في كتاب "الفاروق" صحاح وحسان[٢].

وذكره شيخ الإسلام وقال: "ذكر فيه أحاديث الصفات صحيحها، وغريبها، ومسندها، ومرسلها، وموقوفها"[٣].

---

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٩)

(٢) السير (١٨/٥٠٣ ومابعده) وتذكرة الحفاظ (٣/١١٨٣) ومعجم المؤلفين (٦/١٣٣)

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٢٦٠)

شرح البيان في عقود أهل الإيمان لأبي علي الأهوزي المقريء

أبوعلي الأهوزي هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد.

قال الحافظ ابن عساكر: جمع كتاباً سماه شرح "البيان في عقود أهل الإيمان" أودعه أحاديث منكرة، كحديث "إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق" وغير ذلك مما لايجوز أن يروى، ولايحل أن يعتقد، وكان مذهبه مذهب السالمية، يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة لتقوية مذهبه، وحديث "إجراء الخيل" موضوع، وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل، فحمله بعض من لا عقل له، ورواه هو مما يقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً[١].

وقال الذهبي: صنف كتاباً في الصفات لو لم يجمعه لكان خيراً له، فإنه فيه بموضوعات وفضائح، وكان يحط على الأشعري، وجمع تأليفاً في ثلبه[٢].

وقال شيخ الإسلام في كتابه "الصفات": "جمع فيه الغث والسمين"[٣].

هذا ما تيسر جمعه في هذه الرسالة، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) تبيين كذب المفتري (٣٦٩) واللسان (٢/٢٣٩) وراجع الأباطيل (١/٥٦)

(٢) ميزان الاعتدال (١/٦١٢)

(٣) مجموعة شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥٣-٣٥٤)

محتويات الكتاب

٢- الفصل الثاني في مؤلفات الإمام أحمد

(٤١-٦٩)

٦- الفصل السادس في تفاسير السلف المسندة (١١٩-١٣٨)

١٠- الفصل العاشر في ذكر كتب الروافض ومناهج مولفيها (٢١٣-٢٢٦)

١١- الفصل الحادي عشر في علماء الكلام ومؤلفاتهم (٢٢٧-٢٤٠)